وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University Khenchela
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
قسم العلوم الاقتصادية

خوصصة البنوك العمومية وأثرها على لاقتصاد

–دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:
_سكروف عبد الهادي

إشراف الأستاذة:
_بريطل هاجر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
برهومعلية	أستاذمحاضرأ	جامعة عباس لغرور	رئيسا
بريطلهاجر	أستاذمحاضرأ	جامعة عباس لغرور	مشرفا
بغنةسهيلة	أستاذمحاضرب	جامعة عباس لغرور	مناقشا

السنة الجامعية:2023_2024

شكر وعرفان:

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك،وعظيم سلطانك،لك الحمدحتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته، نشكر الله عز وجل الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الدكتورة"بريطل هاجر"المشرفة على هذا العمل حيث لم تبخل علينا لا بوقتها ولا بخبرتها ومعاملتها الطيبة، كما نشكر كل طاقم إدارة قسم العلوم الإقتصادية بجامعة خنشلة،كما لا ننسى أساتذتنا الكرام الذين كانوا لنا السند خلال مشوارنا الجامعي، ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة ولو بحرف واحد، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالحضور لمناقشة هذا العمل.

الإهداء

إلى مثال التضحية ومنبع طاقتي ومصدر إرادتي...

إلى سبب وجودي ووصولي لانجاز هذا البحث...

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها...
إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله...
إلى إخوتي وأخواتي...
إلى الأهل والأقارب والأحباب كل باسمه...
أهدي هذا العمل.

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أُناس يستحقُّون منَّا الشُّكر وأولى الناس بالشُّكر هما الأبوان؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛ فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرُّفقاء في جميع الأمور...

أُهديكم هذا العمل المتواضع.

الملخص:

شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات التي أدت إلى فرضضغوطات متزايدة على البنوك الوطنية نتيجة للعولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالعديد من المخاطر المرتفعة والمنافسة الشديدة. وتعتبر الخوصصة من أبرز المتغيرات العالمية التي شهدتها الساحة المصرفية للوقوف أمام هذا التطور السريع من هنا تظهر أهمية الإشكالية التالية:ماهي تأثيرات خوصصة البنوك العمومية على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

بينت نتائج البحث أن عمليات الخوصصة قد حققت العديد من الآثار الايجابية للبنوك كزيادة منافستها، تخفيض تكاليف العمل المصرفي مواكبة التطورات التكنولوجية، التحديث في مجال التسويق البنكي، تحسين الجودة في الخدمات المصرفية المقدمة تحسين وضعية البنوك وجعلها مواكبة المعايير الدولية، والعديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد، ومع ذلك فان قرار خوصصة البنوك العمومية يعتبر صعبا جدا، خاصة المخاوف حول فشل برامج الخوصصة من خلال عدم تحقيق الأهداف المرجوة والمنتظرة من تطبيق الخوصصة على البنوك العمومية، وما لهذا من التأثير السلبي السيئ على الاقتصاد القومي، وما يمس بسيادة الدولة، هذا فضلا عن الآثارالاجتماعية التي لا تقل أهمية من حيث المخاطرةومع أن البنوك في الدول المتقدمة قد تقدمت أشواطا في هذا المجال إلا أنها في الدول العربية تسير ببطء شديد.

أما عن الجزائر، فان أول تجربة في خوصصة البنوك العمومية فكانت للقرض الشعبي الجزائري، غير أن مسار خوصصة البنك تعثرت لعدة أسباب كان آخرها الأزمة المالية العالمية، رغم التطور في برنامج الخوصصة، رغم العراقيل والمبررات التي تسود النظام المصرفي الجزائري وعلى الرغم من ذلك فقد حاولنا معرفة الآثار الاقتصادية المحتملة لخوصصة البنوك العمومية في الجزائر والتي بينت أنها تشمل العديد من الآثار الإيجابية سواء على الجهاز المصرفيكالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، تحسين الخدمات وزيادة جودتها، تطور الصيرفة الالكترونية، كما لها تأثير ايجابي على الاقتصاد من خلال التأثير الإيجابي على السياسة المالية والنقدية من خلال انتعاش سوق رأس المال وترشيد النفقات العامة، وكذلك تحقيق نسب نمو مرتفعة بفضل النمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية إضافة إلى ذلك فإن هناك آثار إيجابية أخرى لخوصصة البنوك العمومية وذلك على التمويل من بينها التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة، القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة وتجنب مخاطر التصفيةوعلى الرغم من الآثار الإيجابية السابقة الذكر إلا أن هناك آثار سلبية محتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد الجزائري من بينها التخلص من العمالة الفائضة وبالتالي زيادة معدلات البطالة وانتشار الفقر، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات واحتكار القلة خاصة في الجهاز المصرفي، وكذلك الآثار السلبية الناتجة عن تعثر البنوك الكبيرة والذي يؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد، ولكنه من جهة اخرى يؤدي الى انخفاظ الناتج المحلي الوطني.

Summary :

At the end of the twentieth century, the global banking arena witnessed many developments that led to the imposition of increasing pressure on national banks as a result of globalization and financial liberalization in an economic environment characterized by many high risks and intense competition. Privatization is considered one of the most prominent global changes witnessed in the banking arena. To stand up to this rapid development, the importance of the following problem appears from here: What are the effects of privatization?Public banks on the Algerian national economy?

The results of the research showed that privatization operations have achieved many positive effects for banks, such as increasing their competition, reducing the costs of banking, keeping pace with technological developments, modernizing the field of banking marketing, improving the quality of banking services provided, improving the status of banks and making them keep pace with international standards, and many positive effects on the economy. However, the decision to privatize public banks is considered very difficult, especially concerns about the failure of privatization programs by not achieving the desired and expected goals of applying privatization to public banks, and the bad negative impact this has on the national economy, and what affects the sovereignty of the state, in addition to The social impacts are no less important in terms of risk, although banks in developed countries have advancedWe have made strides in this field, but in the Arab countries they are progressing very slowly.

As for Algeria, the first experience in privatizing public banks was the Algerian Popular Credit, but the process of bank privatization faltered for several reasons, the most recent of which was the global financial crisis, despite the development in the privatization program, despite the obstacles and justifications that prevail in the Algerian banking system, and despite that, we tried Knowing the potential economic effects of privatization of public banks in Algeria, which showed that they include many positive effects on the banking system, such as benefiting from the exchange of administrative and banking experiences and competencies, improving services and increasing their quality, developing electronic banking, and also having a positive impact on the economy through a positive impact on policy. Financial and monetary through the recovery of the capital market and the rationalization of public expenditures, as well as achieving high growth rates thanks to the accelerated growth of economic sectors. In addition, there are other positive effects of privatization of public banks on financing, including getting rid of the administrative and financial burdens on the state, the ability to Financing large projects and avoiding the risks of liquidation. Despite the aforementioned positive effects, there are potential negative effects of the privatization and merger of public banks on the Algerian economy, including getting rid of surplus labor and thus increasing unemployment rates and the spread of poverty, not to mention the risks of monopolies and oligopoly, especially in the banking system. As well as the negative effects resulting from the failure of large banks, which leads to problems in the economy, but on the other hand, it leads to a decline in the national domesticproduct.

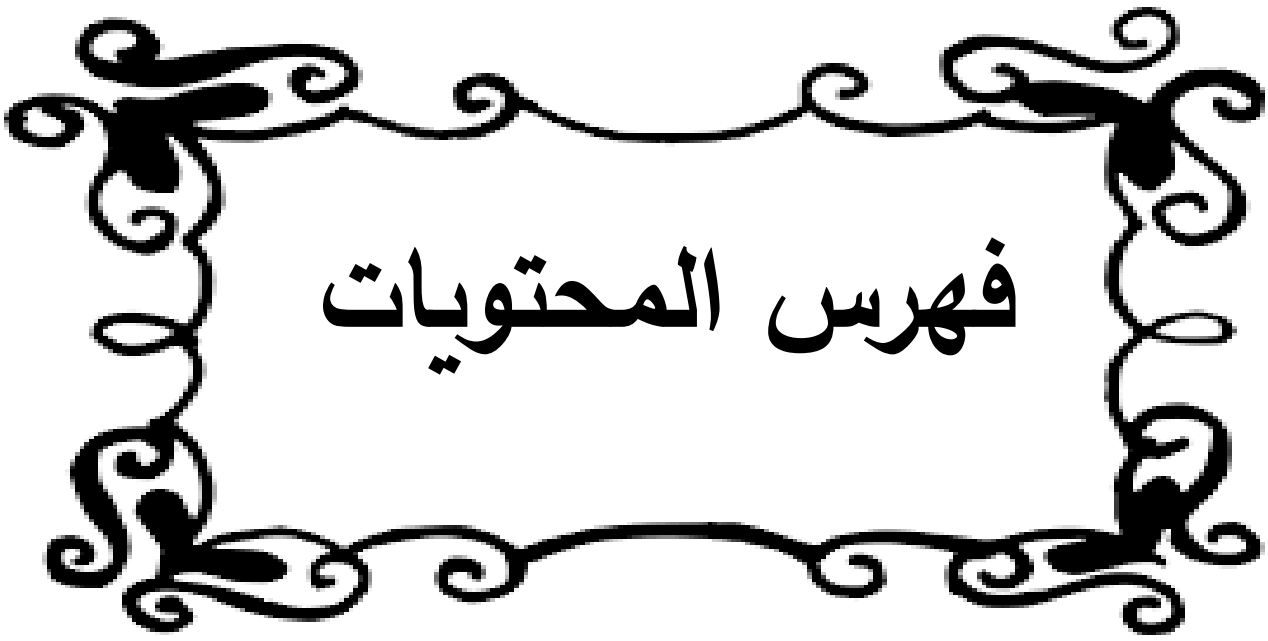
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحات
شكر و عرفان	أ
اهداءات	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول و فهرس الأشكال	د
مقدمة عامة	ا
الفصل الأول:خوصصة البنوك العمومية	1
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول:ماهية خوصصة البنوك العمومية	3
المطلب الأول:تعريف خوصصة البنوك العمومية	3
المطلب الثاني: أهداف خوصصة البنوك العمومية	5
المطلب الثالث :دوافع خوصصة البنوك	7
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية حول خوصصة البنوك العمومية	9
المطلب الأول :نظرية الوكالة	10
المطلب الثاني :نظرية التكاليف المعاملات	13
المطلب الثالث: نظرية الفشل الحكومي	15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني :تجربة الجزائر مع خوصصة البنوك العمومية	18
تمهيد الفصل	19
المبحث الأول :مراحل خوصصة البنوك العمومية في الجزائر	20
المطلب الأول:المرحلة الأولى من 1990 إلى 1994	20
المطلب الثاني:المرحلة الثانية من 1994 إلى 2010	23
المطلب الثالث:المرحلة الثالثة من 2010 إلى 2024	28
المبحث الثاني :تقييم تجربة خوصصة البنوك العمومية في الجزائر	34
المطلب الأول:العراقيل التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر	34
المطلب الثاني : طرق وإجراءات خوصصة البنوك العمومية	38
المطلب الثالث : تجربة الخوصصة للبنوك العمومية في الجزائر	41

خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث:تقييم تأثير خوصصة البنوك على عمل القطاع الصرفي الجزائري والاقتصاد	49
تمهيد الفصل	50
المبحث الأول: تأثير خوصصة البنوك العمومية على كفاءة القطاع المصرفي	51
المطلب الأول: كفاءة القطاع المصرفي	51
المطلب الثاني: تحليل تأثير خوصصة البنوك العمومية على الكفاءة في البنك المدروس	57
المبحث الثاني: تأثير خوصصة البنوك العمومية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	62
المطلب الأول: تحليل العلاقة بين خوصصة البنوك العمومية والاستثمار الأجنبي المباشر	62
المطلب الثاني: دراسةحالة الجزائر	65
المبحث الثالث: تأثير خوصصة البنوك العمومية على المخاطر في القطاع المصرفي	73
طلب الأول: مخاطر القطاع المصرفي	73
المطلب الثاني: تحليل تأثير خوصصة البنوك العمومية على المخاطر في البنك المدروس	78
خلاصة الفصل	80
خاتمة عامة	81
قائمة المراجع	86

فهرس الأشكال

الجداول

فهرس الأشكال:

قائمة الأشكال	الصفحات
الشكل رقم I :هيكل برنامج التكيف الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي	36
الشكل رقم II : أنواع المخاطر البنكية الغير نظامية	88

فهرس الجداول

قائمة الجداول	الصفحات
الجدول رقم I :ميزانية التطهير المالي للبنوك العمومية	54
الجدول رقم II : إعادة رسملة البنوك	55
الجدول رقم III :مؤشرات الكفاءة للبنوك العمومية الجزائرية حسب طريقة مغلف البيانات	69
الجدول رقم IV: معدل الربحية في البنوك المدروسة	71
الجدول رقم V : أنواع المخاطر المصرفية	85
الجدول رقمVI: نسبة المخاطر المصرفية في البنوك المستهدفة	90

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يشهد الاقتصاد العالمي بما فيه القطاع البنكي تحولات متعددة منذ الحرب العالمية الثانية،بسبب الصدمات والتطورات العالمية التي ادت الى التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال محاولة تحرير قطاعاتها المالية من التبعية الاقتصادية بعد ان عانت كثيرا من تدهور اداء البنوك التي تسيطر عليها الحكومة من جهةو التاثير السلبي لها على اقتصاديات الدول.وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تتبعه هذه الدول الاثر في ظهور الخوصصة كخطوة نحو تحرير القطاع المصرفي.

ويبرز موضوع الخوصصة البنكية كأحد الوسائل الهامة لإقامة كيانات بنكية كبيرة, وسبيلا لتعزيز الميزات التنافسية بين البنوك, سواء على الصعيد المحلي وحتى الدولي خاصة بعد إزالة القيود.من ناحية أخرى فان اتجاه البنوك نحو الخوصصة فانه سيؤدي إلى تقوية البنوك وهذا بفرض حدود دنيا لرؤوس الأموال و وضع ضوابط متفق عليها للحد من المخاطر بما يعزز اتجاه البنوك نحو تدعيم القواعد الرأسمالية من خلال الخوصصة.

والاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات التي سلكت فيها الدولة بعد استقلالها أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول إلى درجة متقدمة من النمو والتطور.ونظرا أن عبء تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع على عاتق البنوك بصفة خاصة أصبحإصلاح النظام البنكي حتمية سواء من حيث منهج تسييره وإدارته او من حيث المهام المنوط إليه.

ولقد انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر ثمانينات القرن الماضي, وجاءت تزامنا مع أزمة الريع النفطي التي مرت بها الجزائر سنة1986 نتيجة لانهيار أسعار البترول وتفاقم عجز الميزانية العمومية للدولة إضافةإلى ضعف أداء القطاع العام ومحدودية الخيارات, ما أدى بها إلى طلب تسهيل ائتماني من الهيئات المالية الدولية منها صندوقالنقدالدوليوالبنكالعالميللإنشاءوالتعميرهذه الأخيرة فرضت على الجزائر شروطا مقابل الحصول على هذه التسهيلات, تمثلت في التقشف في الإنفاق وتحرير الأسواق والخصخصة. الذي يؤكد على ضرورة الخوصصة في الجزائر بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني.
وعلى الرغم من وجود بنوك عمومية وخاصة في تشكيلة الجهاز المصرفي الجزائري إلاأنها تعاني من عدة نقائص كانت سببا في تبني سياسة الخوصصة, حيث بادرت البنوك التجارية الجزائرية إلىإعداد دراسات لعملية تأهيل شاملة بناءا على طلب وزارة المالية, ولتأهيل البنوك العمومية تكلفت ميزانية الدولة الجزائرية مبالغ مالية طائلة.

إشكالية البحث:

مما سبق ذكره وبناءا على التجارب العالمية في خوصصة البنوك, فان هناك جهودا ملموسة من قبل السلطات الجزائرية للتغيير نحو الخوصصة البنكية إذا ما أحسن تطبيقها في الاقتصاد الجزائري, فإنها ولا شك سوف تؤدي إلى تحسين قدرة البنوك العمومية على تنويع الخدمات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الملائمة وغيرها من الآثار الناتجة عن عملية خوصصة البنوك العمومية, بما يساهم في رفع كفاءتها وأدائها وفعاليتها. فجاءت الإشكالية على النحو التالي:

ماهي تأثيرات خوصصة البنوك العمومية على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

يمكن طرح أسئلة فرعية من أجل الإجابة على الإشكالية كما يلي:

1. كيف تحسن خوصصة البنوك من كفاءة القطاع البنكي ؟
2. ماهية أثار خوصصة البنوك على الرفع من الاقتصاد الوطني؟
3. ما هي المخاطر التي تواجهها البنوك العمومية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

وفقا للأسئلة الفرعية يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1. تحسن خوصصة البنوك العمومية من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري .
2. تعزز خوصصة البنوك العمومية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
3. تقلل الخوصصة في البنوك الجزائرية من المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي.

1. **أهداف الدراسة :**تحليل تأثير خوصصة البنوك العمومية على النظام المصرفي.

تقييم تأثير هذه الخوصصة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنهج المستخدم:لمعالجة هذا الموضوع وحسب المعطيات المتحصل عليها فإننا سنتبع المناهج التالية :

1. المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتعريف الخوصصة ومعرفة أسبابها وآثارها.
2. المنهج التحليلي: وذلك لمعرفة انعكاسات الخوصصة على الجهاز البنكي والاقتصاد ككل.
3. المنهج التاريخي:استخدم لإبراز أهم التطورات التي طرأت على الجهاز البنكي للوصول إلى الوضع الراهن .

هيكل الدراسة:

من اجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المتعلقة به قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول, حيث تطرقنا في الفصل الأولإلى الجزء النظري من هذا الموضوع حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين المبحث الأول يتعلق بتعريف وأهداف ونتائج الخوصصة, والمبحث الثاني عبارة عن أهم النظريات المتبعة في الخوصصة.

والفصل الثاني تطرقنا فيه إلى المبحث الأول وهو عبارة عن مراحل خوصصة البنوك العمومية في الجزائر, والمبحث الثاني عبارة عن تقييم لتجربة خوصصة البنوك العمومية في الجزائر.

وفي الأخير لدينا فصل ثالث نتكلم فيه عن تقييم تأثير خوصصة البنوك العمومية على كفاءة القطاع المصرفي الجزائري حيث بدوره ينقسم إلى مبحثين وهما المبحث الأول عبارة عن تأثير خوصصة البنوك العمومية على كفاءة القطاع المصرفي الجزائري والمبحث الثاني تأثير خوصصة البنوك العمومية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الدراسات السابقة :

_دراسة سعاد حوحو، سنة2013، بعنوان" خوصصة البنوك العمومية واندماجها واثرها على الاقتصاد –دراسة استشرافية لحالة الجزائر–"، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة بسكرة–، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الوطني الجزائري بخوصصة واندماج البنوك العمومية ،ومدى تأثير هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فقد حاولنا معرفة الآثار الاقتصادية المحتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها في الجزائر والتي بينت أنها تشمل العديد من الآثار الايجابية سواء على الجهاز المصرفي كالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، تحسين الخدمات وزيادة جودتها، تطور الصيرفة الالكترونية؛ كما لها تأثير ايجابي على الاقتصاد من خلال التأثير الايجابي على السياسة المالية والنقدية من خلال انتعاش سوق رأس المال وترشيد النفقات العامة، وكذلك تحقيق نسب نمو مرتفعة بفضل النمو المتسارع للقطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فان هناك آثار ايجابية أخرى لخوصصة البنوك العمومية واندماجها وذلك على التمويل من بينها التخلص من الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة، القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة وتجنب مخاطر التصفية. وعلى الرغم من الآثار الايجابية السابقة الذكر إلا أن هناك آثار سلبية محتملة لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على الاقتصاد الجزائري من بينها التخلص من العمالة

الفائضة وبالتالي زيادة معدلات البطالة وانتشار الفقر، ناهيك عن مخاطر الاحتكارات واحتكار القلة خاصة في الجهاز المصرفي والذي يمثل الاقتصاد ككل واي مخاطرة فيه ستؤدي الى المخاطرة .

_دراسة بنعامر ماسينيسا، ذويبعمارة، سنة2017 ،بعنوان "الخوصصةكمدخللإصلاحالنظامالمصرفيالجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهميةخوصصةالبنوكالعموميةلإعادةهيكلةالقطاعالمصرفيليكونقادراعلىأداءدورهالرئيسيفيحفزالنمو،والعملبن ظامالبنوكالشاملة،إضافةالىالاهتمامبإدارةالمخاطرونظمالإنذارالمبكرللأزماتوإدخالأساليبالحوكمة،الأمرالذييرفعمنقوةومتا نةالبنوك.وعليه،فإنأيجهدللإصلاحوالتطويريجبأنيعملعلىتحديثوعصرنةآلياتتسييرالبنوكالجزائرية،والاهتمامأكثربتطويرالخ دماتالمصرفيةوالتوسعفياستخدامالتكنولوجياالحديثةفيمجالالعملالمصرفي،والوصولإلىتقديمخدماتعاليةالجودةوإشباعرغبا تالعملاءللمحافظةعلىالحصةالسوقيةوتدعيمالقدراتالتنافسيةلمواجهةالضغوطالناتجةعنتحريرالسوقالمصرفيةالجزائرية.ح يث ان الباحث يرى في موضوع دراسته افاق مستقبلية لهذه الظاهرة ،نذكر من بينها :دور البنوكالخاصةفيمواجهةالتحدياتالتيفرضتهاتغيراتالبيئةالمصرفيةالداخليةوالخارجية؛تأثيرخوصصةالبنوكالعمومية ع لىالصعيدالاجتماعي؛رفعكفاءةالبنوكالعموميةوعلاقتهابالخوصصة؛تأثيرالشراكةالأجنبيةعلىنشاطالبنوكالمخوصصة؛خ وصصةالبنوكالعموميةوزيادةقدرتهاالتنافسية وذلك بدخول بنوك جديدة ؛الإصلاحاتالمصرفيةفيظلالانضمامإلىالمنظمةالعالميةللتجارة.

الفصل الأول:

خوصصة البنوك العمومية

تمهيد الفصل:

تُعدّ خوصصة البنوك العمومية موضوعًا هامًا نال اهتمامًا كبيرًا على المستوى العالمي في العقود الأخيرة، وذلك نظرًا لتأثيره على مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع. وان ما ألتإليه البنوك العمومية في الآونة الأخيرة من إفلاس وغيرها من الأزمات التي تعترض طريق نجاح هذه البنوك, فقد لجأت معظم الدول إلى خوصصتها من خلال بيعها بالكامل أو جزئيا للقطاع الخاص,وذلك بهدف تطويرها وتنميتها وكذلك قدرتها على الاستمرار في أفضل الظروف.

وعليه فان الأداء السيئ للقطاع العام كان السبب الرئيسي في عمليات الخوصصة التي أخذت بها دول العالم, أملا منها في تحقيق مكاسب اقتصادية إضافة إلى إزالة العبء من خلال متابعة المشاريع الاقتصادية وبالتالي التفرغ للقطاعات الاقتصادية التي لا يرغب القطاع الخاص الاستثمار فيها.

ولكي تنجح هذه الأهداف وتحقق نتائج مراده يجب وضع خطة جيدة من الأساليب والنظريات لهذه الخوصصة، وهذا ما سيتم تداوله في هذا الفصل.

حيث انه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

_المبحث الأول: ماهية خوصصة البنوك العمومية

_المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية

المبحث الأول:ماهية خوصصة البنوك العمومية

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل القطاع الحكومي،والتييمكنأنتدارمنقبلالقطاعالخاص،وتقومالمؤسساتالعامةبإنتاجالسلعوالخدماتوتقديمهاإليالجمهوربالأسعارالإدارية.يؤديالنشاطالحكوميلإدارةهذهالمشروعاتأوالمؤسساتإليتعطيلآلياتالسوقوتشويهالمنظومةالسعرية،وذلك ما يؤدي إلى غياب التنافس[1].

المطلب الأول:تعريف خوصصة البنوك العمومية

لهذاالمصطلحعدةمرادفاتتعبرعننفسالمفهوموهي :

التخاصية،التخصصية،الخصخصة[2]وأكثرالمفرداتاستعمالاهيالخصخصةفيالمشرقالعربي،والخوصصةفيالمغربالعربي ،وهناكعدةمفاهيمللخوصصةتختلفحسبرؤيةالدولةوالهدفمنهاونذكرهافيمايلي:

_"الخوصصةتعنيتوسيعالملكيةالخاصةوزيادةدورالقطاعالخاصداخلالاقتصادوذلكمنخلالتصفيةالقطاعالعامكليأوجزئياأواتباعأيأسلوبآخرفيعمليةالخصخصة،وتوسيعالملكيةيعنيعدمخروجالقطاعالعاممنالنشاطالاقتصاديمباشرةولكنبنسبةمعينةفقط"؛

_"الخوصصةتعنيالوسيلةالتيتتبعهاالدولةللتخلصمنالوحداتالخاسرةفيالقطاعالعامبتحويلهذهالوحداتإليالقطاعالخاصوهذامايؤديإليزيادةوتحسينالإنتاجيةوزيادةالأرباح"؛

_"الخوصصةعكسالتأمينبمعنيتحويلالملكيةالعامةإليملكيةخاصة،فمعظمالبنوكالعامةكانتبنوكخاصةقبلتأمينها"؛

_"الخوصصةتعنيالتخلصمنالقطاعالاشتراكيوالتحولإلياقتصادالسوقلمواكبةالنظامالعالميالجديدوالتحررالاقتصادي[3]"

لذلكيجبعلىالدولةتحديدوبدقةالمفهومالذيسوفتتبعهلكييسهلعليهاتحديدالخطواتالتنفيذيةالتيستقومبهاوفقلهذاالمفهوم.

وعلىهذاالمفهوميمكنتعريفالخوصصةعلىأنها :

"قياماالدولةبتحويلملكيةالمؤسساتأوالمشروعاتالعامةجزئياأوكلياإليالقطاعالخاص،وفيهذاالإطاريمكنللقطاعالخاصالتعاقدعلىإدارةوتشغيلأوامتلاكالعملياتوالمشروعاتوالمنظماتالحكومية،مايسمحللقطاعالخاصبتقديمخدماتعامةكانتمقصورةعلىالدولةومؤسساتهاالعامة."

إنأهممايرتكزعليههذا

المفهومهوإمكانيةتحويلالمشروعاتالعامةإليالقطاعالخاصبالشكلالمجديإقتصاديابحيثيحققذلكتحسينالأداءالاقتصاديللمشروعات،وليسفقطمجردانتقال الإدارةأوالملكية[4].

---

[1] مجيد،ضياء،الخصخصةوالتصحيحاتالهيكلية، مصر :مؤسسةشبابالجامعة، 2008 م،ص09 .

[2] الفاعوري،رفعتعبدالحليم،تجاربعربيةفيالخصخصة،مصر :المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية، 2004 م،ص06 .

[3] ماهر،أحمد،دليلالمديرفيالخصخصة،الإسكندرية :الدارالجامعية، 2003 م،ص13 .

[4] عبدالمطلب،عبدالحميد .العولمةواقتصادياتالبنوك،مصر :الدارالجامعية، 2003 م،ص .640.

منهذاالتعريفيمكننا استخلاص أن:

-الخوصصةهيأيتحويللإنتاجالسلعمنالقطاعالعاملإليالقطاعالخاص؛

-

أهمعنصرفيعمليةالخوصصةهوأنيتغيرأسلوبتشغيلوإدارةالمشروعاتالعامةليتفقمعمبادئالقطاعالخاصالمتمثلةفياتخاذالربح أوالإنتاجيةكأساسلتقييمالأداءوالاعتمادعلىالاسعار الاقتصاديةفيحسابالمنافعو التكاليفوتبنينظاملحوافزفيتشغيلو إدارةا لمواردو غيره.[1]

أماخوصصةالبنوكالعموميةفنعنيبهاتوسيعقاعدةالملكيةمنخلالطرحجزءمنرأسمالتلكالبنوكفيبورصةالأوراقالماليةوبالتدر يج،لخلقبيئةتنافسيةفيالسوقالمعرفيةوتحقيقكفاءةأكبرلتلكالبنوكفيظلالعولمة،بحيثيقومصاحبالقراربا ختيارالبنكالمرادخو صصتهلسببأولآخرمثل

"اختيارأحدالبنوكالمفلسة"،ثميقومبطرحأسهمهذاالبنكللاكتتاببعدتقييمأصولهوخصومهوإعادةهيكلتهوتأهيلهلعمليةالخو صصة،علىأنتحتفظالحكومةبملكيةجزءكبيرمنرأسمالهذا

البنككمرحلةأولية،ثمتزدادنسبةالبيعللقطاعالخاصتدريجيامعالأخذفيعينالاعتبارالطاقةالاستيعابيةلسوقالمال،أيخوصص ةالبنوكتتمعلىالمدىالطويلأوالمتوسطمعالسماحلمستثمراستراتيجيأنيمتلككلالحصةالمطروحةأوأنيمتلكالجزءالأكبرمنهامما يؤديإلىسيطرتهفيالقرار.[2]

قام المشرع الجزائري هوالآخربتعريفالخصخصةمنخلالالأمررقم95_22 المؤرخ في 25أوت1995فيالفقرةالثانيةمنالمادةالأولىمنهبنصها" : تعنيالخصخصةالقيامبمعاملةأومعاملاتتجاريةتتجسدّ:

-

إمافيتحويلملكيّةكلالأصولالماديةأوالمعنويّةفيمؤسسةعموميةأوجزءمنها،أوكلرأسمالهاأوجزءمنه،لصالحأشخاصطبيعييّ نأومعنويينتابعينللقطاعالخاص.

-

وأمافيتسييرمؤسساتعموميّةإلىأشخاصطبيعيينأومعنويينتابعيينللقانونالخاصوذلكبواسطةصيغتعاقديةيجبأنتحددكيفياتتح ويلالتسييروممارستهوشروطه"[3]

كماعرفهاأيضامنخلالالمادةالثالثةعشرمنالأمر 01_04 المؤرخ في 20اوتالمتعّلقبتنظيمالمؤسساتالعموميةالاقتصاديةوتسييرهاوخوصصتهابنصهاعلىأنه:

"يقصدبالخوصصةكلصفقةتتجسدفينقلالملكيةإلىأشخاصطبيعيينأومعنويينخاضعينللقانونالخاصمنغيرالمؤسساتالعموم يةوتشملهذهالملكية:

---

[1]محمد عبد القادر،عطيةعبدالقادروآخرون، قضايااقتصاديةمعاصرة،مصر :جامعةالإسكندرية، 2005 -م،ص56.

[2]عبدالمطلب،عبدالحميد،العولمةواقتصادياتالبنوك، مصر :الدارالجامعية، 2003 م،ص .ص.205_206.

[3]الامر95_22 المؤرخ في 26اوت1995 المتعلقبخوصصةالمؤسساتالعمومية،الجريدةالرسميةالعدد48 لسنة1995.

-كلرأسمالالمؤسسةأوجزءمنه،تحوزهالدولةمباشرةأوغيرمباشرةو /
أوالأشخاصالمعنويونالخاضعونللقانونالعام،وذلكعنطريقالتنازلعنأسهمأوحصصاجتماعيةأواكتتابلزيادةفيرأسمال.
_الأصولالتيتشكلوحدةاستغلالمستقلةفيالمؤسساتالتابعةللدولة".[1]

المطلب الثاني: أهداف خوصصة البنوك العمومية

تختلفالأهدافالتيترميإليهاالدولالتيتبنتبرامجالخوصصةوفقالاختلافظروفهاالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسية،فالأهدافال تيتدعوإليهاالدولالمتقدمةتختلفعنالأهدافالتيتدعوإليهاالدولالنامية.
ومنأهمالأهدافالمرادتحقيقهامنخوصصةالبنوكنذكرمايلي[2]:

-تعميقالمنافسةالبنكيةوتحسينالأداءالبنكي :

إنهدفزيادةالمنافسةبينالبنوكوتعميقالمنافسةيرميإليخفضهامشالوساطةالمالية،وهوماقديساعدعلىإعادةتخصيصالائتمان المصرفيبالاستنادإليالمعاييرالاقتصاديةالسليمة؛
وتعكسالمنافسةالمصرفيةتحسينفيالأداءالمصرفيفياتجاهاتعديدةووضعهافيموقعيسمحلهابالبقاءوالاستمرارفيظلالمنافسةا لعالميةالمتزايدة.

-تنشيطسوقالأوراقالماليةوتوسيعقاعدةالملكية :

تساعدعمليةخوصصةالبنوكالعامةوطرحأسهمهافيسوقالأوراقالماليةعلىتنشيطوزيادةعملياتالتداولعليها،ممايؤديإليتوسي عهذهالسوقوتعميقهاوتطويرها،كماأنطرحأسهمهذهالبنوكللاكتتابالعاميعملعلىتوسيعقاعدةالملكيةلأفرادالمجتمعواستثمار مدخراتهمفيشراءهذهالأسهم؛

-تحديثالإدارةوزيادةكفاءةأداءالخدماتالمصرفية :

تتيحخوصصةالبنوكللإدارةحريةاتخاذالقراراتعلىعدةمستويات،ذلكأنالمنافسةالشديدةوالتطويرالمستمرفيتكنولوجياالعملال بنكي
يؤديإليالحاجةإليتحريرالإدارةعنالتدخلالحكومي،وهومايضمنمرونةالعملالإداريوتحريرهفيسعيهإليالمخاطرةوالمغامرةفي مجالالأعمالللأنالابتكاروالمبادرةوالتطويريحتاجإليمناخمنالحرية،وكلذلكللوصولإليتقديمالخدماتالمصرفيةبكفاءةوأداءأعل ى؛

-تشجيعوتعزيزالكفاءةالاقتصاديةعنطريقتعزيزالأسواقالمنافسة :

هدفالتطلعإليتحقيقالكفاءةالاقتصاديةيعتبرمنبيناًهمأسبابتحولالعديدمنالدولإليالقطاعالخاصبغيةتحسينالأداءالاقتصاديك كل؛

[1] الامر01_04المؤرخ في 20اوت2001 المتعلقبتنظيمالمؤسساتالعموميةالاقتصاديةوتسييرهاوخصصتها,العدد47.
[2] عبدالمطلبعبدالحميد،المرجعالسابق،ص .ص .223_222.

-ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية :

يؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد الإنفاق العام وإتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة، ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة؛

-جذب الاستثمار الخارجي المباشر والغير مباشر :

وذلك من خلال الاستقطاب مؤسسات استثمار وبنوك أجنبية لشراء حصص في البنوك العامة المباعة، ويقدر أنتساهم هذه الاستثمارات في حالة توطينها في توسيع القاعدة الخدماتية والتخفيف من حدة البطالة؛

_تحسين كفاءة الخدمات البنكية بشكل عام :

وذلك بسبب أنه غالبا ما تثار المشاكل بسبب التدخل الإداري من قبل المستويات العليا في الحكومة في أعمال البنوك العمومية، ومحدودية رأس المال، وهذه المشكلات تقدتزول بالحد من تدخل الحكومة في اتخاذ قرارات البنوك العمومية من خلال الخوصصة؛

-التوسع في البنية التحتية :

ستؤدي الزيادة في إيرادات الحكومة المتحصل عليها من عمليات البيع إلى يتمكينها من استغلال هذه الإيرادات في مشروعات البنية التحتية، وربما تقترن عملية الخوصصة وحسب الاتفاقيات المعقودة مع استثمارات جديدة وتوسعات في القطاعات التي تنتظو يتحتها المؤسسات المباعة؛

-تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة :

إضافة إلى الزيادة في الضرائب التي ستجبيها الدولة، ستؤدي الخوصصة إلى توليد إيرادات يمكن استخدامها في سداد الديون، مما سيؤدي إلى يت خفيض أعبائها، وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية القاعدية، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة؛

-تفرغ الحكومات للأنشطة الأساسية :

سيؤدي انسحاب الحكومة من بعض الأنشطة إلى يتفرغها لزيادة كفاءة ورفع أداء الأنشطة الأساسية كالتعليم والصحة مثلا؛

- الحصول على التكنولوجيا والمعارف الحديثة اللازمة للمنافسة في الأسواق العالمية؛[1]

-

من الأهداف السياسية التي يمكن إدماجها في إطار الخوصصة هو الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسئولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشآت والبنوك بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية التي تحدثها ضغوط السياسيين والنقابات العمالية؛[2]

-تحويل الملكية سيد عم ميزانية الدولة وذلك بتحقيق المكاسب الآتية:[3]

تخفيف أعباء الديون وفوائدها وخدمتها التي كانت تتحملها الدولة.

توفير حصيلة فورية من البيع يمكن استخدامها في برامج استثمارات البنية التحتية ومشاريع إستراتيجية للتنمية.

تنمية الموارد الضريبية بالمشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها في ظل الإدارة الخاصة.

زيادة قدرة الدولة على تسديد الدين الخارجي نتيجة لبيع شركاتها مما يساعد على تصحيح المسار الاقتصادي ويدعم الاستقلال الاقتصادي.

---

[1] الفاعوري رفعت عبد الحليم، المرجع السابق، ص ص 11_10 .

[2] هندي منير إبراهيم، الخصخصة :خلاصة التجارب العالمية، مصر :منشأة المعارف، 2004 م، ص 112 .

[3] عباس صلاح، الخصخصة: المصطلح – التطبيق، مصر :مؤسسة شباب الجامعة، 2008 م، ص 95 .

-التخلصمنالبيروقراطية؛

-إيجادأسواقماليةومجالاتاستثمارواسعة؛

-تعزيزوتقويةالسوقوزيادةالمنافسةفيالأنشطةالاقتصادية؛[1]

_تخفيضالعجزفيالميزانيةوميزانالمدفوعات،عنطريقتخلصالدولةمنالدعمالذيكانتتمنحهللقطاعالعام،وزيادةحصيلةالصادراتلشركاتالقطاعالخاصالتيتعتمدعلىإتباعأحدثالأساليبالعلمية،والإدارية،والتنسيق،والتنظيم،الدقيقلتحقيقالهدف،أوالأهدافبرفعالكفاءةالاقتصادية؛[2]

-

رفعمعدلاتالنموالاقتصاديفيالمجتمعمنخلالإعادةاستخدامحصيلةالبيعفيإنشاءمشروعاتجديدة،وفتحفرصجديدةأمامالمدخراتالخاصةلتستثمرفيتملكمشروعاتقائمةأوجديدةبدلامنتراكمهافيصورةودائعغيرمستغلةبالبنوك؛

-إعادةتوزيعالثروةوالدخلفيصالحالطبقاتالمتوسطةوالفقيرة،منخلالإتاحةالفرصةلهمللتملك بعضأجزاءوحداتالقطاعالعام؛[3]

-

دفعالتكاملالاقتصاديبينالدولبمافيذلكتشجيعالاستثماراتالأجنبيةللمساهمةفيالاقتصادالوطنيوفيأسواقرأسالمالوالأسهمالمحلية،إضافةإليتحسينفاذالمنتجاتالوطنيةللأسواقالدولية؛ومهماختلفتالأهدافوالأسباب،فإنبعضالدولوخاصةمنهادولالعالمالثالث،قدأرغمتعلىالاتجاهنحوالخوصصةتحتتأثيرعدةضغوطاتدوليةوأهمهاالضغوطاتالتيحتمهاعليهاصندوقالنقدالدوليوالبنكالدوليواللذانكانالهماالتأثيرالمباشرلاتجاهالبلدانإليعملياتالخوصصةفيالعالم.[4]

المطلب الثالث:دوافعخوصصةالبنوك

منبينأهمدوافعخوصصةالبنوكنذكرمايلي:

أولا:الدافعالاقتصادي:

إنالأنظمةالاقتصاديةالتيتعتمدعلىآلياتالسوقوالمنافسةتزيدمنالكفاءةوترفعمنالأداءوتؤديإلىتحسينالجودة،كماقديكونالدافعلأساسيهوفشلالقطاعالعامفيتحقيق لتنمية الاقتصادية،ومنبينالمؤشراتالدالةعلىذلكحالاتالتضخموالعجزفيالميزانية.[5]

---

[1] أبوصبحا،سليمانوآخرون،الخصخصةوالآثارالاجتماعيةوالاقتصاديةعلىإنسانالخليج، الإماراتالمتحدة :دارالقراءةللجميعللنشروالتوزيع، 1996م،ص62 .

[2] حبشمحمدحبش،الخصخصةوأثرهاعلىحقوقالعاملينبالقطاعالعام،لبنان :منشوراتالحلبيالحقوقية، 2011 م،ص36 .

[3] عبدالقادرمحمد،عطيةعبدالقادروآخرون،المرجعالسابق،ص68 .

[4] القويز،عبداللهإبراهيم،التخصيص،المملكةالعربيةالسعودية :مركزالملكفيصللبحوثوالدراساتالإسلامية، 1999 م،ص13.

[5] بنحبتورعبدالعزيزسالم،إدارةعملياتالخصخصة،عمان :دارصفاء، 1997 م،ص13 .

-التوجهنحوالعولمةوالانفتاحوالتحريرالاقتصاديوإزالةالحواجزأمامحركةالسلعوالخدمات؛

_التدنيالمتواصلفيأداءالبنوكالعامةوتدهورأوضاعهاومستويخدماتها؛

_ضعفقدرةالحكوماتعلىالتوسعفيالاستثماراتومواكبةالتكنولوجياالحديثةومنافسةالقطاعالخاصالمحليوالأجنبيفيتقديمالخدمات؛

_زيادةحجمالعجزفيالميزانية،والتيرافقهاضغوطصندوقالنقدالدوليلتبنيسياساتلتخفيضهذاالعجز،

_تفاقمالتحدياتأماماالاقتصاديات،خاصةفيمايتعلقبالتحدياتالتكنولوجيةوالإداريةوالمعلوماتية،والتحدياتالاجتماعيةوتحدياتالجودةوالتقيدبالمواصفاتوالمقاييسالعالمية،وتحدياتالتطور؛والتحديثوالتحدياتالماليةفيالمديونيةالخارجية : وحاجةالدوللجلبالعملاتالأجنبية؛[1]

_تعزيزالمرونةالاقتصادية،والقضاءعلىالجمود؛

_إنشاءأوتطويرأسواقرأسالمالبكفاءة،ممايتيحجذبوتعبئةأفضلالمدخراتالمحلية؛

_تعزيزاندماجالاقتصادالمحليفيالاقتصادالعالمي؛

_تؤديالخوصصةإليمساهمةرأسالمالالأجنبيفيالاقتصادالوطنيممايؤديإليتحسينميزانالمدفوعاتوتجنباللجوءإليالاقتراضالخارجي.

ثانيا:الدافعالمالي:

تقومالدولةبتقديمالخدماتالعامةوهيتعانيمنأعباءتقديمهاوأعباءدعمبعضهذهالخدمات،ويمكناعتبارالخوصصةمصدرلتمويلخزينةالدولةمنخلالبيعالشركاتالتيتملكها. ثالثا:الدافعالسياسيوالقانوني:

تؤديالخوصصةإليإبعادالسياسيينمناستخداممراكزهملتحسينصورتهموتحقيقمكاسبمنوراءذلك،كمايمكنأنتؤديالخوصصةإليمرونةالعملالإداريونتيجةلتحررالقراراتالإداريةمنسيطرةالأجهزةالحكومية.

_إعادةتحديدنطاقالإدارةالعموميةعنطريقالتخليعنمهامالإنتاجوالخدماتإليالتركيزعلىجوهروظائفالدولة،بمافيذلكتهيئةبيئةمؤاتيةللنشاطالاقتصاديالخاص.

_تقليلفرصالفسادوإساءةاستخداماالممتلكاتالعامةمنقبلالمسئولينالحكوميينومديريالشركاتالمملوكةللدولة.رابعا:الدافعالاجتماعي:

[1]الفاعوري،رفعتعبدالحليم،المرجعالسابق،ص.09 .

فيظلالقطاعالعامتحدثبعضالتقصيرمنطرفالعمالكالإهمالوالتواكلبالإضافةإليعدمالمحاسبةعلىالإهمالكنوعمنالتكافلالاج تماعي،وفيظلالقطاعالخاصيمكنإيجادنوعمنالتحفيزالشخصيعلىالإنتاجوالقضاء علىالسلبيةوتحقيقالانضباط،وشدةالمحا سبةتكونمنصالحالعمالبحيثتؤديإليإنتاجأكثروبتكلفةأقلوبجودةأعلىوبالتاليتزيدالأرباح،وهنايتحولالعاملإليشريكفيمكاسبالم ؤسسة.[1]

كماأنخوصصةالبنوكيمكنأنتكونوسيلةفييدالدولةللقضاء علىالمشاكلالاجتماعيةمثلالتواكلوالمحسوبيةوالتغاضيعنمحاس بةالمخطئينوالرشوة،وغيرهامنمظاهرالفسادلمشاكلالمجتمع،ذلكلأنالأداء السيئللقطاعالعاموالذيأفرزهتدهورفيالأوضاعالا قتصاديةمنعجزالموازنةالعامةللدولة،وانخفاضمعدلالعائد علىالأموالالمستثمرة،أوتحقيقعائدسلبيعلىهذهالأموالوكذلكالعج زفيميزانالمدفوعاتوضعفالمنافسةفيالأسواقالعالمية،دفعتالدولوالحكوماتإليالرغبةفيالتخلصمنالقطاعالعامبدافعتحقيقمعدلا تمرتفعةللنموالاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية حول خوصصة البنوك العمومية

[1] ماهر،أحمد،اقتصادياتالإدارة، مصر :الدارالجامعية،بدونتاريخ،ص.28_30.

تختلف النظريات المتبعة في سياسة الخوصصة من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المرجوة, حيث أن تنفيذ الخوصصة ونجاحها يرتبط بشكل كبير بالتنفيذ الجيد لنظرياتها, ومن خلال هذا المبحث سوف نبين نظريات الخوصصة الاقتصادية.

المطلب الأول:نظرية الوكالة

أولا:تعريفنظريةالوكالة:طريقة دراسيّة تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط الأعمال والعميل، وتُساعد هذه النظريّة في معرفة أفضل الحوافز الخاصّة في الأفراد، والتي تظهر نتيجة نجاح الصّفقات التجاريّة، كما تُساهم في الحدِّمن النّفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسطاء والعملاء. وتُعرف نظريّة الوكالة بأنّها فرضيّةُ تساهم في تفسير العلاقات بين المُدراء والوكلاء في بيئة الأعمال، وتسعى هذه النظريّة إلى حلّ تعبا المُشكلات التي من المُمكن أنّ تُؤثّر على أهداف العمل، أو تُؤدّي إلى زيادة مُستويات المخاطرة، ومن الأمثلة على نظرية الوكالة في بيئة العمل العلاقة بين المُساهمين في رأس المال والمدراء التنفيذيين للشركات.

من التعريفات الأخرى لنظرية الوكالة هي عقد يقوم بموجبه فرد أو مجموعة من الأفراد بتوكيل أو تكليف أشخاص آخرين من أجل النّيابة عنهم في تنفيذ عمل ما[1].

ثانيا:مشاكلنظريةالوكالة:تعددنظريةالوكالةتعبيرللعلاقةالتعاقديةبينمجموعتينتتضاربأهدافهاوهماكلامنالأُصلاء(المال كين)والوكلاء(المدراء) وفقنظريةالوكالةإلىصياغةالعلاقةبينهذهالمجاميعتهدفجعلتصرفاتالوكيلتنصبفيتعظيمثروةالمالكينومنخلالهذهالعلاقةتن شأالعديدمنالمشاكللعدموجودعقودكاملة.

ثالثا:مبادئ نظرية الوكالة: تعتمد نظريّة الوكالة على مجموعة من المبادئ، والتي قد تُؤدّي إلى حدوث خلافات تتعلق بإستراتيجية وتنسيق العمل، ومن أهمّ هذه المبادئ[2]:

_اختلاف تفضيلات الوكلاء عن المُساهمين في بيئة العمل .

[1]مهدي شرقي ، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة غرداية، الجزائر، العدد 1، سنة2015، صفحة 135.

[2]مهدي شرقي ،نفس المرجع السابق، ص 135.

_حصول الوكلاء على حوافز مُختلفة عن المُساهمين؛ أيّ قد تكون حصّة الوكيل مُختلفة في القيمة أو النسبة الخاصّة في الحصول على الحوافز مُقارنةً بالمُساهم .
_عدم قيام الوكلاء بتوفير المعلومات للمُساهمين حول العمل، والعكس صحيح.

رابعا:فرضيات نظرية الوكالة:تعتمد نظريّة الوكالة على مجموعة من الفرضيّات، وهي:[1]

1_فرضيّة كفاءة السوق: من فرضيات نظرية الوكالة المُرتبطة بالعلاقة بين قيمة الأدوات الماليّة في السوق مثل الأسهم، ومدى تأثيرها على سوق الأوراق الماليّة، ويتمُّ الحصول على المعلومات الماليّة الخاصّة في كفاءة السوق من خلال تقارير أداء المُنشآت والقوائم الماليّة. تعتمد فرضيّة كفاءة السوق على إمكانيّة تحديد القيمة الخاصّة في الشركة عن طريق قيمة أسهمها، وتُقسَم هذه الفرضيّة إلى ثلاثة أنواع، هي:

–كفاءة السوق الضّعيف: هي الكفاءة التي تَستخدم أسعار الأسهم من أجل معرفة المعلومات التاريخيّة الخاصّة في حجم تداول الأوراق الماليّة، مع مُتابعة الفوائد قصيرة الأجل والمُتغيّرات الأخرى، وفي هذا النوع لا يمكن للمُستثمر أنّ يُحقّق عوائدَ ماليّة مُقابل معلومات الأسعار المُتوفّرة .

–كفاءة السوق شبه القوي: هي الكفاءة المُرتبطة بأسعار السوق الخاصّة بالأوراق الماليّة، والتي تُساعد على توفير المعلومات التاريخيّة والجديدة، وتتضمّن كافّة السياسات الماليّة الخاصّة بالشركات؛ إذ يعتمد السوق شبه القوي على استخدام المعلومات الخاصّة في السوق الضعيف؛ لذلك لا يستطيع المشاركون في هذا السوق تحقيق العوائد الماليّة المُعتادة من خلال تحليل المعلومات المُتوفّرة أو الجديدة، ولكن عندما يتمّ توفير معلومات أسعار الأوراق الماليّة بشكل محدود، عندها من المُمكن تحقيق عوائد ماليّة مُمتازة من خلال شراء أو بيع الأوراق الماليّة بعد الإعلان النهائيّ عن المعلومات الجديدة .

–كفاءة السوق القويّ: هي الكفاءة التي تُساهم في توفير كافّة المعلومات الماليّة عن كلّ الأوراق الماليّة، ممّا يُؤدّي إلى تحقيق استجابة سريعة من قبل أسواق الأوراق الماليّة للمعلومات المُتوفّرة عند المُتعاملين معها، ويُساهم ذلك في ظهور ردود أفعال سريعة من المُستثمرين من خلال الاستعانة بالتحليل الماليّ .

[1]الدكتورة بتول نوري، والدكتور علي سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة (دراسة جامعية) – فروض نظرية الوكالة، العراق: الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة، صفحة 15، 16، 17.

2_فرضيّة التصرّف الرّشيد: من فرضيّات نظريّة الوكالة المُرتبطة بسعي وكلاء الأعمال إلى تعظيم مصالحهم الخاصّة على حساب المُساهمين في الشركات؛ إذ إنّ الوكلاء يستطيعون العمل على تحقيق مصلحتهم الشخصيّة وتفضيلها على المصلحة الخاصّة في المُساهمين؛ بسبب اختلاف الأهداف بينهم .

3_فرضيّة اختلاف التفضيل: هي الفرضيّة المُرتبطة بالاختلاف بين تفضيل المُدراء والمساهمين؛ إذ يسعى المُساهِم إلى أنّ يُحقق المدير أكبر جهد مُمكن مقابل حصوله على أجر مُناسب، بينما يسعى المدير إلى تحقيق منفعته الخاصّة عن طريق الحصول على أكبر كميّة من الحوافز والمُكافآت مع تقديم جهد أقل .

4_فرضيّة تحمّل المخاطر: هي الفرضيّة التي تُشير إلى اختلاف المواقف الخاصّة بين المدراء والمُساهمين اتّجاه المخاطر؛ إذ غالباً يكون المُساهِم مُحايداً في التّعامل مع المُخاطرة، بعكس المدير الذي يحرص على تجنّبها أو الابتعاد عنها؛ لذلك من الواجب على المُساهم تشجيع المدير حتى يتحمّل كلّ أو جزء من المُخاطرة؛ من أجل حماية مصالحه من التعرّض للضرّر، والتي تُؤثّر لاحقاً على مصالح المدير، ويعني هذا الشيء تحقيق المُشاركة في تحمّل المُخاطرة .

5_فرضيّة عدم تشابه المعلومات: هي فرضيّة من فرضيّات نظريّة الوكالة، والتي تفترض أنّ صاحب العمل غير قادر على مُتابعة ومُراقبة كافّة الأعمال الإداريّة، وأنّها قد لا تتشابه مع الأعمال المُفضّلة عنده، ويحدث ذلك بسبب الاختلاف بين أهداف المدير وصاحب العمل، أو نتيجةً لتقديم المدير معلومات تخدع صاحب العمل، ويُطلق على هذا الشيء مُسمّى عدم تشابه المعلومات.

خامسا:حلول نظرية الوكالة:

إنّ ظهور نظريّة الوكالة جاء نتيجةً لمجموعة من الخلافات والمُشكلات بين المدراء والمُساهمين في الشركات؛ لذلك توجد حلول مُقترحة تُساهم في تخطّي مُشكلات هذه النظريّة، والآتي أمثلة على هذه الحلول :[1]

_منح حصّة من أسهم أو مُلكيّة الشركة من قِبَل المُساهِمين إلى الوكلاء (المدراء التنفيذيّين).

_قيام مجلس إدارة الشركة بمُراقبة بيئة العمل، ومُتابعة طبيعة الأعمال الخاصّة في المدراء التنفيذيّين .

_تعزيز دور المُساهمين المُستقلين، والمُحاسبين، والمدققين الحسابات في مُراجعة ومُراقبة العمل في الشركة .

[1] https://mawdoo3.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9#cite_note-nFIpqFroFx-1 بتاريخ 25 ابريل 2024 الساعة 23:07

_ربط حوافز ومُكافآت المُدراء التنفيذيّين مع طبيعة وقيمة الأداء الخاصّ في الشركة ضمن سوق الأعمال .
_الاعتماد على تقرير مجلس الإدارة في توضيح كافّة المعلومات والتّفاصيل الخاصّة في الشركة، والتي تشمل كلّ العمليّات التشغيليّة والماليّة.

المطلب الثاني :نظرية التكاليف المعاملاتية

أولا:تعريف نظرية التكاليف المعاملاتية:هي إطار تحليلي في علم الاقتصـــاد المؤســـســـي يفســـر ســـلوك الأفرادوالمنظمات من خلال التركيز على التكاليف المرتبطة بإجراء المعاملات الاقتصـــادية.بمعنى آخر، تدرس النظريـة كيف تؤثر تكـاليف البحـث عن المعلومـات، والتفـاوض، وكتـابـة العقود، والتنفيـذ، والمراقبـة، وفرض العقوبات على المعاملات الاقتصادية على قرارات الأفراد والمنظمات[1].

ثانيا:مكونات النظرية: تتكون النظرية من عدة نقاط تساعد على تحديد القيمة بالنسبة لتكلفة المعاملة, وهي كالأتي:[2]

- المعاملة :أي تبادل للسلع أو الخدمات بين طرفين أو أكثر.
- تكاليف المعاملات:التكاليف المرتبطة بإجراء المعاملة، وتشمل :

_تكاليف البحث عن المعلومات:تكلفة البحث عن معلومات حول السلع أو الخدمات المتاحة، والبائعين، والمشترين، والأسعار، والشروط.

_تكاليف التفاوض:تكلفة التوصل إلى اتفاق بين طرفي المعاملة.

_تكاليف كتابة العقود:تكلفة كتابة عقد يحدد شروط المعاملة.

_تكاليف التنفيذ:تكلفة تنفيذ المعاملة، بما في ذلك تكاليف النقل والتخزين والتأمين.

_تكاليف المراقبة:تكلفة التأكد من أن طرفي المعاملة يلتزمان بشروط العقد.

_تكاليف فرض العقوبات:تكلفة فرض عقوبات على طرف يخالف شروط العقد.

- الهيكلية الحاكمة:الطريقة التي يتم بها تنظيم المعاملات، مثل السوق أو الشركة أو الحكومة.

ثالثا:مجالات تطبيق النظرية:

[1]حسام الدين غضبان, مساهمةفياقتراحنموذجلحوكمةالمؤسساتالاقتصاديةالجزائرية_دراسةحالةمجموعةمنالمؤسساتالاقتصادية– رسالة دكتوراه,تخصص تسيير المنظمات, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 2013_2014 ,ص16.

[2]بلبركاني ام خليفة, مجلة التنظيم والعمل، نظريات المؤسسات الاقتصادية, العدد01, المجلد 3, 5جانفي2014,معسكر، ص52.

تُستخدم نظرية التكاليف المعاملاتية لتفسير مجموعة واسعة من الظواهر الاقتصادية، بما في ذلك[1]:

- اختيار هيكلية الحوكمة:تساعد النظرية في تفسير سبب اختيار الأفراد والمنظمات لتنظيم معاملاتهم بطرق مختلفة، مثل استخدام السوق أو الشركة أو الحكومة.
- حدود السوق:تشرح النظرية سبب فشل بعض الأسواق في العمل بكفاءة، وتحديد الحالات التي تكون فيها الشركات أو التنظيمات الحكومية أكثر كفاءة.
- الحوكمة المؤسسية:تساعد النظرية في تصميم أنظمة حوكمة مؤسسية فعالة تقلل من تكاليفالمعاملات وتزيد من كفاءة الشركات.

رابعا:أهمية النظرية:

تُعد نظرية التكاليف المعاملاتية أداة تحليلية قوية لفهم سلوك الأفراد والمنظمات في الاقتصاد. ساعدت النظرية في تفسير مجموعة واسعة من الظواهر الاقتصادية، ولها تطبيقات عملية في مجالات مثل إدارة الأعمال، والسياسة العامة، والقانون[2].

المطلب الثالث: نظرية الفشل الحكومي

أولا:تعريف نظرية الفشل الحكومي: هي إطار تحليلي في علم الاقتصاد يدرس حدود قدرة الحكومة على معالجة المشكلات الاقتصادية بشكل فعال.

تجادل النظرية بأن الحكومة ليست متعالية، أي أنها ليست مثالية، ولديها محدوديتها في القدرة على جمع المعلومات، واتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات، مما قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها مثل عدم الكفاءة، والظلم، وفشل السوق[3].

3 .مدحت،صادق،أدواتوتقنياتمصرفية،مصر،دارغريبللطباعةوالنشروالتوزيع،السنة 2001 م،ص38.

[2] https://gemini.google.com/%3C0%3Ehttps://www.cambridge.org/core/books/institutions-institutional-change-and-economic-performance/AAE1E27DF8996E24C5DD07EB79BBA7EE . تاريخ الدخول 27 افريل2024, على الساعة 7:10ص.

[3] حسينحريم، 2013،السلوك التنظيمي ، سوريا، دارحامد،ص153.

ثانيا:أسباب الفشل الحكومي:هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في فشل الحكومة، وتشمل[1]:

_عدم كفاءة المعلومات :قد لا تتمتع الحكومة بمعلومات كاملة عن المشكلة التي تحاول معالجتها، مما قد يؤدي إلى تصميم سياسات غير فعالة.

_المصالح الذاتية :قد يتصرف المسئولون الحكوميون بدافع المصالح الذاتية بدلاً من المصلحة العامة، مما قد يؤدي إلى سياسات تضر ببعض الفئات على حساب فئات أخرى.

_مشاكل التنفيذ :قد تواجه الحكومة صعوبات في تنفيذ سياساتها بشكل فعال، خاصةً إذا كانت تلك السياسات معقدة أو غير شعبية.

_القيود البيروقراطية :قد تمنع البيروقراطية المفرطة الحكومة من العمل بكفاءة وفعالية.

_الضغوط السياسية :قد تخضع الحكومة لضغوط من جماعات المصالح أو الناخبين، مما قد يؤدي إلى سياسات غير مرغوب فيها.

ثالثا:أنواع الفشل الحكومي:يمكن تصنيف فشل الحكومة إلى نوعين رئيسيين[2]:

_فشل السوق :ينشأ هذا النوع من الفشل عندما لا تتمكن الأسواق من تحقيق تخصيص فعّال للموارد، مثل وجود احتكارات أو معلومات غير متكافئة.

_فشل الحكومة :ينشأ هذا النوع من الفشل عندما تتدخل الحكومة في السوق بطريقة غير فعالة، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

رابعا:أمثلة على الفشل الحكومي:

_البرامج الحكومية غير الفعالة :قد تفشل بعض البرامج الحكومية في تحقيق أهدافها، مثل برامج مكافحة الفقر أو برامج الرعاية الصحية.

---

[1] حبار،عبدالرزاق .

النظامالمصرفيالجزائريومتطلباتلجنةبازلبينالواقعوالتحديات،رسالةماجستيرفيالعلومالاقتصادية،جامعةالشلف,2004_2005م،ص . 22.

[2] دغمان زوبير،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية، العدد19،جوان2015، ص23.

_التنظيم المفرط :قد تؤدي القوانين واللوائح الحكومية المفرطة إلى خنق الابتكار وعرقلة النمو الاقتصادي.

_الفساد :قد يؤدي الفساد في الحكومة إلى إساءة استخدام الأموال العامة وتقويض ثقة الجمهور.

خامسا:الحلول المقترحة للفشل الحكومي:هناك العديد من الحلول المقترحة للفشل الحكومي، وتشمل[1]:

_تحسين جمع المعلومات :يمكن للحكومة تحسين عملية صنع القرار من خلال جمع معلومات أكثر دقة حول المشكلات التي تحاول معالجتها.

_زيادة الشفافية :يمكن للحكومة زيادة الشفافية من خلال نشر المعلومات حول ميزانيتها وأنشطتها، مما قد يساعد في الحد من الفساد وسوء استخدام السلطة.

_تعزيز المساءلة :يمكن للحكومة تعزيز المساءلة من خلال جعل المسؤولين الحكوميين أكثر مسؤولية عنأفعالهم.

_تقليل التنظيم :يمكن للحكومة تقليل التنظيم المفرط بهدف تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي.

_خصخصة بعض الخدمات الحكومية :يمكن للحكومة خصخصة بعض الخدمات بهدف تحسين الكفاءة والحد من التكلفة.

سادسا: أهمية النظرية:

_تُعد نظرية الفشل الحكومي أداة تحليلية مهمة لفهم حدود قدرة الحكومة على معالجة المشكلات الاقتصادية.

_فهم هذه النظرية ضروري لتقييم السياسات الحكومية بشكل نقدي وتصميم سياسات أكثر فعالية وكفاءة[2].

[1] كتاب "اقتصاديات القطاع العام" للكاتب روبرت موس:https://www.amazon.com/prime-video/actor/Robert-Musgrave/amzn1.dv.gti.f5f549a6-0e50-48b0-8643-099c70a5e27a

ص321.

[2] James A. O'Brien (1995), " Les systèmes d'information de gestion ", Edition du renouveauPédagogique, Québec, P374.

خلاصةالفصل:

منخلالدراستنالهذا الفصل،يمكنالخروجبالتوصياتالآتية:

إنالجهازالبنكيهوالركيزةالأساسيةلأيتطوراقتصاديواجتماعي،فهوالمركزالرئيسيلتجميعالمدخراتمنالأفرادوالشركاتالخاصةوا لمؤسساتالعمومية،وتوجيههانحومنحالتسهيلاتالائتمانيةوالقروضبمختلفأنواعهاوآجالها،كلهذامنأجلالمساعدةعلىالنهو ضبمستلزماتالنموالاقتصاديوالاجتماعيونظراللأهميةالكبرىللجهازالبنكييجبتكيفهمعكلالتغيراتوالظروف،خاصةمعالدخو لفياقتصادالسوقكاقتصادرأسماليحر،الذييستدعيرفعالقيودالحكوميةعلىتصرفات البنوكونشاطاتها وكذلك جعل أصحاب رؤوس الأموال شركاء فيه فيظلهذهالتغيرات الاقتصادية العالمية السريعة.

الفصل الثاني:

تجربة الجزائر مع خوصصة البنوك العمومية

تمهيد الفصل:

تقاسفعاليةالنظمالمصرفيةبقدرتهاعلىتعبئةالمواردالماليةوتوظيفهاوفقأفضلالصيغالممكنة،وهومايتطلبوجودبيئةاقتصادي ةواجتماعيةوقانونيةتسمحللبنكبأداءوظائفهوتحقيقأهدافهفيظلالتمتعبحريةالعملواستقلاليةالقرار .

وبالإسقاطعلىالجزائريمكنملاحظةحداثةالنظامالمصرفيالجزائريالذينشأفيظلظروفخاصةتميزتبانتهاجالاشتراكيةكخيارشع بيوكأسلوبىبناءوكنظاماقتصادي،وهومايقتضيمركزيةالتخطيطواتخاذالقرار.حيث أصبح على الجزائر مواكبة هذا التطور.وبهذا فان الخوصصة تعد أداة مسايرة للتطور الاقتصادي العالمي ووسيلة لترقية التعامل مع التكتلات الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى مبحثين هما :

الطلب الأول: مراحل تطور خوصصة النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني :تقييم تجربة خوصصة البنوك العمومية في الجزائر

المبحث الأول :مراحل خوصصة البنوك العمومية في الجزائر

لقدشهدالقطاعالمصرفيالجزائريتطوراكبيرانتيجةالجهودالتيبذلتهاالدولةفيإطارالانتقالمنالاقتصادالمخططإلىاقتصادالسوق، وخاصةبعدصدورقانونالنقدوالقرض،ومعذلكفإنهذاالقطاعيواجهعددامنالتحدياتالتيأملتهاالتغيراتالمسارعةفيالبيئةالاقتصاد يةالدوليةويتناولهذاالفصلبالدراسةوالتحليلمراحلتطورالنظامالمصرفيمعالوقوفعلىأهمالإصلاحاتالتيعرفها بعدالدخولفيبرامجالإصلاحالاقتصاديلعام1990م.

المطلب الأول:المرحلة الأولىمن 1990م الى1994م

أهممامييزالنظامالماليوالمصرفيالجزائريابتداءمنسنة 1990 مهوالمصادقةعلىالقانون الصادرفي 14 أفريل1990مالمتعلقبالنقدوالقرض،والذييعدمنالقوانينا لأساسية– (1090)للإصلاحات،باعتبارهنصاتشريعياعكسبحقاعترافاباأهميةالمكانةالتييجبأنيحتلهاالنظامالمصرفي.

أولا :مضمونالإصلاحاتالمصرفيةفيإطارقانون(90_10)

رغبةمنالسلطاتفيتفاديسلبياتالمرحلةالسابقةوتجاوزقصورالإصلاحاتوتماشيامعسياسةالاندماجفيالاقتصادالعالميجاء القانو نالمتعلقبالنقدوالقرض،والذييمثلمنعطفاحاسمافرضهمنطقالتحولإلىاقتصادالسوقمنأجلالقضاء علىنظامتمويلالاقتصادالوط نيالقائمعلىالمديونيةوالتضخم،حيثوضعقانونالنقدوالقرضالنظامالمصرفيعلىمسارتطورجديدتميزبإعادةتنشيطوظيفةالوساط ةالماليةوإبرازدورالنقدوالسياسةالنقدية،ونتجعنهتأسيسنظاممصرفيذومستويين،وأعيدللبنكالمركزيكلصلاحياتهفيتسييرالنقدوا لائتمانفيظلاستقلاليةواسعة،وللبنوكالتجاريةوظائفهاالتقليديةبوصفهاأعوانااقتصاديةمستقلة،كماتمفصلميزانيةالدولةعنالد ائرةالنقديةمنخلالوضعسقفلتسليفالبنكالمركزيلتمويلعجزالميزانيةمعتحديدمدتها،واسترجاعهاإجباريافيكلسنة،وكذاإرجاعديو نالخزينةالعموميةتجاهالبنكالمركزيالمتراكمةوفقجدوليمتدعلى 15سنةوإلغاءالاكتتابالإجباريمنطرفالبنوكالتجاريةلسنداتالخزينةالعامةومنعكلشخصطبيعيومعنويغيرالبنوكوالمؤسساتالما ليةمنأداءهذهالعمليات.[1]

ثانيا :أهدافومبادئقانونالنقدوالقرض(90_10)

1. –أهدافقانونالنقدوالقرض(90_10)هدفقانونالنقدوالقرضإلىتحقيقمايلي:[2]

–وضعحدلكلتدخلإداريفيالقطاعالمصرفيوالمالي؛

---

[1]بنعلي،بلعزوز .عاشور،كتوش .

"**دراسةلتقييمإنعكاساتالإصلاحاتالإقتصاديةعلىالسياساتالنقدية**"،مداخلةمقدمةبأعمالالملتقىالدوليحولالسياساتالإقتصاديةفيالجزائر،الواقعوالآ فاق،) جامعةأبوبكربلقايد – تلمسان،يومي29 ، 30أكتوبر 2004م،ص08.

[2]بنعلي،بلعزوز .**محاضراتفيالنظرياتوالسياساتالنقدية**(الجزائر :ديوانالمطبوعاتالجامعية، 2006 م)،ص189_188 .

_ردالاعتبارلدورالبنكالمركزيفيتسييرشؤونالنقدوالقرض؛

-إعادةتقييمالعملةالوطنية(المادة 59.58.04 منالقانون)؛

-ضمانتسييرمصرفيجيدللنقود؛

-تشجيعالاستثماراتالخارجيةوالسماحبإنشاءمصارفوطنيةخاصةأوأجنبية؛

-تنويعمصادرالتمويللمتعامليناالاقتصاديين،خصوصابالنسبةللمؤسساتعنطريقإنشاءالسوقالماليوبورصةالقيمالمنقولة؛

-إيجادمرونةنسبيةفيتحديدسعرالفائدةمنقبلالبنوك.

ثالثا:مبادئقانونالنقدوالقرض(90_10)

تتمثلأهمهافيمايلي[1]:

أ -الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية "هيئة التخطيط": تبني مثل هذا المبدأ يسمح في تحقيق مجموعة من الأهداف:

-استعادةالبنكالمركزيلدورهفيقمةالنظامالنقدي؛

-استعادةالدينارلوظائفهاالتقليديةوتوحيداستعمالاتهبينالمؤسساتالعموميةوالمؤسساتالخاصة.

-تحريكالسوقالنقديةوتنشيطها؛

-خلقوضعلمنحالقروضيقومعلىشروطغيرتمييزيةعلىحسبالمؤسساتالعامةوالخاصة؛

-إيجادمرونةنسبيةفيتحديدسعرالفائدةوجعلهيلعبدورامهمافياتخاذالقراراتالمرتبطةبالقرض.

ب -الفصلبينالدائرةالنقديةودائرةميزانيةالدولة :وقدسمحهذاالمبدأبتحقيقالأهدافالآتية:

-استقلالالبنكالمركزيعنالدورالمتعاظمللخزينة؛

-تقليصديونالخزينةتجاهالبنكالمركزيوالقيامبتسديدالديونالسابقةالمتراكمةعليها؛

-تهيئةالظروفالملائمةكييتلعبالسياسةالنقديةبشكلفعال؛

-الحدمنالآثارالسلبيةالماليةالعامةعلىالتوازناتالنقدية.

ج -الفصلبينداائرةالميزانيةودائرةالائتمان

(القرض):بموجبهذاالقانونأبعدتالخزينةعلىمنحالقروضللاقتصاد،فأصبحالنظامالمصرفيهوالمسؤولعنمنحالقروضفيإطارم هامهالتقليديةوذلكلبلوغالأهدافالآتية:

-تراجعالتزاماتالخزينةفيتمويلالاقتصاد؛

-استعادةالبنوكوالمؤسساتالماليةلوظائفهاالتقليديةوخاصةتلكالمتمثلةفيمنحالقروض؛

-أصبحتوزيعالقرضلايخضعإلىقواعدإدارية،وإنمايرتكزأساساعلىمفهومالجدوىالاقتصادية.

[1]لعزوز بن علي، كتوش عاشور،دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياساتالاقتصاديةفي االجزائر، الواقع والآفاق،جامعة تلمسانص08.

يلاحظأنقانون90-10جاءليحققجملةمنالأهداف،نذكرمنهامايلي:

-وضعحدللتدخلالإداريفيالقطاعالمصرفي؛

-ردالاعتباربللبنكالمركزيمنخلالاستقلاليته التيتنتجعنهاأثارإيجابيةعلىمجموعةمنالبنوكالتجارية،بحيثلميعدالبنكالمركزي هوالضامنوالحاميلها،ممايفرضعليهاإدخالقواعدالتعاملالبنكيالمبنيعلىقواعدالأمنوالربحية؛التطهيرالماليللمؤسساتالعمومية حتىتؤديالمؤسساتالعموميةدورهافيظلمحيطاقتصاديجديديتميزبالمنافسةويخضعلقواعدالسوق.

رغمكلهذهالإصلاحاتإلاأنالواقعلايعكسفعاليتها،ويتجلىذلكفي[1]:

-

بقاءسعرالفائدةالحقيقيالمقدممنطرفالمؤسساتالمصرفيةسالب،إضافةإلىضعفأداءالبنوكوالتيبقيتغيركافيةفيإطارالتجديدالمالي؛

-تحقيقالمؤسساتالإنتاجيةلعجز كبير فياستغلالالمواردالأمرالذيحالدونتحقيقفائضيمكنهامنالوفاءبالتزاماتهاتجاهالبنوك؛

-أدتخوصصةالبنوكوفتحمجالالمنافسةالأجنبيةإلىارتفاععددهاممازادمنالفرصالتمويليةوشجعالاستثمارالداخليوالأجنبي.

ثانيا: الفترة 1991-1992:

تميزتالفترة1991-

1992بإدخالإصلاحاتإضافيةالهدفمنورائهاهووضعحدأقصىعلىالحجمالكليلإعادةالتمويلمنالبنوكالتجارية .

تمثلتهذهالإجراءاتفي:

_تقييدالقروضالممنوحةللمؤسسات.

_تحديدالسقفلتزايدالقروضللمؤسساتالعموميةغيرالمستقلةوغيرالمهيكلةماليا؛

_رفعمعدلالفائدةعلىالمكشوفلدىبنكالجزائر.

ثالثا: الفترة 1992-1993:

كماتميزتالفترة 1993 - 1992

بتوسيعنطاقسوقالنقدفيمابينالبنوكلتشملالمؤسساتالماليةغيرالمصرفيةمثلشركاتالتأمينوالتيتسمحلهابأنتقرضأموالهاالزائدة .

[2]وهدفالدولةمنوراءذلكهوتمويلعجزالميزانيةالضخمةواحتياجاتالتمويللدىالمؤسساتالعمومية.ونتيجةلانعداملانضباطالمال

[1] عليبطاهر،إصلاحاتالنظامالمصرفيالجزائريوأثارهاعلىتعبئةالمدخراتوتمويلالتنمية،أطروحةدكتورادولةغيرمنشور،جامعةالجزائر، 2005 ،ص186

[2] محمدسحنون،مباركبوعشة،تقييمهياكلودوراتالتمويلفيالجزائر،ورقةمقدمةفيالملتقىالدوليحولسياساتالتمويلوأثرهاعلىالاقتصادوالمؤسسات – دراسةحالةالجزائروالدولالنامية – ،جامعةبسكرة، 22 – 21 نوفمبر 2006 ،ص. 03

ي،ازديادرصيدإجماليالقروضالمستحقةللحكومة،وتضاعفحجمالقروضالداخليةبسببتدهورالوضعيةالماليةللمؤسساتالعمو ميةنتيجةلارتفاعالأجوروالتباطؤالعامفيالاقتصاد،أدىالبنوكالتجاريةإلىالانسحابمنتقديمالائتمانلهذهالمؤسساتمنأجلتسديدا لديونالخارجية،كماأدىالتوسعالماليوالزيادةفيالأجورونقصالموادالاستهلاكيةالتيميزتتلكالفترةإلىزيادةالسيولةوالتوسعالنقدي. غيرأنهفيواقعالأمرانخفضالتضخممن25.5% سنة 1991 إلى21% خلالسنة 1993فيحينأدتتعديلاتالأسعارالواسعةوتدابيروعملياتخفضالدينارالتيحدثتفيعام 1994 إلىزيادةحادةفيالرقمالقياسيلأسعار المستهلك.[1]

المطلب الثاني :المرحلة الثانية من 1994إلى 2010

أولا:الإصلاحاتالمصرفيةفيظلبرنامجالتعديلالهيكلي(1994_1998)

يعرفبرنامجالتعديل

الهيكليعلىأنهجملةالإجراءاتوالترتيباتالتصحيحيةالواجبإدخالهاعلىالاقتصادياتالتيتعانيمنأزماتهيكليةحادةسواء أكانتداخليةأمخارجية .

ويبرزمضمونتلكالبرامجفيمجموعةمتكاملةمنالتغيراتالهيكليةالمطلوبةوالتيتمسكافةمجالاتالسياسةالاقتصاديةالداخليةوالخ ارجية.

والمخططالموالييبينأهممكوناتبرنامجالتعديلالهيكليالمدعوممنقبلصندوقالنقدالدولي:

[1]صندوقالنقدالعربي ،التقريرالاقتصاديالعربيالموحد،أبوظبي،الإماراتالعربيةالمتحدة،2002،ص35.

الشكلرقم I : هيكلبرنامجالتكيفالهيكليالمدعممنقبلصندوقالنقد الدول

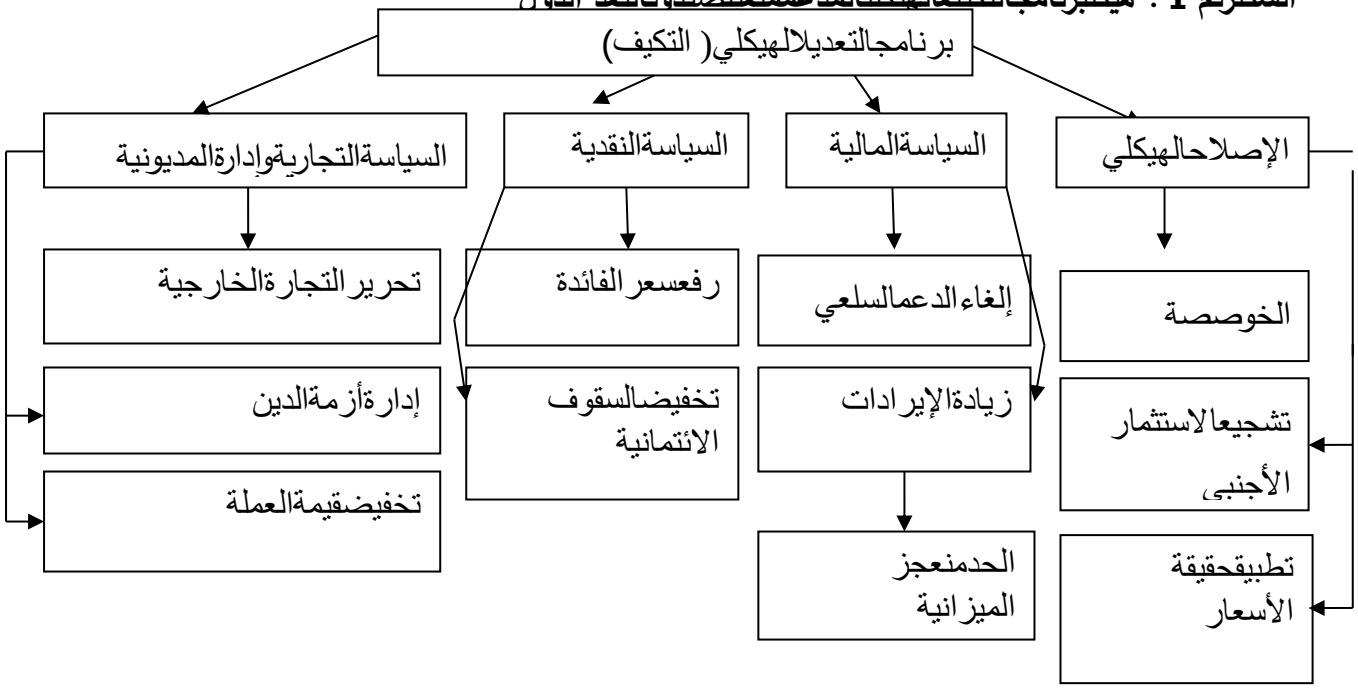

المصدر :بريبشالسعيد،تقييمتجربةالاقتصادالموجه والإصلاحاتالاقتصاديةودورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالتنميةواقعوأفاقحالةالجزائر،أطروحةدكتوراه دولة,2004م, ص57.

اعتمدتالجزائرسنة 1994 برنامجالتثبيتأوالاستقرارالاقتصاديلمدةسنةمدعوماببرنامجالتسهيلاتالموسع (برنامجالتصحيحالهيكلي)لفترةثلاثسنوات1995-1998،منخلالاتفاقأبرمتهمعصندوقالنقدالدوليبهدفتحقيقإصلاحاقتصاديعام،الأمرالذيانعكسمباشرةعلىالمجالالنقديوالمالي يلمايحتاجهذاالقطاعمنإصلاحاتوباعتبارهحجرالزاويةفيها.

يمكنتقسيمالإصلاحاتإلىمرحلتينأساسيتين:[1]

1_المرحلةالأولى :

تميزتهذهالمرحلةبالتخليعنأدواتالسياسةالنقديةالمباشرةوتعويضهابأدواتالسياسةالنقديةغيرالمباشرةوذلكبهدفمعالجةأوجهال ضعفالتيبرزتخلالالفترةالسابقة،والمتمثلةأساسافيالعملبالحدودالقصوىالمفروضةعلىكلبنكعلىحدا،ولتجاوزهذهالنقائصشرع بنكالجزائرفياتخاذمجموعةمنالتدابيريمكنحصرهافيالنقاطالتالية:

_فرضاحتياطيإجباريعلىالبنوكالتجاريةبنسبة3% منالودائعالمصرفية،عداالعملاتالأجنبيةوذلكخلالسنة1994 ؛

_تحريرأسعارالفائدةسواءتلكالمتعلقةبالقروضأوالودائع؛

_اعتمادسياساتمرنةلسعرالصرف،وقدتمإنشاءسوقالصرفالأجنبيبينالبنوكفينهاية1991 ؛

_إلغاءالتمويلالإجباريللخزينةمنخلالإلغاءإلزامالبنوكبشراءأذوناتالخزينةوحلمحلهنظامالمزاداتالعلنية.

2_المرحلةالثانية :

ركزتهذهالمرحلةعلىإعادةتأهيلوحداتالنظامالبنكيبماينسجموطبيعةالمرحلةالجديدةالتيتمتازبمحيطاقتصاديمفتوحومنافسة غيرمتكافئةفيظلالدورالفعالالذيتقومبههذهالمؤسساتفيتعبئةالادخارالمحلي .شملتالإصلاحاتهناالنقاطالتالية:

_إعادةطلبالبنوكرخصمنبنكالجزائرالمخولبذلكبمقتضىقانونالنقدوالقرضلممارسةالنشاطالبنكي

_إعادةهيكلةالبنوكالعموميةوذلكبتوفيرمناختنافسيفيالسوقالبنكية؛

_رفعنسبالملاءةالبنكيةمن% 5 سنة 1996 إلى8% تماشيامعمعاييربنكالتسوياتالدولية.

بدايةمنسنة 1994

كانتالجهودموجهةلامتثالالبنوكالتجاريةلمعاييرمحسنةتشملالعملوالمحاسبةالمصرفية،سرعةالبنوكفيتنفيذبرنامجالإعادةال هيكلةالداخليةوالمالية.وقدطلبمنجميعالبنوكالقائمةبأنتتقدممنجديدللحصولعلىترخيصلمزاولةالعملالمصرفيمنبنكالجزائر . وبعددلكأجرتالسلطاتعملياتالتدقيقبالتعاونمعالبنكالدوليلتحديداحتياجاتإعادةالرسملةفيالبنوكمنأجلالوفاءبنسبةالحدالأدنىلر أسالمالإلىالأصولالمرجحةبالمخاطر .لقدشهدتسنة 1994

انتهاءعملياتالتدقيقللميزانياتالعموميةفيأربعبنوكمنالبنوكالتجاريةالخمسةفيالجزائر،وأشارتالنتائجإلىأنالبنكالوطنيالجزائري BNAهوالبنكالوحيدمنالبنوكالخمسةالمملوكةللدولةالذيلمتحتاجإلىرأسمالإضافي .وعلىأساسالتدقيقالعاملسنة 1995 وبياناتالرقابةالمصرفيةالتيجمعهابنكالجزائر،فقدوجدتهناكحاجةإلىإعادةرسملةإضافيةلثلاثبنوكعامة.كانتإعادةرسملةكلبن كمصحوبةبتوقيععقودأداءبينالحكومةومديري

[1]شاكرالقزويني،محاضراتفياقتصادالبنوك،ط 4 ،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر,سنة2004,ص126.

البنوك،وبمقتضىهذاالعقوديتحملمديرالبنكبشكلمباشرالمسؤوليةالخالصةعناحترامنسبكفايةرأسالما لالمحددةمنقبل بنكالجزائر .

أماالبنوكفقدمنحتاستقلاليةمتوازنةفياتخاذالقراراتالتشغيليةبشأنتوزيعالائتمان،وعلىالأخصرفضتقديمأيقروضللمشاريعذاتالم خاطرالعالية،وفيهذاالسياقبدأتالبنوكالتجاريةفيعام 1996 إعادةجدولةبعضديونالمؤسساتالعامةبتحويلالمسحوبات على المكشوف قصيرةالأجلإلىقروضمتوسطةالأجل.[1]

ثانيا: تعديلات2001

عرفقانونالنقدوالقرضعدةتعديلاتأولهاالمرسومرقم 01 / 01 المؤرخفيجانفي 2001 والذيضمالتعديلاتالتالية[2]:

_التخليعنعهدةمحافظبنكالجزائرونوابهوتعيينهمبمرسومرئاسي؛

-الفصلبينمجلسإدارةبنكالجزائرومجلسالنقدوالقرضوالذيكانفيماسبقهيئةواحدة؛

_تسييرالمديونيةالخارجيةوخدماتهاوتسييراحتياطيالصرفالمقدرب 12 مليارد ولارسنة2001 .

ثالثا :تعديلات 2003:

هذهالسنةتميزتبإفلاسبنكانخاصان،

يتعلقالأمربنكالخليفةوبنكالتجارةوالصناعةالجزائري.هذهالوضعيةدفعتالسلطاتالعموميةللقيام بإصلاحقانون النقدوالقرض،لتجنبفضائحماليةأخرى.

وعليه,قررت السلطات الجزائرية إلغاء قانون90_10 وتعويضه بالأمر 03_01 الصادر في 26اوت2003, وحسب عرض الأسباب التي سبقت اقترحالأمر ،فإن هذاالتغيرالقانونيجاءليكرسالأهدافالتالية:[3]

1_دعمبنكالجزائرفيممارسةصلاحياتهعنطريق:

-الفصلبينمجلسالإدارةومجلسالنقدالقرض.

-زيادةمهاموصلاحيات مجلسالنقدوالقرض.

_إنشاء نظارة للبنك تعمل بالدوام الكامل.

تدعيممهاماللجنةالمصرفيةفي مجال الرقابةالبنكيةبأمانةعامة.

2-دعمحمايةالبنوكوحمايةودائعالزبائنعنطريق:

-تشديدإجراءاتاعتمادالبنوك والمسيرين.

-تشديدإجراءاتالردعوالمعاقبةللمخالفين.

-منعتمويلالشركاتالتابعةللأعضاء المؤسسينللبنك.

-توضيحشروطتسيير " مركزيةالمخاطر."

---

[1] ياسينالطيب,النظامالمصرفيالجزائريفيمواجهةتحدياتالعولمةالمالية،مجلةالباحث،جامعةورقلة،عدد03,سنة 2003 ,ص57.

[2] الدكتور عطوي عبد العزيز محاضرات في النظام المصرفي الجزائري, جامعة سكيكدة قسم العلوم الاقتصادية, سنة 2018, ص44.

[3] ايمن بن عبد الرحمان,النظام المصرفي الجزائري, الجزائر, دار بلقيس, دون سنة نشر, ص126_127.

3_تعزيزالعلاقةبينالبنكالمركزيوالحكومةعنطريق:

-إثراءمحتوىالتقاريرالاقتصادية،الماليةوتقاريرالتسييرالموجهةللحكومةمنطرفالبنكالمركزي.

-إنشاءلجنةمشتركةبينبنكالجزائروزارةالماليةلتسييرالاستخداماتالخارجيةوالدينالخارجي.

-تمويلعملياتإعادةالبناءنتيجةلكوارثقدتحدثبالبلاد.

وقد رأى المشرع انه حتى يحقق هذا الإصلاح أهدافه المرسومة, لابد من توفير ثلاث شروط:

-تكوينعددكبيرمنالمشرفينالأكفاءلصالحبنكالجزائر؛

-إنشاءنظممعلوماتفعالةمنأجلضماننقلمعلوماتفعالة،سريعةوآمنة؛

-تمويل الاقتصاد من خلال موارد السوق, يدعمها نظام مصرفي صلب وبعيد عن الشبهات.

رابعا:تعديلات2010:

صدرالأمر10_04 وهو الأمر المتمم والمعدل للامر03_11 في 26 أوت 2010 المتعلقبالنقد والقرض،حيثيتعلقهذاالأمرأساسابالنشاطالبنكيللمؤسساتالأجنبيةفيالجزائر،كمايحددبعضالمهاملكلمنبنكالجزائر والبنوكالأخرى.وتتمثلأهممبادئهفيمايلي:[1]

_إمكانيةالمشاركةللأجانبفيالبنوك الجزائريةشريطةأنيكوننتصيبالمساهمالجزائرينسبة 51بالمئة فمافوقمنالأسهمالبنكية،حيث يمكنأنيكونعدةمشاركين فينفسالبنكمعمراعاةهذاالشرط.

_كلالمشاركين والمساهمينفي البنوك الخاصةمرخصونمنطرفمحافظبنكالجزائرعنطريقمجلسالنقدوالقرض.

_كلمساهمأجنبيأوبنكأجنبييحترممعاييرقانونبنكالجزائر.

_بنكالجزائريسيروينظممركزيةمخاطرالمؤسسات.

_بنكالجزائرهوالبنكالذييقومبالإصداراتالمختلفةللعملةللحفاظعلىتوازن الأسعار،وهويمثلالوضعيةالماليةالخارجيةللجزائر.

_يجبعلىالبنوكمنالقيامبالمراقبةالداخليةوالخارجيةللبنكووضعنظاملتسيير البنك.

[1] ابراهيم ملاوي ونور الدين براي,التامينات والبنوك,الجزائر:مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم,2016 ,ص125-126.

المطلب الثالث :المرحلة الثالثة من 2011إلى 2024

أولا:النظام 11_03 الصادر في 24ماي2011

يهدف هذاالنظامإلىوجوبوجودمنظومةمراقبةداخليةفيمايخصالقروضوالاقتراضمابينالبنوك خاصةتلكالتيتمتفيالسوقالنقدية .وأهمالمبادئوالاعتباراتالتيجاءبها هذا النظامتتمثلفيمايلي:[1]

–تحددالبنوكوالمؤسساتالماليةلكلطرفمقابلالمبلغالأقصىللقروضالمقدمةوالاقتراضاتالتي تحصلعليهالدى الأطرافالمقابلةالمصرفية.

–يجبأن تكون هذهالمبالغمحددةوفقالشروطتضمنتوزيعالتوظيفالمحققةوالتمويلاتالمتحصلعليهاالتيتكونمطابقةلقراراتالهيئةللمداولةالمت علقةبأخذالمخاطروتسييرالسيولة.

–تكونالحدودالتيتموضعهابالنسبةلكلطرفمقابلمحلإعادةدراسةدورية.

–

يجبعلىالبنوكوالمؤسساتالماليةأنتقيمنظامتسجيلومعالجةالمعلوماتيسمحلهمبمعرفة،بالنسبةلكلطرفمقابلمبالغالقروضالمقدم ة.

–إجراءمتابعةالحدودالمحددةبالنسبةلكلطرفمقابلإجراءاتإعلامالهيئاتالتنفيذيةوالتيتتداولحول احترامهذهالحدود.

ثانيا:نظام13_01 الصادر في08افريل2013 :

يهدفالنظامإلىتحديدالقواعدالعامةالمتعلقةبالشروطالبنكيةالمطبقةعلىالعملياتالبنكيةللبنوك والمؤسساتالمالية،تتمثلمبادئ هذاالنظام في:[2]

–كلالبنوكوالمؤسساتالمصرفيةملزمةبإعلام زبائنهابالشروطالخاصةبالعملياتالمصرفيةالتيتقومبها.

–يترتب علىكلتأخيرحدثفيعمليةتنفيذأيعمليةبنكية،بعدمضيتاريخهاتقديمتعويضيدفعللزبونمنقبلالبنكأوالمؤسسةالمعنية.

ثالثا: قانون رقم17_10الصادر في 11اكتوبر2017 :

فيشهرأكتوبرمن2017،صدرتعديلجديدلقانون النقدوالقرض،وقدجاءفيشكلقانون متمملللأمررقم11_03.

ركزالتعديلالمذكورعلىالمادة 45 مكررمنالأمرالمذكورسابقا،والذي يخص العلاقةبينالبنكالمركزيوالخزينةالعمومية . وقدجاء هذاالتعديلفيظلالظروفالماليةوالاقتصاديةالمتأزمةالتيمرتبهاالجزائربعدصدمةالنفطلسنة 2014 ،حيثكانتالسلطاتتعملجاهدةعلىإيجادحلولتمويلعجزالميزانيةالعامة،الذيوصلإلىمستوياتغيرمسبوقةبسببانخفاضأسعارالنفط. [3]

---

[1]محلوس،زكية .أثرتحريرالخدماتالمصرفيةعلىالبنوكالعموميةالجزائرية،رسالةماجستيرفيعلومالتسيير،جامعةورقلة، 2009 م،ص.79.

[2]بنعامرماسينيسا. ذويبعمارة.الخوصصة كمدخل لاصلاح النظام المصرفي الجزائري.مذكرة ماستر اكاديمي في علوم الاقتصادية جامعة تبسة.2017 .ص59.

[3]الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبية،عدد 57. 12أكتوبر 2017 ،ص4 .

وقداتجهتالسلطاتإلىاستخدامموارد صندوقضبطالإيرادات،الذيأصبحخاويابتداءمنشهرمارسعام 2017 ،ثمطرحالقرضالوطنيللنمو ،كأداةللاستدانةالداخليةبعدأنرفضتالسلطاترفضاقاطعالفكرةاللجوءللاستدانةالخارجية.

وبعدأنكانتالحصيلةضعيفة،وكانتهناك حاجةكبيرةلإلغاءمصادرأخرى للتمويل،ارتأتالسلطاتآنذاك اللجوءللتمويلغيرالتقليدي،الذييصطدمقانونابقانونالنقدوالقرضلسنة2003 الذي يحددالعلاقةبينالبنكالمركزيوالخزينةالعمومية[1].

سمحالقانونالجديدلبنكالجزائر ،وبشكلاستثنائييدوم لمدة 5 سنوات،أنيكتتبمباشرةفيالسنداتالتيتصدرهاالخزينةالعموميةمنأجلالمساهمةفيتغطيةاحتياجاتتمويلالخزينةالعمومية،تمويل الدينالعموميالداخليوتمويلالصندوقالوطني للاستثمار .

وقدجاءرأيبنكالجزائررافضاللجوءإلىالتمويلغيرالتقليدي ،مبيناأنالجزائرليستمثلالو .م.أأواليابانكماجاءفيتقريرفريقالعملالمذكو ر ،كماأن البنوك كانتلديهاالسيولةالكافية،والأدواتالتقليديةللسياسةالنقديةلمتصلإلىنهايتهابعد . وبينأيضاأنهناكمخاطرةبارتفاعمعدلاتالتضخمإذاماحدثذلك،كالبنكالمركزي أصلالا يمكنه اللجوءإلىأسواقإصدارسنداتالخزينة،لأفن القانونيمنعذلك.

لكنتعديلالمادة 45 مكررمنقانون النقدوالقرضسمحتللبنكالمركزيبالاكتتابفيسنداتالخزينة،وكانتالحصيلةمابينمنتصفنوفمبر 2017 ونهايةجانفي2019،مبلغ 655652 مليارد جتمتوفيرهاللخزينةمنقبلبنكالجزائر .[2]

رابعا:البنوك المتواجدة في الجزائر إلى غاية سنة2021

سمحقانونالنقدوالقرض90_10 بفتحبنوك وفروعبنوك أجنبيةومكاتبتشغيلفيالجزائر ،إضافةإلىتجربة قصيرةفيالبنوكالخاصة.

إلىغايةسنة2021 ،يضمالنظامالمصرفيالجزائري،بالإضافةإلىبنكالجزائر ، 20 بنكاو 8 مؤسساتمالية.

البنوك:

-بنكالجزائرالخارجي

-البنكالوطني الجزائري

-القرضالشعبيالجزائري

-بنكالتنميةالمحلية

-بنكالفلاحةوالتنميةالريفية

[1]Banque d'Algérie, POINT DE SITUATION SUR LE FINANCEMENT NON CONVENTIONNEL. Sur:https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2021/02/financement_non_conventionnel.pdf (accédé le 14 Avril 2019).

[2]سامية نزالي، التأهيل المصرفي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستر،جامعة البليدة 2004/2005، ص174.

-الصندوقالوطنيللتوفيروالاحتياط

-بنكالبركةالجزائر

-سيتيبنكالجزائر

-الشركةالمصرفيةالعربية الجزائر

-ناتيكسيسالجزائر

-سوسييتيجينيرالالجزائر

-البنكالعربي PLCالجزائر

-ترستبنكالجزائر

-بنكالإسكانللتجارةوالتمويلالجزائر

-بنكالخليجالجزائر

-فرنسابنكالجزائر

-القرضالفلاحيشركةوبنكاستثمارالجزائر

-أتشأسبيسيالجزائر

-مصرف السلامالجزائر

المؤسساتالمالية:

-شركةإعادةالتمويلألرهني

-الشركةالماليةللاستثمار ،المشاركةوالتوظيفشركةمساهمةSofinance

-الشركةالعربيةللإيجار ALC

-إيجارالمغربالجزائر MLA

-الصندوقالوطني للتعاونياتالفلاحيةCNMA

-الشركةالوطنيةللايجار SPA

-إيجارليزينغالجزائر SPA

-الجزائرإيجار SPA

وفيمايليعرضموجزلتلكالبنوك:

_بنكالبركةالجزائري :هوأوبنكإسلاميفيالجزائربرأسمالمختلط(عام وخاص)،تمإنشاؤهفي 20 ماي1991برأسمال 500.000.000د ج،وبدأبمزاولةنشاطاتهبصفةفعليةخلال شهرسبتمبر 1991م.

أمافيمايخصالمساهمين،فهما:مجموعةالبركةالمصرفية(البحرين)؛بنكالفلاحةوالتنميةالريفيةالجزائر [1].

[1]نوال بن عمارة،محاسبة البنوك الإسلاميةدراسة حالة بنك البركة الجزائري،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسةالاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،يومي:22-23أفريل2003.

_بنكالخليفة :تأسس بنك الخليفة سنة1997ولكنه لم يحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض حتى22مارس1998واعتمد من بنك الجزائر في27جويلية1998وبدا نشاطه الفعلي سنة1998بشكل شركةللأسهم يحمل اسم الخليفة بنك ،بلغ رأسماله الخاص500مليون دينار جزائري مقسمة على خمسة آلاف سهماجتماعي اسند اسم البنك إلى المؤسسة،ويعتبر هذا البنك أول بنك تجاري ذو طابع عالمي برؤوس أموال خاصةجزائرية وقد تبنى هذا البنك إستراتيجية نمو داخلية وهذا لإثبات وجوده في السوق وتقوية وضعه الماديوالاقتصادي.[1]

_البنك التجاري الصناعي الجزائري: منح الترخيص بإنشائه على شكل شركة أسهم رأسمالها 1مليار دينار جزائري،من طرف مجلس النقد والقرض في28جوان1997بقرار 01-97برأسمال قدره500مليون دينار جزائري،يقوم هذا البنك بعمليات خاصة بالبنوك التجارية.[2]

_البنك الاتحادي: البنك الاتحادي هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في7ماي1995بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية ،وتركز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة.وتتمحور هذه النشاطات على وجهالخصوص في جمع الادخار ،وتمويل العمليات الدولية،والمساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة.كما يقوم بتقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية إلى الزبائن. [3]

_المؤسسة العربية المصرفية: أسس بتاريخ24سبتمبر1998من طرف مجلس النقد والقرض،وهكذا ظهر بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ،والمعروفة تحت الاسم التجاري لبنك الجزائر ،ليصبح في الواقع أول بنك خاص دولي وبدا نشاطه في2ديسمبر1998،برأسمال قدره10مليار دينار جزائري في ديسمبر سنة 2009 . وبمشاركة المساهمين الرئيسيين، حيث ساهم بنك المؤسسة العربية المصرفية البحرين(BSC)ب87.62%من رأس المال،المؤسسة العربية للاستثمار الرياض(TAIC)ب4.18%،المؤسسة المالية الدولية(IFC)هي شركة تابعة للبنك الدولي 1.85%،الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR)ب2.09%ومستثمرون آخرون جزائريونخواص ب4.26%من رأسمال البنك.[4]

_بنك ناتكسيس الأمانة الجزائر : أنشئ هذا البنك الأجنبي الخاص تحت هذه التسمية برأس مال قدره500 مليون دينار جزائري ويعتبر هذا البنك نتاج إدماج تم بين القرض الشعبي الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية وهو تابع منذ أكتوبر1997الى مجموعة البنوك الشعبية التي تعد المساهم الرئيسي في رأسماله.[5]

---

[1]ضياء مجيد موسمي،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص:82.

[2]ضياء مجيد موسمي, نفس المرجع السابق ,ص82.

[3]الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،ط6،الجزائر،2007،ص:24.

[4] امينة ايدري،دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر وكالةحاسي مسعود،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2012/2011،ص:38.

[5]جريدة الخبر اليومية،العدد5،1998/8/2261،ص:7.

_القرض الشعبي الجزائري: أنشئالقرضالجزائريفي 29 ديسمبر1966. ويقدررأسمالهب 15 مليونديناردجزائري. ويعتبر أول عملية خصخصة فاشلة في الجزائر واعتمد مشروع الخوصصة بشكل واضح سنة2001م.

خامسا: مشروع النقد والقرض لسنة 2023

فيشهرجانفيمنعام 2023 طرحتوزارةالماليةمشروعاجديداليحلمحلقانونالنقدوالقرض، وهويندرجفيإطارالإصلاحاتالاقتصاديةوالماليةوالمؤسساتيةالتيشرعتفيهاالسلطاتابتداءمنسنة2020.

وقدتمتمناقشةالمشروععلىمستوىالبرلمانبغرفتيه،ولميصدرإلىغايةالآن فيالجريدةالرسميةليصبحساري المفعول.

وفيعرض هذاالمشروع،يستعرضأسبابهذاالمشروع،ويمكنإيجازهافيمايلي:[1]

-التكيفمعالتحولاتالتييشهدهاالعالماليوم،علىالمستوى الاقتصادي والمالي والتكنولوجي؛

-تعزيزحوكمةالنظامالمصرفي؛

-

تعزيزصلاحياتمجلسالنقدوالقرض،وتوسيعصلاحياتهلاعتمادالبنوكالاستثمارية،البنوكالرقميةومقدميخدماتالدفعالمستقلي نومكاتبالصيارفة؛

-تعزيزسلطةاللجنةالمصرفيةفيدورهاالإشرافي؛

-استحداثلجنةتحتمسمى" لجنةالاستقرار "تكلفبالمراقبةالاحترازيةكإدارةالأزمات،لضماناستقرارالنظامالمصرفي؛

-استحداثلجنةثانية" اللجنةالوطنيةللدفع "تعملعلىتطويروسائلالدفعبغرضتعزيزالشمولالمالي؛

-السماحلبنكالجزائربمنحتسبيقاتللخزينةالعموميةاستثناء،فيحالةحدوثأزماتاستثنائيةوغير متوقعةمثلجائحةكوفيد 19 ،

_كمايمكنهأن يمنحسيولةإستعجاليةللبنوك التيتواجهضغوطاتسيولةمؤقتة؛

-إدراجالعملةالرقميةللبنكالمركزي فينصالقانون تحتتسمية" الدينارالرقميالجزائري"والذي يصدرهبنكالجزائر،ويعددعماللشكلالماديللعملةالنقدية.

وقدحملمشروعالقانون الجديدعدةتعديلاتلماجاءفيقانونالنقدوالقرض 2003 ،منبينهامايلي:[2]

-

إضافةللأوراقالنقديةكالقطعالمعدنية،يصدربنكالجزائرعملةرقميةللبنكالمركزي،لذانفسالقوةالتيتتمتعبهاالنقودالمعدنيةوالور قية.

-

بالنسبةلإدارةبنكالجزائر،فتوكللمحافظبمساعدةنائبيمحافظ،وقدتمتقليصعددالنوابعلىاثنين،كماعادالتعيينعلىأساسالعهدات ،فترةالعهدة 4 سنوات،قابلةللتجديدمرةواحدة.

[1]احلام معيزي .الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل ادارة المخاطر في ظل كوفيد19.مجلة اضافات اقتصادية.مجلد7. عدد1. سنة2023. ص23.

[2]النظام 20_02ل04نوفمبر2018'على:-https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02 2020.pdf

_لبنكالجزائرمجلسإدارة،كذلكلميتخلىمشروعالقانونعنالتعديلالذيجاءبهالأمر 01_01لسنة2001.لكنالملاحظةأنهيتمتعي ينكلأعضاءمجلسالإدارةبموجبمرسومرئاسي،وبذلكتراجعتمثيلالجهازالتنفيذيفي مجلسإدارةالبنك.

–نصمشروعالقانون علىضرورةاتخاذبنكالجزائركلالتدابيراللازمةلتشجيعالشمولالمالي.

–إنشاءلجنةالاستقرارالماليالتيتعملعلىضماناستقرارالمؤسساتالماليةإلىجانبالأسواقالمالية

سادسا: القرارات المالية المتعلقة بالبنوك الخاصة لسنة 2024:

حتى تاريخ 1ماي2024، لم تصدر أي قرارات جديدة خاصة بالبنوك في الجزائر لسنة 2024.ولكن، هناك بعض التطورات الهامة التي تجدر الإشارة إليها[1]: 1_تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:تواصل السلطات الجزائرية جهودها لتعزيز تطبيق أحكام القانون رقم 19–20 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019، المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.يتطلب هذا القانون من البنوك الخاصة إتباع إجراءات صارمة للتعرف على العملاء ومكافحة غسل الأموالوتمويل الإرهاب. قامت بنك الجزائر بإصدار تعليمات جديدة توضح التزامات البنوك في هذا المجال، وتشمل هذه التعليمات :

_إجراء عمليات تحليل المخاطر بشكل منتظم

_تطبيق إجراءات "اعرف عميلك" بشكل صارم

_الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

_تدريب الموظفين على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2_مبادرات لتحسين الخدمات المصرفية الرقمية:تعمل العديد من البنوك الجزائرية على تحسين خدماتها المصرفية الرقمية لتلبية احتياجات العملاء المتطورة.تشمل هذه المبادرات :

_تطوير تطبيقات الهاتف المحمول لخدمات مثل التحويلات المصرفية ودفع الفواتير.

_تحسين خدمات الصراف الآلي.

_تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت أكثر سهولة في الاستخدام.

3_تحديات في قطاع الخدمات المصرفية:

يواجه قطاع الخدمات المصرفية في الجزائر بعض التحديات، بما في ذلك :

_المنافسة المتزايدة :تتنافس البنوك الجزائرية مع البنوك الأجنبية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

_انخفاض معدلات الفائدة :تؤثر معدلات الفائدة المنخفضة على ربحية البنوك.

[1] نظام رقم24–02مؤرخ ⅓25رجب عام1445الموافق6فبراير سنة2024.المادة 96,الفصل 2.

_عدم الاستقرار السياسي :قد تؤثر الأحداث السياسية على استقرار الاقتصاد الجزائري، مما قد يؤثر على قطاع الخدمات المصرفية.

المبحث الثاني :تقييم تجربة خوصصة البنوك العمومية في الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي توجهًا نحو خوصصة بعض المؤسسات العمومية، شمل ذلك القطاع المصرفي. وبينما واجهت عملية خوصصة بعض الشركات صعوبات أدت إلى توقفها، لا تزال مسألة تقييم تجربة خوصصة البنوك الجزائرية موضع نقاش وجدل. حيث ان معظم العمليات التي قامت بها الجزائر في خوصصة البنوك كانت فاشلة.

المطلب الأول :العوائق التي تواجه البنوك الخاصة في الجزائر

تواجه البنوك الخاصة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر العديد من المشاكل يمكن الإشارةإليها فيمايلي:[1]

[1]وهيبة خروبي, تطور النظام المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب البليدة, الجزائر, جوان2005,ص149_151.

من الطبيعي أن يواجه كل استثمار صعوبات في بدايته للتأقلم مع المحيط الاقتصادي, لذا ورغم كل شيء وضعت البنوك الخاصة أولى خطواتها في النظام المصرفي الذي يعتبر نظاما محتكرا من طرف ستة بنوك عمومية, فالبنوك الخاصة لاتمثل سوى 10بالمئة من السوق.إن ظهور مثل هذه البنوك في هذا الوسط قد يكون صعبا, رغم هذا فان نشاط البنوك الخاصة عرف في الفترة 1998_2002 تطورا سريعا, وكان من الممكن أن يواصل التطور لولا الانتكاسة التي عرفها القطاع. لهذا أصبحت عدة بنوك تواجه خطر فقدانها للتوازن المالي وهذا مايمكن وصفه بالموت البطيء, وبالتالي الزوال والعودة إلى نقطة الصفر, بعد أزمة الثقة التي عاشها النظام على اثر أزمة بنك الخليفة, حيث سجلت سحوبات هائلة للودائع من المودعين التي طالت عددا من المؤسسات البنكية الخاصة هذا من جهة, ومن جهة أخرى فقد اتخذت عدة إجراءات متتالية مست العديد من البنوك الخاصة, حيث أصبحت هذه الأخيرة تجد صعوبات في الوصول إلى السوق النقدية مما دفعها إلى الاعتماد الشبه الكلي على أموالها الخاصة, فضلا على أن نصيب هذه البنوك من عمليات التجارة الخارجية والتحويلات المالية تقلص بالمقارنة مع البنوك الأجنبية التي أصبحت تعامل بأفضلية, إذأن قيمة التحويلات والعمليات المتصلة بالتجارة الخارجية عام2000م, تستحوذ البنوك العمومية على نسبة 95بالمئة منها,ثم تليها البنوك الأجنبية. وبهذا فان التطورات التي عرفتها الساحة المصرفية أصبحت تهدد بالعمق بسبب وجود البنوك الخاصة ذات رأس المال الوطني والمحلي, وإعادة رسم المنظومة المصرفية من خلال إعطاءالأولوية للبنوك الأجنبية الخاصة لاسيما الفرنسية. إن هذا التوجه سيقضي على البنوك الجزائرية الخاصة, خاصة وإنها تعاني من ضغوط مختلفة في أعقابأزمتي بنك الخليفة وBCIA التي فتحت غطاء الأمن المالي, اتخذت بعدها سلسلة من التدابير الضمنية والعلنية, كان أبرزها عدم قبول معظم البنوك العمومية خصم الصكوك البنكية للبنوك الخاصة, والذي يعتبر تعامل غير شرعي ولايستند إلىأي نصوص قانونية, ويعكس النية في استغلال ظرف خاص لإعادة بث سمعة البنوك العمومية وهذا بعد أن قامت وزارة المالية بتوجيه تعليمة لمديري البنوك العمومية في04جوان2003 تمنعهم من تسبيق الأموال على صكوك البنوك الخاصة, للحد من نزيف الأموال الذي عرفته البنوك العمومية في تلك الفترة, هذه الإجراءات جاءت ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة المنتدبة لإصلاح البنوك بعد الفحص الذي قام به بنك الجزائر على تسعة بنوك خاصة.

اتبعت هذه الإجراءات بحالة سحب الأموال من عدد من المدخرين والمستثمرين بشكل هدد وضع العديد من البنوك الخاصة, منها يونيون بنك حيث لجأ مسئوله إلى العدالة لإنقاذ بنكه, أما البنك الدولي الجزائري فمنذ تنصيب المسير الإداري له ظل وضعه حرجا وقد وصل إلى حد العجز عن التسديد. لهذا طلب مسئولي البنوك الخاصة من السلطات العمومية التدخل لتنظيم السوق المالي ووضع حل للمشكلة التي تهدد وجود العديد من البنوك الخاصة, فقد أصبح الكل يوازي بين الهشاشة الاقتصادية والقطاع الخاص, وأضحى هذا القطاع الضحية الأولى. إن هذه الوضعية الحرجة تضاعف من فقدان المنظومة المصرفية لمصداقيتها في الجزائر, وتقع مسؤولية الوضع الذي وصلت إليه البنوك على بنك الجزائر, إذ يعاب على هذه الهيئة التي يفترض أن تكون أداة للرقابة والضغط, عدم تفتحها حيث أن هيأتها ظلت مغلقة على نفسها أي مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية, أو أداة لتسليط العقوبات البعيدة المدى, وأول إجراء قامت به هو منع البنوك الخاصة من الوصول إلى السوق النقدية, الذي نتجت

عنه مضاعفات خطيرة على توازنات البنوك الخاصة, فمن غير الممكن أن يسير أي بنك من خلال موارده الخاصة فقط, وان تم ذلك فسوف يكون لفترة وجيزة فقط أيا كانت موارده, هذا بالإضافة إلى حصص البنوك الأجنبية التي تزداد على حساب البنوك الخاصة الوطنية, حيث إن هذه البنوك تستفيد من مزايا تخدم مصالح البنوك الأصلية لها وبالتالي تخدم بلدها دون أي مجازفة.

وفي بيان موقع من قبل رئيس بنك يونيون, أصدره في أعقاب بروز مشكلة تصفية بنكي الخليفة و BCIA, وردة فعل عدد من المودعين من رجال الأعمال الذين سحبوا أموالهم الهامة من البنوك الخاصة, يوضح هذا البيان أن النظام المصرفي الذي يرتكز على الثقة, وفي أعقابالأزمةوتأثيراتها فانه لايوجد أي بنك يمكن أن يتحمل مثل تلك السحوبات, وصدر في البيان أيضاأن كل دول العالم تضع آليات للحد من آثار مثل هذه الحركة, حيث يعتمد التضامن بين البنوك لتمكينها من الوصول إلى السوق النقدية وتمكينها من الاقتراض, كما يمكن للدولة التدخل وإنقاذ القطاع المتضرر, لذا طالب مسئولو عدد من البنوك الخاصة بإيجاد الحلول عبر اقتراح مخطط التسعة أشهر لضمان استقرار السوق النقدي, كما تطرق البيان انه لايمكن لأي نظام اقتصادي تفادي الأزمات, لكن نوعية أي نظام تقاس بمدى قدرته على تسيير الأزمةبأقلالأضرارللأعوان الاقتصاديين. ولازال إلى يومنا هذا بعض من تداعيات هذه الأزمة, حيث وان رئيس الحكومة سنة2004م اصدر تعليمة انه يجب على المؤسسات العمومية إيداعأموالهاوأرصدتها لدى البنوك العمومية معلنا مقاطعة البنوك الخاصة, هذا ما أثار تساؤلات المؤسسات الدولية عن تناقض قرارات الحكومة الجزائرية والانفتاح الاقتصادي والمنافسة النزيهة واقتصاد السوق, وكذا الالتزامات التي قدمتها الجزائر للالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاق الشراكة الأوروبية.[1]

ومما يزيد في القضية مرارة هو آن هذا الفشل التام في الإصلاح المصرفي, جاء بعد خمسة عشر سنة من المصادقة على قانون النقد والقرض, وبذلك تكون الجزائر قد قضت 15سنة لتعود إلى نقطة الصفر, بل وأدنى من نقطة الصفر.لأنها لم تكتف بتقييد نشاطها بل ذهبت إلى ابعد من ذلك وهي نزع الثقة من هذه البنوك, ومع كل هذا لم تستطع البنوك العمومية النهوض بهذا القطاع مما أدى إلى اللجوء إلى البنوك الأجنبية.

تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الخاصة بالحداثة وقلة المشاركين فيها نظرا إن القانون الجزائري لا يسمح بقيام بنوك خاصة بمعنى الكلمة بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الخاصة, مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقلل إلى حد كبير نمو هذا النوع من المصارف.[2]

المطلب الثاني :طرق وإجراءات خوصصة البنوك العمومية

هناك عدةطرق لخوصصة البنوك نذكرها فيما يلي:

[1] وهيبة خروبي, مرجع سابق ذكره ,ص151.

[2] كمال رزيق, تقييم تجربة إسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية, ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية, الخرطوم ,السودان, النسخة 4, يومي5-6افريل2012, ص25.

أولا:التنازل في السوق المالية:يكون التنازل في السوق المالي مؤطرا قانونا ومدعما بتنظيمات الأسواق المالية وتتم عملية الخوصصة بتقنيتين أساسيتين، إما عنطريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابلللارتفاع أو البيع عنطريق سعر محدد وذلك كما يلي:[1]

_البيع بالمناقصة: تتم عملية البيع بالمناقصة بايجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعرإصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للبنك في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، ويعاب على هذه العملية أنها معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات بالإضافة إلى أن وجودمستثمرينأساسيين يحد من المنافسة بقصد اكتساب أسهم بأدنى الأسعار، أما إذا تم طرح الأسهم لأول مرة في البورصة فإن السعر الاسمي يحصل على تخفيض مبلغ الضريبة بطريقة تضمنالاكتتاب لمجموع الأسهم المطروحة في السوق.

_البيع عنطريق سعر محدد: يكون السهم مسعرا مسبقا،ومن إيجابيات هذهالطريقة أنها تؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، وتتم عمليات التنازل وفقهذا الاسلوب من خلال عرض عام للبيع وعرض عام للمبادلة بينخواص سواء كانوا مقيمين أو غير المقيميمين من خلال الاكتتاب العام وهو انتقال الحيازة من الدولة إلى مشتركين.

وخوصصة البنوك عنطريق البورصة تعتريها مجموعة من المخاطر وهي كما يلي[2]:

_خطر نزع الملكية المالية؛

_تحملتكاليف جد مرتفعة؛

_يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛

_تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛

_ضرورة ملائمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة.

وتحقق مجموعة من المزايا نذكرها فيما يلي:

_توسيع عدد المساهمين من خلالطرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرينسواء كانوا أفراد أو عمال لدى البنوك، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجانب؛

_إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة عنطريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمرين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه؛

_سيولة السندات عنطريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك الذي تمت خوصصته؛

_توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛

---

[1] كمالرزيق،رحمونبوعلام،تقنياتوأساليبخوصصةالمصارف،مداخلةمقدمةإلىالملتقىالوطنيحولالمنظومةالمصرفيةفيالألفيةالثالثة– منافسة،مخاطر،تقنيات،جامعةجيجل،يومي، 6 و 7 جوان 2005 ،ص:3.

[2] كمال رزيق, نفسالمرجع،ص3

ثانيا:التنازل خارج السوق المالية: تتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهمبسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين، واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب:[1]

_قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛

_البحث عنشريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكملة، توسع جغرافي....؛

_مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس.

وتستخدم هذه الطريقة لعدة أسباب منها:

_محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاط المؤسسة المصرفية؛

_محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرارعنطريق رفع الأرباح؛

_ضرورة إعادة هيكلة البنك.

ثالثا:خوصصة الإدارة: وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، ويمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالبنك بحيثتقوم هذه الأخيرة بتقديممجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية،وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه والتخلص من أعباء التسيير اليومي للبنوك والنفقات الإضافية.[2]

رابعا:البيع لمستثمر رئيسي:يستخدم هذا الأسلوب من أجل تحسين أداء البنك ورفع كفاءته،نظرا لما يتميز به المستثمر الأجنبي من الإمكانياتالواسعة التكنولوجيا المتطورة والالتزام بتطوير البنك فنيا وتكنولوجيا، معالإنفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءةالعاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل مما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهمالبنك،ويستخدم هذاالأسلوب طالمأن البنك المركزي يتمتع بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي وحماية أموال المودعينوضبطالمعروض النقدي والسيولة والرقابة الفعالة[3].

تتلخص إجراءات ومراحل الخوصصة فيما يلي:

1_مرحلة التحضير:منبينالإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ العام لتنفيذبرنامج الخوصصة ما يلي:

1.1_تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لخوصصة البنوك:إذ ينبغي القيام بحملة واسعة قبل البدء في تنفيذ عملية الخوصصة من أجلتوضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة منخلال وسائل الإعلام المختلفة وعنطريق عقد الندوات والمحاضرات وغيرها منالإجراءات، والسبب في ذلك أن هناكتعود على وجود القطاع العام والتمسك في الملكية العامة، وبالتالي قد تواجه عملية خوصصة البنوك معارضة شديدة من طرف بعض الفئات خاصة منطرف العمال الذين يخشون على وظائفهم.[4]

---

[1] كمال رزيق نفس المرجع السابق,ص04 .

[2] عبدالمطلبعبدالحميد،العولمةواقتصادياتالبنوك،الدارالجامعية،الإسكندرية،2003 ,ص217.

[3] عبدالمطلبعبدالحميد،نفس المرجع السابق ,ص217 .

[4] المرسياالسيدالحجازي،اقتصادياتالمشروعاتالعامة،النظريةوالتطبيق،الدارالجامعية،الإسكندرية,2004, ص307.

1.2_إجراء التعديلاتالقانونية والتشريعية اللازمة لخوصصة البنوك: إن الدعوة إلى الخوصصة ليست دعوة مستقلة ومنعزلة عن غيرها من التطورات في المجال الاقتصادي والاجتماعي إنما تشكل أحد أضلاع مثلث متكامل تتمثل في الخوصصة والتحرر المالي وتدويل النشاط المصرفي، فعملية الخوصصة تتطلب مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات والقوانين كنتيجة حتمية لتغير الأدوار بينالقطاعين الخاص والعام،وذلك بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الخوصصة تبين كيفية التنازل عن البنوك العامة ونسبة الأصول المتنازل عنها والفئات الموجه إليها هذا العرض مع تعيين قائمة المؤسسات المصرفية المعنية بعملية التنازل.[1]

1.3_التقييم الأولي للبنوك: تعتبرهذه الخطوة من أهم خطوات تنفيذ الخوصصة لأنه يمكن أن يترتب على عدم الإفصاح والشفافية في هذه المرحلة فساد كبير، ويتمتقييم وتصنيف البنوكللوقوف على وضعيتها المالية واتخاذ الاجراءات المناسبة سواء بتصفيتها أو بيعها أو إعادة هيكلتها وتأهيلها للخوصصة، ويتمالاعتماد على خمسة معايير أو محددات تعبر بشكل شامل عن الموقف المالي للبنك وإدارته وهي:ملاءة رأس المال وكفايته، كفاءة إدارة البنك، القوة الايرادية، جودة الأصول في المركز المالي ، مدى سيولة المركز المالي.[2]

2_مرحلةتنفيذبرامجنقلالملكية:

تتموفقالإجراءاتالتالية:

2.1_إعادةهيكلةالبنوك:تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي، بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا بحيث يمكنخوصصة أحدها أو أكثر في المستقبل، وتتمثل إعادة الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوكلتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه، أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها:[3]

_الاهتمام برفع كفاءة العاملين؛

_تحديثنظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛

_دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية.

2.2_تقييم السمات الداخلية والخارجية"تقييم ثانوي":يعطي التحليل المالي الذي سبق ذكره صورة شاملة عن البنوك التي يتم تقييمها لأن البيانات المالية تمكننا من القيام بمقارنة موضوعية بينالبنك المراد تقييمه والبنوك الأخرى، ولإعطاءصورة دقيقة وكاملة عن البنك ولإعداد تقييم كامل وشامل من الضروري أن نقوم بتحليل السمات الداخلية من خلال البحث في عشرة مجالات يطلق عليها "العوامل العشرة" وهي :الأرباح، الأفراد، الشخصية، التوزيع المادي، المحفظة، المنتجات، العمليات، الممتلكات، التخطيط،الاحتمالات والإمكانيات، لاستكمال التحليل لابد

[1] عبدالمطلبعبدالحميد،مرجعسابق،ص222 .

[2] أحمدغنيم،الديونالمتعثرةوالائتمانالمهارب،دارالنشروالمكانوالسنةغيرموجودة،ص129.

[3] بنكالإسكندرية،النشرةالاقتصاديةالمجلدالسابعوالثلاثون 2005 ،الصادرةعنإدارةالبحوثالاقتصاديةبالبنك،منشورةفيالموقعالتالي:
iefpedia.com ,consulté le 06-05-2024 »14 :37 «

من عمل تقييم للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك، لأن حالة البيئةالخارجية لها تأثير على قيمته فكلما كان السوق أفضل كلما زادت قيمة البنك الذي يعمل في هذه السوق ويتمذلك من خلال التحليلالديمغرافي والتحليل الاقتصادي.[1]

3.2استخداما لأساليبالفنيةلتقييمالبنوك:

توجدالعديدمنا لأساليبالفنيةالتييتماستخدامهافيتقييمالبنوكالمطروحةللخوصصة،إلاأنهذاالتقييميستندعلىبعضالتقديراتلذلك فإنالسعرالذييتمالوصولإليهينتجعنالتفاوض،أيأنا لأساليبالتيسيردذكرهافيمايليتقدمالحدودالدنياوالقصوىلتحديدسعرالبنك،ويم كنتصنيفهاإلىأربعةأنواعوهيكالتالي[2] :

-التقييمالمستندعلىالعائد: يتمتقديرقيمةالبنكمنخلالحسابالقيمةالحاليةللتوزيعاتالمستقبليةأومنخلالرسملةالعائد.

-التقييمالمستندعلىالأصول:

الأساليبالسابقةالذكرتفترضاستمرارالإدارةالسابقةللبنكبالإضافةإلىأنهيكونمنالصعباستخدامهذهالطرقإذاكانتأرباحالبنكفيان خفاضأوفيحالةعدمتحقيقأرباح،لذلكتستخدمطريقةتقييما لأصولمنخلالحسابصافيقيمةالأصلبالنسبةللسهمبقسمةقيمةالأ صولعلىعددالأسهمالعادية.

-التقييمالمستندعلىالعوائدوالأصول:

منالأساليبالفنيةالتيتأخذفيالحسبانالعوائدوالأصولمعاأسلوبالرسملةالمزدوجللأرباحوالذيتتحددخطواتهكالتالي:

دراسةأداءالبنكخلالالخمسسنواتالماضيةعلىالأقل؛

حسابمتوسطالعائدأوالعائدالثابتلتلكالفترة؛

تحديدمعدلالعائدالمقبوللللمستثمرعلىرأسالمالالمستثمرفيالأصولالملموسةوغيرالملموسة؛

تقييمالأصولالملموسة؛

حسابأرباحالأصولالملموسةمنخلالضربمعدلالعائدالمقبولعلىالأصولالملموسةفيقيمةالأصولالملموسة؛

طرحالأرباحالمتولدةعنالأصولالملموسةمنالعائدالثابتللحصولعلىأرباحالأصولغيرالملموسة؛

رسملةعوائدالأصولغيرالملموسةعنطريققسمتهاعلىالمعدلالمقبولعلىالأصولغيرالملموسة .

وبالتاليفإن: **القيمةالكلية =قيمةالأصولالملموسة +**

-التقييمالمستندعلىمعاييروأساليبمتنوعة: منبينهذهالأساليبنذكرمايلي :[3]

.علاوةالقيمةالدفترية :تستعملهذهالطريقةلتسعيرالأسهم.

[1]طارقعبدالعالحماد،تقديرقيمةالبنكلأغراضالاندماجوالخصخصة،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2000 ص :325.

[2]عبدالمطلبعبدالحميد،مرجعسابق،ص180.

[3]طارقعبدالعالحماد،إندماجوخصخصةالبنوك،الدارالجامعية،الإسكندرية،، 2003 ص123.

.التسعيروفقالسعرالسهمالسائد :تقومهذهالطريقةعلىمقارنةسعرالشراء المعروضللسهمعلىالبنكالمستهدفمعسعرهفيالسوق، تفترضهذهالطريقةأنيكونسعرالسهمالجاريييعكسبدقةالقيمةالسوقية،ولكنإذاالميتمتداولأسهمالبنكعلىنطاقواسعلايعكسالسعرال حاليظروفالسوقالجارية.

.العائدعلىالاستثمار :

تعتبرعمليةشراءأسهمالبنكأنهاعمليةاستثمار ،لذلكيتممقارنةالقيمةالحاليةلحقوقالملكيةالمتوقعةوالمخصومةلمعدلعائدالبنكا لمستهدفمعالقيمةالجاريةلحقوقالملكية،فإذاكانتالقيمةالمخصومةاكبرمنالقيمةالجاريةلحقوقالمساهمينفإنصافيالقيمةالحالية لعمليةشراء الأسهمتكونإيجابيةويحققالاستثمارأدنىحدللعائدالمطلوب،وتتحددحقوقالملكيةمنخلالالتنبؤبالعائدعلىحقوقالملك يةلمدةعشرسنواتعلىالأقل.

المطلب الثالث : تجربة خوصصة البنوك العمومية في الجزائر

أولا:مسار خوصصة البنوك في الجزائر: وضع مخطط لخوصصة البنوك في الجزائربوضع قائمة بثلاثة بنوك عموميةوهي بنك التنمية المحلية"BDL"، القرض لشعبي الجزائري"CPA"والبنكالوطني الجزائري"BNA"، وفي1995وقع الاختيار على بنك التنمية المحليةلإعادةهيكلته لتتمخوصصته بعدذلك كليا وهذا لماكانيمتاز بهعن باقي البنوك في ذلكالوقت ومن بينهذه المميزاتمايلي:[1]

_خوصصة وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعاملمعه،فقد تم التخلص منأغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية.

_يتميزهذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ماسمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلقعدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتمخوصصتها لاحقا.

ومشروع خوصصة بنك التنمية المحلية"BDL"بدا من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله التي أنجزت منطرف الهيئات الأجنبية وبمساعدة منطرف البنك الدولي، إلا أن هذاالمشروع رفض منطرف فئات عديدة كالعمال والأفراد.[2]

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله كخوصصة جزئية، ولقدتم التفاوض حول خوصصة البنكعدةمرات إلا أن المشكلالذي أخر العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن49%أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على51%لكي تتحكم في تسييرالبنك.[3]

---

[1]بعلوج بولعيد،إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة–منافسة،مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل،يومي،6–7جوان2005، ص10.

[2]د دوفى قرمية, طرق واجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها–دراسة تجربة فرنسا,مصر, الجزائر, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة, تاريخ النشر جوان 2018, ص483.

[3]بعلوج بولعيد,مرجع سبق ذكره, ص10.

ولتأهيل البنوك العمومية أنفقت الدولة العديد من المبالغمن خلال عمليات التطهير المالي، فعملية التطهير الأولى لمحافظ البنوك التي تحمل ديون مستحقة على المؤسسات الأم والتي قدرت بـ35.4 مليار دينار جزائري تمت في نهاية ديسمبر1990،قامت الخزينة بشراء هذا المبلغ على شكل سندات بقسيمة صفرية" coupon Zéro" (21.9مليار دينار جزائري)لمدة20سنة ومعدل فائدة5%، تحولتهذه السندات بالقسيمة صفرية إلى سندات عادية سنة1996، وشراء ديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية تمتانطلاقا من1991،والجدول التالي يوضح ميزانية التطهير المالي:

الجدولرقم I : ميزانيةالتطهيرالماليللبنوك(خارجصندوقالتوفيرو الاحتياط)

الوحدةمليوندينار

الاتفاقيات	نهاية2000	نهاية2001
اتفاقيةتدعيمباسمالمرحلةالأولىوالثانيةلشراءديونالبنوك	**238.730**	**214.857**
اتفاقيةباسمالمرحلةالثالثةلشراءديونالبنوك	**346.228**	**311.605**
مجموعالسنداتالمستحقةمنطرفالبنوك	**584.958**	**526.462**

المصدر: دوفى قرمية, طرق وإجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها-دراسة تجربة فرنسا,مصر, الجزائر, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة, تاريخ النشر جوان 2018, ص485.

كما قامت الخزينة العمومية بإعادة رسملة البنوك بمساعدة تقنية ومالية منطرف البنكالدولي،وفي هذاالإطارأنفقتالدولة مبالغ هامة لإعادة تأهيل المؤسسات المصرفية بحيث منحتها ما قيمته217مليار دج نقداوالجدول التالي يوضح ذلك:

جدولرقم II :إعادةرسملةالبنوك(بمافيهاصندوقالتوفيروالاحتياط)

السنوات	نقدا(مليوندينار)	سندات مشاركة
1991	8.800	_
1993	9.000	_

1995	14.000	24.900
1997	18.000	10.000
2001	24.600	25.200
المجموع	74.400	60.100

المصدر: دوفى قرمية, طرق واجراءات خوصصة البنوك والاثار الناجمة عنها-دراسة تجربة فرنسا,مصر, الجزائر, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة, تاريخ النشر جوان 2018, ص485.

ومع نهاية2001حققت إعادة الرسملة لستة بنوك بما فيها صندوق التوفير والاحتياط74.4مليار دينار دفعتنقدا، تتضمن مبلغ66مليار دينار دفعت فعلا سنة2002،و60.1مليار دينار تم تسويتها بسنداتتتضمن10مليار دينار في بداية2002.[1]

وفي التقرير الذي أعدته الوزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر في جوان2004 تم اقتراح الطريقةالفعالة لخوصصة كلا من القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال البيعبالتراضي نظرا لخصوصية العملية وسريتها،ولكن توقف مسار خوصصة بنك التنمية الريفية في2004بقرارمن الوزارةالمالية إلى حين الانتهاء من التقييم المالي، أما بالنسبة لكلا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصندوق التوفير والاحتياط البنك الخارجي الجزائري فلقد اقترح التقريرإبقاء هذه البنوك تابعة إلى القطاع العام للاعتماد عليها في سياسة الدولة فيتنمية قطاعات السكن والزراعة وأن يتم التعامل معها وفقالإستراتيجيات التالية:[2]

_المساعدةالتقنيةبالنسبةلبنكالفلاحةوالتنميةالريفية"BADR."

_التوأمةبالنسبةلصندوقالتوفيروالاحتياط"CNEP Banque."

_خوصصةالتسييربالنسبةللبنكالخارجيالجزائري"BEA."

[1]Banque of Algeria, Rapport 2001, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002,p :54.

[2]بلغرسة عبد اللطيف، التساؤل حول خصخصة البنوك العمومية في الجزائر، مراجعةالعلوم الإنسانية، دورية علمية مع لجنة القراءة تصدر عن جامعة محمد لخضر،بسكرة- الجزائر، العدد 11، مايو 2007، ص- ص: 80-81.

ثانيا:مسارخوصصةالقرضالشعبيالجزائري: أوكلتالحكومةالجزائريةعمليةخوصصةأولبنك عموميجزائريإلىبنكالدراسات"روتشيلدكومينيي"الذيتكفلبإعدادالدراسةواستدعاءالبنوكالمهتمةبهذهالخوصصةلسحبمل فالتأهيلالأولي،ولكييكونالبنكالشريكمؤهلاللدخولإلىهذهالعمليةاشترطأنيكونهذاالبنكيمتلكشبكةمن200وكالةعلىا لأقلفينفسالبلدوأموالخاصةلاتقلقيمتهاعن3مليارداتأوروبتاريخ30جوان2004،ويسمحفقطللبنوكذاتالتنقيط العاليلكيتعلنعننيتهافي المشاركة فيهذهالعمليةبالإضافةإلىحجمالبنكوانتشاره،وأنيكونالشريكمنأعلى المستويات وليسأعلىتنقيط فقط, فيحينما تحتاجهالجزائرهوالاثنينمعا. [1]

يمكن اعتبار أن الأسلوب المتبع في خوصصة القرض الشعبي الجزائريهو البيع إلى "مستثمر أجنبي إستراتيجي" كخوصصة جزئية من خلال التنازل عن نسبة51%من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي،لأنه منالخطأخوصصةكل البنوك الحكومية دفعة واحدة لأن الحكومة تعتمد عليها في برنامج إصلاحالاقتصاد وهي بذلك بحاجة إلىمؤسسات مصرفية تساعدها على تحقيقهذاالهدف، ولقد عبرتالبنوك الفرنسية التي تملك فروعا في الجزائر عن اهتمامها بخوصصة القرض الشعبي الجزائري، خاصة بعدقرار الحكومة الجزائرية القاضي بفتح رأس مال البنك بنسبةتفوق50%وفي مقدمةهذه البنوك الشركة العامة"سوسيتي جنرال"، والبنك الباريسي"بي أن بي باري با"وهماالبنكان اللذانيتوفران على شبكات بنكية صغيرة في الجزائر،والقرض الفلاحي المتواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختصبتمويل الاستثمارات"كاليون"، وإلى جانب أكثر من سبعة بنوك فرنسية تم تسجيلأكثر من40عرضا لبنوك دولية أغلبها أوروبية فنجد أسماء بنوك كبيرة عالميا مثل" فورتيس البلجيكية"و"أش أس بي سي"البريطانية و"سيتي بنكالأمريكية" و"سانتدار"الإسباني،هذهالبنوك على غرار المؤسسات المالية والمصرفية الفرنسيةأرسلتوفودا إلى الجزائرللاطلاع عن قرب على وضعية لبنكالجزائري والفرص المتاحة.[2]

أما بخصوص سيرهذه العملية التي تعتبر الأولى منوعها في الجزائرفلقد مرت بعدةمراحل، من خلالتقييمهذاالبنك وتحديد إستراتيجية البيع والإعلان عن مناقصة للانتقاء الأولي للبنوك وإعداد الوثائقالقانونية(عقد التنازل وعقدالأسهم...)التي سلمتللبنوك المؤهلة في هذاالاطار،وحتى يستفيدالبنك من الانتقاء الأولي كان ينبغي أن

[1]الخبر، جريدةيومية، العدد4834، الثلاثاء17أكتوبر2006، ص:13.

[2]عبد الحفيظ.ص،خوصصة القرض الشعبي، مقال منشور في جريدة الخبر الصادر بتاريخ2006/10/02، منشور في الموقع التالي:http://www.babeldjazair.com, consulté le 05-05-2024الساعة15:22.

يتحصلالشريكالاستراتيجي فيتاريخ30جوان2006علىأموال خاصة تقدر بـ3ملاييرأورو على الأقل وشبكة تقدر بـ400 وكالة على الأقل في نفسالبلد والتسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة.

ثم تأتي مرحلة الفرز للبنوك الأجنبية التي أبدت استعدادا لتقديم عروض بخصوص فتح رأسمال القرض الشعبيالجزائري بنسبة51%، بعد استكمال كافة الإجراءات خاصة بعد تسليم بنك الأعمال "روتشيلد" لتقييمها العام لوزارةالمالية ومختلف تقديراته بعدمرور سنة على اختياره في مناقصة تمت في سبتمبر2005، وقدكانت مهمة البنكالفرنسي مصاحبة عملية فتح رأسمال البنكالجزائري وإيجاد بنك أجنبي يقدم مزايا عديدةللطرفالجزائري،وقدتم الانتقاء الأولي لـ6بنوك دولية لاقتناء 51 % من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، أربع بنوك فرنسية تتمثل في بنك"بي–ان–بي‌باريبا"و"القرض الفلاحي "و"البنك الشعبي–ناتكسيس"و"سوسييتي جنيرال" بالإضافة إلى"سيتي بنك"الأمريكي" و"سانتندر"الأسباني" المهتمينبهذه الخوصصة وقدتم استدعاء الشركاء لسحبملفالانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيدلهذه المناقصة"روتشايد"وشركائه[1].

ولقدت شرعت البنوك العالمية الستة التي تنافس على شراء حصة51%من رأس مال البنك في إرسال وفوداللقيام بجولات ميدانية تفقدية للوكالات الرئيسية بهدف الاطلاع عن قرب على وضعيته وظروف العمل ومستوى الأداء وإمكانيات البنك، وما يوفره منقدرة انتشار في السوق المصرفية الوطنية وهي بمثابة زيارة استطلاعية قامت بها البنوكالمؤهلة قصد التعرف بدقة على البنية العامة والشبكات وعمال القرض الشعبي الجزائري والبيئةالبنكية في الجزائر ، وبعدهذه الزيارة الاستطلاعية تنتقل العملية إلى مرحلة تسليم العروض التقنية والمالية للتنازل النهائي عن القرض الشعبيالجزائريبحيث يمكن أنيجني الفائز بالصفقة أكثر من1.1مليار أورو حسبتقديراتماليةفرنسية أذيعتفينشرات البورصة الفرنسية على موقعها الالكتروني.[2]

لم تتمكنالحكومةالجزائرية من احترام الآجال التي حددتهالإنهاء عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائريبحيثكان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية(بعدانسحاب بنك "سانتاندار"الإسباني) ، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خوصصة البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقةمن تقديمعروضها التقنية والمالية، ومن بين الأسباب التي أخرت هذه

[1]سليم بن عبد الرحمان،خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة2007، مقال منشور المنشور في الموقع التالي:

http://www.echoroukonline.com, consulté le05-05-2024.

[2]الخبر، جريدة يومية، العدد5029، بتاريخ2جوان2007، ص:5.

العملية كذلك إلغاء التعليمة الصادرة في عهدرئيس الحكومة السابق "أحمد أويحي"المتعلق بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصةوهو ما أعاد لهذا البنك25% من رقم أعماله التي كان سيفقدها في حال بقاء تلك التعليمة سارية إلى غاية خوصصته، لذلك اضطرت البنوكالمرشحة للفوز بنسبة51%منرأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث قامتبإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عنهذا القرار والتي مكنتها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك والمقدرة بـ45%،بحيث كان تقييمها الأولي للحصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار و المليار ونصف أورو، هذه القيمةالتي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمة أن تتجاوز2مليار أورو.[1]

ولقدأعلنتالوزارة المالية في نوفمبر2007تأجيل عملية الخوصصة بسبب أزمة الرهن العقاري التي انفجرتفي أمريكا والتي أثرت في عدد كبير من البنوك على رأسها البنوك الفرنسية"سيتي بنك" و"القرض الفلاحي" بتقديمطلب تأجيل عملية تقديمالعروض رغم أن الاقتصادالجزائري بعيدا عن تأثير الأزمة كما أكدته تقارير صندوق النقدالدولي و البنك العالمي[2].

[1]الخبر، جريدةيومية، العدد5158، بتاريخ3نوفمبر2007، ص:5.

[2]ر. رياض؛ وزارة المالية تناقش أزمة القروض العقارية – خصخصة سلطة الائتلاف المؤقتةمع وقف التنفيذ، طبعة الحرية اليومية رقم 4623 بتاريخ الأحد 25 نوفمبر 2007، ص: 10.

خلاصة الفصل:

تُعدّ تجربة خوصصة البنوك في الجزائر مسارًا متعثرًا واجه العديد من التحديات والعقبات، مما أدى إلى خوصصة جزئية فقط للبنوك المستهدفة .على الرغم من بعض التحسينات التي شهدها بنك القرض الشعبي الجزائري بعد خوصصته، إلا أن النتائج لم تكن مُرضية بشكل كامل، مما يطرح تساؤلات حول جدوى استكمال عملية الخوصصة في ظلّ الظروف الحالية. ومما سبق نلخص أهم النقاط في مراحل تطور الخوصصة في الجزائر والأهداف المتوصل إليها فيما يلي:

_المرحلة الأولى: تمّ إصدار القانون رقم 98-09 المتعلق بالقرض الشعبي الجزائري، والذي سمح بخوصصة هذا البنك بنسبة ثلاثون بالمائة.

تمّ طرح أسهم بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة الجزائرية في عام 1998، وبذلك أصبح أول بنك عمومي يتمّ خوصصته في الجزائر.

_المرحلة الثانية:

تمّ إصدار القانون رقم 01-06 المتعلق بالقرض الشعبي الجزائري، والذي سمح برفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في رأسمال البنك إلى تسعة وأربعون بالمائة.

تمّ طرح أسهم إضافية لبنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة الجزائرية في عام 2009، مما رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى أربعة وأربعون بالمائة.

تمّ إدراج بنك الجزائر الخارجي في البورصة الجزائرية في عام 2007، وذلك كخطوة أولية نحو خوصصته.

_المرحلة الثالثة:

تمّ إصدار القانون رقم 11-04 المتعلق بالقرض الشعبي الجزائري، والذي سمح برفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في رأسمال البنك إلى 66 .%

تمّ طرح أسهم إضافية لبنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة الجزائرية في عام 2014، مما رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 54 .%

الفصل الثالث:

تقييم تأثير خوصصة البنوك على عمل القطاع الصرفي الجزائري

تمهيد الفصل:

تعد كفاءة الإدارة المصرفيةمن المواضيع الجديدة في الفكر المالي فمن خلال مؤشرات الكفاءة يمكن قياس مدى نجاح تلك المصارف أو فشلها,ونظرا للتطورات الأخيرة التي شهدها قطاع المصارف وارتفاع حدة التنافس فيما بينها, وتزايد اهتمام حول مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وذلك بهدف تحديد أطرها النظرية ومدى علاقتها وتأثيرها على القيمة السوقية،ونتيجة التعقيد البيئي والمنافسة الشديدة تغيرت توجهات المصارف من النظرة الضيقة للأداء المالي للمصارف والقيمة السوقية والكفاءة قصيرة الأمد إلى امتلاك الميزة التنافسية ولا سيما من خلال إدارته لموارده البشرية والمعرفية بطريقة يصعب على المنافسين مجاراتها.

حيث انه

لاينفكالخطرعنالعملالمصرفي,بعضالمخاطرهيكليةلايمكنفصلهاعنوظيفةالبنك،فلطالماكانتوظيفةالبنوكهيمنحالائتمان (مثلاًالإقراض)فستظلمخاطرالائتمانموجودة،ولطالماكانهيكلالتمويليعتمدعلىمصادرتمويلقصيرةأجل(الودائعالجاريةمثلا)واستثماراتالمصرفمتوسطةوطويلةالأجل(قروضطويلةمثلا)فستظلمخاطرالسيولةجاثمة.

لقدأثبتتالتطوراتالاقتصادية في مختلفالبلدان، أن للنظام المصرفي دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما يقدمه منخدمات أصبحتتعد من أهم وسائلتمويل التنمية الاقتصادية، وتعتبر الجزائر واحدة من بين تلك الدول التي أقرت إصلاحات في المنظومة القانونية المصرفية لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن على الرغم منالجهودالمبذولة منطرف الدولة، بقي الاستثمار الأجنبي المباشر يواجهالعديد من الصعوبات،حيثأنه لا يزال يتسمبالأساليبالتقليدية سواء في أساليب الإدارة أو فيمجموعة الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المجال المصرفي.

المبحث الأول: تأثير خوصصة البنوك العمومية على كفاءة القطاع المصرفي

تحتل الكفاءة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة وذلك للارتباط الوثيق لهذا القطاع بالاقتصاد الكلي, ودوره في التنمية, ذلك انه يقدم الموارد ويوظفها بمعنى الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وبالتالي وجب إعطاء أهمية لتحليل وقياس كفاءة البنوك ومعرفة قدرتها على التخصيص الكفء للموارد, ويكتسي قياس الكفاءة المصرفية العديد من الصعوبات, وذلك انه لم يتم التمكن من تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية , إلا انه في الاونة الاخيرة استخدمت الطرق الكمية التي ساعدت على تحديد الكفاءة البنكية لكل أنواع الكفاءة. ومن هذا المنطق سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مؤشرات كفاءة القطاع المصرفي ومدى تأثير الخوصصة على هذه المؤشرات.

المطلب الأول: مؤشرات كفاءة القطاع المصرفي

اولا:تعريف كفاءة القطاع المصرفي: تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر, أي التحكم الناجح في طاقاتها البشرية والمادية, هذامن جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.[1]

كما يمكن تعريفها أنها الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية, وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافةإلىإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات البنك, فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته, فعليه إن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة تشتد بالمنافسة, كما تتأثر كفاءة البنك بنظام الحوافز المطبق ومدى تطور التكنولوجيا

[1] ناهد ناهض .فؤاد الهبيل .قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية .دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين .مذكرة ماجستير غير منشورة .الجامعة الاسلامية بغزة.فلسطين. 2013.ص22.

ومهارات الإدارية...الخ. وبالتالي فان ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعنيالتحكم الجيد في مثل هذه العناصر, ففعالية العوامل البشرية والإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة في التسيير.[1]

وعليه تشتمل الكفاءة الصرفية عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

_كفاءة التكاليف: وهي الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف.

_كفاءة الحجم: وهي الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي في تحقيق الحجم الأمثل.

_كفاءة النطاق: الكفاءة في توزيع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط.

ثانيا:العوامل المؤثرة على الكفاءة:يمكن تقسيمها إلى نوعين:[2]

- عوامل داخلية: تتكون من السياسات الإدارية والمالية المتبعة من البنك, والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك, وحجم النشاط الاقتصادي, وهذه العوامل تتعلق بالسيولة والتركز, والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.
- العوامل الخارجية: وهي تتعلق بالسياسات الخارجيةالمفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزيوالمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة علىالبنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية هي:

_الربحية :هناك العديد من العوامل مؤثرة على ربحية البنوك كأسعار الفائدة، حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح، كما تعتبر المنافسة عامل مؤثر على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، مما يؤدي بالبنك الى رفع معدلات الفائدة للحصول على الموارد مما يؤدي إلى خفض هامش سعر الفائدة.

_درجة المخاطرة:يمكن تعريف الخطر المصرفي على أنه ذلك الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة تعامله مع الآخرين، أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع ومنح الائتمان، فالخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع والتصرف بهابمنحها على شكل تسهيلات ائتمانية بأنواعها المختلفة، ومن ثم عدم قدرة البنك

[1] احلام بوعبدلي .احمد عمان .قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات دراسة حالة بنك الخليج الجزائر .مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الوادي .الجزائر .العدد 11. سنة2016.ص316.

[2] طارق عبد الله المحسن, اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني–دراسة قياسية–, مذكرة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة, الأردن, سنة2006, ص59.

على تلبية حاجات المودعين من السحبعلى الودائع،[1]ومن بينأهممخاطر العمل المصرفي نجد مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، .....الخ.

_درجة المنافسة: تعرف المنافسة البنكية على أهنا مقدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة منافسيها والتكيف معهم في السوق بمنتج مصرفي تنافسي يتميز بأقل تكلفة ممكنة وذا جودة عالية وفي مدة زمنية أقصر، إذ تعرب عن طريق تسلكه مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها.

تستعمل المصارف مجموعة من الأدوات والوسائل التي تتم من خلالها المنافسة وتتمثل في: رأس المال, السعر, استعمال التكنولوجيا, تسويق الخدمات, حسن المعاملة.[2]

-العوامل الإدارية:ليس هناك خلاف على أن العوامل الفنية في العمل لها تأثيرها الهام على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة ولكن مهما بلغت تلك العوامل الفنية من الدقة فمازالت الكفاءة تتوقف أيضا على الطريقة التي يؤدي بهاالأفراد أعمالهم، فالأداء الفردي للعمل هو المحدد الحقيقي للإنتاجية، إذ أن الفرد يستطيع أن يؤثر كثيرا على الكفاءة وبالتالي الإنتاجية بصفة عامة.وبالتالي على البنك دراسة سياسات التوظيف وسلوك العاملين وتصرفاتهم واهتمامهم بالعمل، كي يؤدي ذلك إلىتحسين كفاءة البنك[3] .

-الأنظمة والتشريعات الحكومية: تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الائتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف اقتصاديةعامة، كالحفاظ على استقرارالأسعار العامة، استقرارسعر الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة.....الخ[4].

-الظروف الاقتصادية: تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء المصارف، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفية، وتنقسم المؤشرات الاقتصادية الى مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتشريعي،التضخم، التقلبات فيالأسعار، الدخل القومي والفردي، عادات وتقاليد المجتمع ،ومستوى التطور التكنولوجي.[5]

ثالثا:أنواع الكفاءة المصرفية: تنقسم الكفاءة المصرفية إلى أنواع نذكر منها:

---

[1]هشام جبر, إدارة المصارف, الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد, الطبعة الثانية, القاهرة مصر, سنة2010, ص255.

[2]زبيدة محسن,سهام بوخلالة, المنافسة بين البنوك الخاصة والعموميةفي ترقية النشاط البنكي الجزائري, الملتقى الوطني الاول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية, المركز الجامعي بشار, 24-25افريل2006, ص5.

[3]علي السلمي, إدارةالإفراد والكفاءة الإنتاجية, مكتب غريب, القاهرة مصر ,سنة1995, ص26.

[4]شريفة جعدي, قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة عينة من البنوك العامة في الجزائر-, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر ,سنة 2014 ,ص39.

[5]شريفة جعدي .مرجع سبق ذكره, ص40.

_الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية: بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لابد أن يستخدم عناصر الانتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج القروض والخدمات المصرفية المتنوعة، وعليه فان الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية.[1]

وتنقسم الكفاءة الإنتاجيةإلى قسمينهما:

_الكفاءة التقنية: حيث تعرف على أنها أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات،أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من العوامل الإنتاجية المتاحة.

الكفاءة التخصصية: تشير إلى الطريقة التي يتم بها توزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذالكفاءة التخصصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة منعناصرالإنتاج بأقل تكلفة.[2]

الفرع الثاني:كفاءة الحجم: تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير فيتكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج من مدخلات ثابتة، وذلك من خلال عدة عوامل، كالتوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدهالمستوياتمختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغريها من العوامل.يكتسي قياس وفرات الحجمأهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريق تحديدالحدالأمثللمستوى الإنتاجية، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحى التكاليف المتوسطةفيالمدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسةالمصرفية التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصةفي حين تتوقف عن التوسع فيالإنتاج عند بلوغها الحجمالأمثل.[3]

الفرع الثالث:كفاءة وفرات النطاق: تعبر عن قدرة البنك عن إنتاج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية اقل من تكلفة إن ينتج كل منتج من المزيج على حدا, أما إذا كان لا يستطيع فعل هذا فنقول بأنه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته. وتقاس كفاءة النطاق من حيث نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين او أكثر, وعليه فان البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ورفع مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته, ويرفع حجمه دون الضرورة الى فتح مزيد من الفروع وتركيب العديد من الصرافات الآلية إلى أخره.[4]

رابعا:طرق قياس الكفاءة المصرفية:

1_الطرق الكمية: تعتبر الطرق الكمية الأكثر استخداما في المجال الاقتصادي لقياس كفاءة المصارف, حيث إنها تنقسم كالتالي:

---

[1]محمد الجموعي قريشي, قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية–دراسة ميدانية ونظرية للبنوك الجزائرية– اطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر, الجزائر, سنة2007, ص84.

[2]محمد الجموعي قريشي, مرجع سبق ذكره, ص23.

[3]محمد الجموعي قريشي, مرجع سبق ذكره, ص65.

[4]محمد الجموعي قريشي, مرجع سبق ذكره, ص70.

الفرع الأول:طريقة مغلف البيانات:

أولا: التعريف بطريقة مغلف البيانات: يعرف أسلوب مغلف البياناتDEA على أنه" طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية من خلالتحديدالمزيجالأمثللمجموعة من مدخلاته ومجموعة مخرجاته وذلك بناءا على الأداء الفعلي لها".

بطريقة أخرى هي عبارة عن أسلوب يستخدم البرمجة الخطيةلإيجاد الكفاءة النسبية التشكيلة من وحدات اتخاذ القرار والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وتقوم هذه الطريقة ببناء نسبة واحدة، وذلكبقسمة مجموعالمخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المصارفالأخرى، وتكون وحدات الكفاءة محصورة بين الصفر و الواحد، وسبب تسميت هذا الأسلوب بالتحليل ألتطويقييعود إلى

كون الوحدات الإدارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات الإدارية الغيركفؤة، وعليه يتم تحليل البياناتالتي تغلفها الوحدات الكفؤة.[1]

ثانيا:شروط استخدام طريقة تحليل البيانات: لتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات يجب توفر الشروط التالية[2]:

_اختيار الوحدات المتماثلة: يجب على عملية قياس الكفاءة أن تشمل مجموعة من المصارف التجارية فيما بينها أو مجموعة من المؤسساتالماليةالمتخصصة فيما بينها، وأساس هذا الشرط أن للمصارف التجارية على سبيل المثال شروط وقوانينتحكم نشاطها وموارد متساوية يمكنالحصول عليها ومخرجات متساوية؛

_العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات: بمعنى توفر العلاقة الطردية بني المدخلات والمخرجات، حيث أنه نظريا جيب أن تساهم زيادة المدخلات إلى زيادة في المخرجات؛

_علاقة المتغيرات بحجم العينة: حيث جيب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحداتالمقيمة.

الفرع الثاني:حد التكلفة العشوائيةSFA :قدم نموذجالحدود العشوائية من قبل كل من ايجينرسنة 1996م, وبروك وميسان 1977م. وعرفت هذه الدراسات حدود الإنتاج بنقطة هندسية لتركيبة المدخلات التي تسمح بتعظيم مستوى إنتاج البنك، ونظرا لصعوبة تقدير دالةالإنتاج يف حال تعدد المخرجات، استخدمت دالة التكلفة كبديل وفق نموذج حدود التكلفة، ويعود الفضل في تطوير هذه النماذج إلى كل منقثون وبيرالمان سنة1993م, ماغي وفيليبيني سنة1993م،استنادا إلى مبدأ التخفيض، توضع حدود التكلفة وفقا مستوى معني لكل منالمخرجات, المدخلات، التطور التكنولوجي، الحدالأدنى لتكاليف البنك، وهذه الطريقة فإن أي بنك يقع على حدود تكاليفه يعتبر

[1]علي عبد الحفيظ زواوي,ايمان عمر السريتي, اثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف الليبية ,مجلة دراسات الاقتصاد والإعمال ,المجلد 6, العدد 1, جوان 2017, ص61.

[2]علي عبد الحفيظ زواوي,ايمان عمر السريتي,مرجع سبق ذكره, ص61

كفؤا اقتصاديا (يتمتع بالكفاءة الفنية والتخصيص)، من ناحية أخرى فإن أي بنك يحيد عن خط حدود تكاليفه يعتبر كفؤا من الناحية الاقتصادية.[1]

الفرع الثالث:طريقة التوزيع الحر: اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل شيمديت و سيكلس سنة 1984.وطورت من طرف بارجارسنة 1993م ،وتقوم هذه الطريقة حساب نقاط الكفاءة بأن تختص نموذجا داليا للحد،ويفترض وجود الفروقفي الكفاءة عرب الزمن بين المصارف.

تطبق هذه عندما تتوفر البيانات والمعطياتالأكثر من سنة، وتفترض أن الكفاءةمستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبرالفترة نفسها وبماأنالاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما:الكفاءة والخلط العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس الكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة.

وبذلك يمكننا تقدير الكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصةفي سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمرا مهما، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة.DFA.[2]

الفرع الرابع:طريقة **CAMELS**:

_الفرع الأول:تعريف المعيار :يعرف بأنهعبارةعنمؤشرسريعللإلمامبحقيقةالموقفالماليلأيمصرف،ومعرفةدرجةتصنيفه،ويعدأحدالوسائلالرقابيةالمباشرةالتيتت معنطريقالتفتيشالميداني،وقدبدأاستخدامهذاالمؤشرعام1979م.بواسطةخمسة جهاترقابيةفيالولاياتالمتحدةالأمريكيةبمافيهاالبنكالاحتياطي الفيدرالي.[3]

يعتبرمعيار CAMELS

مؤشرسريعالإلمامبحقيقةالموقفالماليلأيبنكومعرفةدرجةتصنيفه،كمايعداحدالوسائلالرقابيةالمباشرةالتيتتمعنطريقالتفتيشالم يداني.[4]

_الفرع الثاني:مقومات النموذج:

[1]ابتسام ساعد, مرجع سبق ذكره, ص33.

[2]وسام حسين,علي العنيزي, قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام النموذج التحليل الحدودي العشوائي, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 11, العدد35,جامعة الانبار , العراق, سنة2015, ص115.

[3]عليعبدالرضاحموديالعميد– مؤشراتالحيطةالكليةوامكانيةالتنبؤالمبكربالأزمات(دراسةتطبيقية– حالةالعراق –) البنكالمركزيالعراقي،المديريةالعامةللاحصاءوالأبحاث – بدونطبعة –ص6.

[4]طارقعبدالعالحماد،تقييمأداءالبنوكالتجارية" تحليلالعائدوالمخاطرة"،الدارالجامعية،الإسكندرية،مصر، 2001،ص103.

يتمثل نظام CAMELSفي مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ويأخذ بعين الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي:[1]

1-كفايةرأسالمالCapital Adequacy

2_جودةالأصولAsset Quality

3_جودةالادارةManagement Quality

4_إدارةالربحيةEarning Management

5_درجةالسيولةLiquidity Position

6_الحساسيةتجاهمخاطرالسوقSensitivity to marketRisk

يرمز الحرفCلمدى كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر, والحرف Aلجودة الاصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية, ومدى وجود المخصوصات مقابل الموجودات المشكوك في تحصيلها, بينما يرمز الحرف Mللإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل البنكي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي, أما Eحرف فيرمز لمستوىالربحيةومدىمساهمتهافينموالبنكوزيادةرأسالمال،وحرفL يرمزلقياسسلامةالموقفالسيولي ومقدرةالبنكعلىالإيفاءبالتزاماتهالحاليةوالمستقبليةالمتوقعةوغيرالمتوقعة،وحرفSيرمزلحساسيةالبنكتجاه مخاطرالسوقوقدرتهعلىمواجهتها.[2]

المطلب الثاني: تحليل تأثير خوصصة البنوك العمومية على الكفاءة في عدة بنوك

لقياسمستوىالكفاءة في البنوك المدروسة اعتمدنا على عدة طرق نذكر منها:

أولا:

مغلفلبيانات:تمجمعبياناتلـ3بنوكناشطةعلىالمستوىالوطنيوكماركزنافيهذهالدراسةعلىثلاثةسنوات(2019،2020،202 1) وكانالسبب فياختيارهذهالسنواتباعتبارهاقبلوأثناءوبعدوباءكورنا.

[1] طارقعبدالعالحماد, مرجع سبق ذكره, ص103.

[2] بورقبةشوقي– طريقةCAMELSفيتقييمأداءالبنوكالاسلامية– جامعةالملكعبدالعزيز،مركزأبحاثالاقتصاد الاسلامي– السعودية،جدة2009 – ص3.

الجدولرقم III :مؤشراتالكفاءةللبنوكالعموميةالجزائرية حسب طريقة مغلف البيانات

البنك	السنوات	مؤشرات الكفاءة لعوائد الحجم الثابتة**CRS**	مؤشرات الكفاءة لعوائد الحجم المتغيرة **VRS**	مؤشرات الكفاءة الحجمية	غلة الحجم
البنك الوطني الجزائري	2019	0.93	0.263	0.353	متناقصة
	2020	0,217	0.318	0.682	متناقصة
	2021	0.294	0.588	0.500	متناقصة
	المتوسط	0.480	0.390	0.512	
القرض الشعبي الجزائري	2019	0.423	0.599	0.706	متناقصة
	2020	0.273	0.364	0.750	متناقصة
	2021	0.331	0.588	0.563	متناقصة
	المتوسط	0.342	0.517	0.673	
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2019	0.111	0.239	0.462	متناقصة
	2020	0.114	0.152	0.750	متناقصة
	2021	0.104	0.235	0.429	متناقصة
	المتوسط	0.109	0.209	0.547	

المصدر :منإعدادالباحثبالاعتمادعلى المواقع الالكترونية للصارف و برنامجمغلفالبياناتDEA

من خلال الجدول نلاحظ أن:

أنبنك BNA لم يحققالكفاءةفيكلالمؤشرين CRSو VRS وخلال ثلاثسنواتوقدجاءبعيدةفخلالسنة 2019 جاءتغلةالحجمبتوجهالمخرجاتبنسبة % 35.3 أيانهبحاجةإلىالتوسعبنسبة % 64.7 وكماجاءتغلةالحجممتناقصةأيأنالزيادةفيالمخرجاتتتطلبزيادةأكثرفيالمدخلات؛وكماأنفيسنة 2020 لميحققالكفاءةفيإدارةالمخاطرلابمؤشرالكفاءةالثابتةأوالمتغيرة CRS و VRS وقدبلغتالكفاءةالحجميةنسبة % 68.2 وهذايعنيأن البنكبحاجةإلىالتوسعفيإدارةالمخاطربنسبة % 31.8 وكماجاءتغلةالحجممتناقصةوهذايعني الزيادةفيالمخرجاتيؤديإلى زيادةأكثرفيالمدخلات؛وهنانلاحظتحسنمنحيثكفاءةإدارةالمخاطرلهذاالبنكمقارنةبسنة 2019 وكماتجدرالإشارةإلىأن سنة2020هوعام اشتدادوباءكورونافكانلزاماعلىالبنوكالرفعمنكفاءةإدارةالمخاطرلمواجهةهذاالوباءالمستجد. أماسنة 2021 جاءمشابهلماسبقرغمتحسننسبيفيكفاءةإدارةالمخاطرلكنالكفاءةالحجميةشهدانخفاضفقدحققتنسبة % 50 يعنيأنالبنكبحاجةإلىالتوسعبنسبة % 50 وكماأنغلةالحجمجاءتمتناقصةأيضا.

وكماأن بنك CPA لميحققالكفاءةفيإدارةالمخاطرخلالالسنواتالثلاثةمحلالدراسةوقدجاءتمتقاربة معنتائجبنك BNA؛فخلالسنة 2019جاءتالكفاءةمتقاربةبالنسبةللمؤشرينللكفاءةالثابتةوالمتغيرة CRS /RRS وكانتمتوسطةوكانتالكفاءةالحجميةجاءتبنسبة % 70.6أيأنالبنكبحاجةإلىالتوسعبنسبة % 29.4 وأيضاجاءتغلةالحجممتناقصةأيأن الزيادةفيالمخرجاتيوديإلىزيادةأكثرفيالمدخلات؛أماسنة 2020 بالنسبةلنفسالبنكشهدتانخفاضفيمؤشراتالكفاءةمقارنةبالسنةالسابقةأماكفاءةالحجمشهدتارتفاعطفيفوجاءتبنسبة % 75 أيأن البنكبحاجةإلىالتوسعفيإدارةالمخاطربنسبة% 25 .وكماأنغلةالحجمجاءتمتناقصةأيضا. أماسنة 2021 شهدارتفاعفيمؤشراتالكفاءةبالنسبةللثابتةCRS والمتغيرة VRS أماالكفاءةالحجميةفقدشهدتتراجعاوقدقدرت النسبةب 56.3 %أيإلىتوسعبنسبة % 43.7 وكماانغلةالحجمجاءتمتناقصةوهذايدلعلىانالزيادةفيالمخرجاتيؤديإلىزيادةأكثرفيالمدخلات.

واخترنا بنك BADR وهوأيضاكسابقيهلميحققالكفاءةخلال السنواتالثلاثةوبمؤشريالكفاءةوبالأسلوبالإخراجي CRS و VRS ؛ففيسنة 2019 جاءتالكفاءةالحجميةبنسبة % 46.20 أيبحاجةإلىتوسعبنسبة % 53.80 ؛أماسنة 2020جاءتالكفاءةالحجميةبنسبة % 75

وهنانلاحظارتفاعملحوظللكفاءةالحجميةلإدارةالمخاطرأيبحاجةإلىتوسعبنسبة % 25وجاءتالكفاءةالحجميةخلالسنة 2021بنسبة % 42.9 ويتبين هناعودةالانخفاضمجدداوهوشانهشانبقيةالبنوك الغيرالكفأةوبحاجةإلىتوسعفيحجمالنشاطيقدرب % 57.10

؛أماغلةالحجمجاءتمتناقصةخلالمدةالثلاثسنواتوهذايفسرعلىأنالزيادةفيالمخرجاتيتطلبزيادةأكثرفيالمدخلاتمناجلتحقيقكفاءة إدارةالمخاطر.

ثانيا: الربحية

جدول رقم IV : يمثل معدل الربحية لعدة بنوك مختلفة خلال فترة زمنية معينة

البنك	السنوات	معدل العوائد على حقوق الملكية	معدل العوائد على الأصول العينية	مضاعف حق الملكية	معدل منفعة الأصول
البنك الوطني الجزائري BNA	2019	0.3	0.009	0.494	0.04
	2020	0.47	0.007	0.385	0.05
	2021	0.423	0.017	0.244	0.05
	المتوسط	0.398	0.011	0.373	0.046
القرض الشعبي الجزائري CPA	2019	0.06	0.006	0.089	0.03
	2020	0.141	0.013	0.101	0.033
	2021	0.149	0.013	0.107	0.028
	المتوسط	0.102	0.012	0.133	0.029
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	2019	0.218	0.014	0.154	0.218
	2020	0.079	0.005	0.143	0.079
	2021	0.021	0.001	0.144	0.021
	المتوسط	0.104	0.006	0.126	0.106

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية لبنوك العينة من المواقع الالكترونية لها

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات كفاءة البنوك و تقاس بقسمة صافي الربح قبل الضرائب على إجمالي الأموال الخاصة وتعكس قيمة RoE نصيب كل دينار من الأموال الخاصة من صافي دخل الفترة و بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول اعلاه أن البنك الوطني الجزائري حقق أعلى معدل في العائد على حقوق الملكية بمتوسط قدره39% على التوالي يليه بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري بمعدلات منخفضة و متقاربة في متوسط العائد على حقوق الملكية بمتوسط مقداره 10.4بالمئة و10.2بالمئة.

إذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها و هما العائد على الأصولو مضاعف حق الملكيةEM، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الوطني الجزائري يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية بخلاف القرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة

و التنمية الريفية التي اعتمدت على مضاعف حق الملكية بدرجة أكبر من العائد على الأصول في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

يعتبر معدل العائد على الأصول أحد مؤشرات الربحية حيث يعكس هذا الأخير مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف مواردالبنك في أفضل البدائل المتاحة و يقاس بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول.
تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول في الجدول أعلاه بتحقيق أكبر متوسط عائد على الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري بمعدلقدره 12% ثم يليه بمتوسطات متقاربة كل من البنك الوطني الجزائري بمتوسط 11% و بنك الفلاحة والتنمية المحلية بمتوسط6%.و بما أن معدل العائد على الأصول يعكس مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارد البنك في أفضل البدائل المتاحة.
مضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرفع المالإلى أي مدى يعتمد البنك في تمويل الأصول على الديون مقارنة بحقوق الملكية يعني أن الجانب الأكبر من مصدر تمويل الأصول داخل البنوك يعتمد على الديون مقارنة بحقوق الملكية و من ثم فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من المخاطرة و الربحية.
ومن الجدول أعلاه يتبين أن البنك الوطني الجزائري حقق أكبر متوسط المضاعف حقوق الملكية ب 37% ثم يليه القرض الشعبي الجزائري قدره 13.76%. ثم يليه على التوالي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتوسط قدره 12%.
منفعة الأصولمقدار الإيراد الكلي الناتج عن تشغيل كل دينار من إجمالي الأصول، و هو مؤشريعكس مدى قدرة إدارة البنك على توليد إيرادات مقابل كل دينار من الأصول و يقاس الهامش البنكي بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول حيث بشير الجدول أعلاه أن مؤشر منفعة الأصولبياناته بين جميع البنوك خلال سنوات الدراسةفقد حقق بنك BADR أعلى متوسط مقدر ب 10.7% ثم يليه ثم يليه البنكالوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري بمعدلات 4.6%. و 2.9 % على الترتيب.

المبحث الثاني: تأثير خوصصة البنوك العموميةعلىالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبرالاستثمارالأجنبيالمباشرمنأهممصادرالتمويلبالدولالناميةفيفترةالتسعيناتمنالقرنالعشرين،حيثتمالاعتمادعليهفيتمويلال فجوةبينالاستثمارالمحليوالمدخراتالمحلية.

لذاتسعيمختلفدولالعالمإلىجذبالمزيدمنالاستثماراتالأجنبيةلمالهامنمردوداتإيجابيةعلىعمليةالنموالاقتصادي.

وذلكمنخلالزيادةالقدراتوالخبراتالتكنولوجيةوالإداريةوالتسويقية،أوارتباطهبشبكةالأسواقالعالمية.حيث تُعدّ خوصصة البنوك العمومية من بين أهمّ السياسات الاقتصادية التي تُتّخذها الدول لتطوير اقتصادياتها وتحسين كفاءة القطاع المالي .وتُشير الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين خوصصة البنوك العمومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين خوصصة البنوك العمومية والاستثمار الأجنبي المباشر

في البداية قبل القيام بتحليل هذه العلاقة يجب التعرف على الاستثمار الأجنبي بشكل مفصل من كل الجوانب, ومن ثم التطرق إلى الاستثمار في المصارف:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشرقيام شركة أو منشاة ما بالاستثمار في مشروعات اقتصادية تقع خارج حدود الوطن, وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات[1].

_تعريف صندوق النقد الدوليالاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدوليالذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة دائمة أو طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسةبالإضافة إلى تمتعالمستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة [2].

_الاستثمار الأجنبي المباشر : هو كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على الأغلبية في هذه المؤسسة و هذه الحصة تختلف أهميتها من بلد إلى آخر ، حيث تقدر على المستوى الدولي بـ 20 % من رأس مال المؤسسة أما في بعض الدول فتكفي نسبة 10%لكي يكون الاستثمار مباشرا[3].

---

[1]حسان خضر, الاستثمار الاجنبي المباشر, مجلة جسر التنمية ,العدد 33, المعهد العربي بالكويت,سنة2000, ص03.

[2] قدي عبد المجيد,المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ,سنة 2003,ص 251

[3]حفيظة بن عمار وعائشة بوشيخي , واقع وافاق حول الاستثمارات في الجزائر ,مؤتمر تلمسان ,الجزائر,سنة 2004,ص02.

ثانيا:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي:

_السياسة الاقتصادية : تتكون من مجموعة من المحددات نذكرها فيما يلي[1]:

–حجم السوق المحلي : يؤثر حجم السوق المحلي في مردوديةالاستثمار حيث أن اتساع هذا السوق يؤدي إلى زيادة تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمستثمر الأجنبي حيث أن حجم السوق يعتمد على المساحة و عدد السكان و القدرة الشرائية لدى المستهلكين فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

–النمو الاقتصادي : إن الدول التي تستطيع تحقيق العناصر التالية: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجةظروف طارئة مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة زيادة حقيقية في الإنتاج أو نتيجة ظروف طارئة مثلارتفاع أسعار البترول بالنسبة للدول البترولية . أو إيرادات الميزانية تكون مستقرة. أو معدلالفائدة حقيقية.أوموازين مدفوعات ملائمة للسوقتكون قادرة على استحواذ أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2 –الخوصصة : إن زيادة أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نتيجة اعتماده على آليات تسيير محكمة أدى بالكثير من الدول و خاصة النامية إلى القيام بخوصصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولية.[2]

3_تثمين الموارد البشرية: إن وجود الكفاءات البشرية ذات القدرة على تسيير وإدارة المؤسسات كحافز مشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تعتبر الموارد البشرية القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثماراتالأجنبية.[3]

ثالثا: العلاقةبينالخوصصةوالاستثمارالأجنبيالمباشر

لايعدتحقيقالنموالاقتصادي،وتحسينمستوىالمعيشةللمواطنينمهمةسهلةللحكوماتفيمختلفالدول،وتحقيقذلكالأمريتطلبتواف راستثمارأجنبيمستقروثابت,ولقدتعرضتالمواقفالمؤيدةللاستثمارالأجنبيالمباشرللثورةعليهافيعقدالستيناتمنالقرنالماضي،لأن العديدمنالدولفيأنحاءالعالمبدأتبإتباعنهججديدنحوالنمو،يقومعلىالتحريرالاقتصادي،وعلىإدراكأنلاندماجفيالاقتصادالعالمي

[1]تشام فاروق, الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية, الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري , جامعة البليدة, سنة 2002 ,ص252.

[2]أحمد باشي, محاضرات في الاقتصاد العمومي ,السنة الأولى ماجستير – جامعة البليدة ,الجزائر,السنةالجامعية2004/2005,ص42.

[3]تشام فاروق,مرجع سابق,ص254.

هأهمتحدأمامهافيذلكالوقت،ولقدتخلتالعديدمنالدولعنالسياساتالتيتقضيبسيطرةالدولةعلىالنشاطالاقتصاديمنخلالالقطاعال عام،فضلاعنتحقيقالنظرةالعدائيةتجاهالشركاتمتعددةالجنسية.[1]

وضمنهذاالسياقعدتالخصخصةوفيالعديدمندولالعالموسيلةلإحداثتغييراتهيكليةفيها،منأجلزيادةإنتاجيةشركاتها،ومنثمرف عكفاءةأداءالاقتصادالذييسيرفيهذاالاتجاه[2].إن
خصخصةقطاعالبنيةالأساسية،والقطاعالماليبعدمنأكثرالقطاعاتجذباللمستثمرينالأجانب،وهذاالنوعمنالاستثماراتالأجنبية المباشرةيتطلبإطارإدارةالشركاتالمخصخصة .
وهذاالأمريتعلقبصناعةالقرار،وإدارةالمنشأةأوالشركةبهدفتسهيلعمليةصنعالقرارمنقبلالشركاتمتعددةالجنسيةأوحملةالأسهم والسندات،ومنأجلإحداثتغييراتهيكليةفياحتكاراتالبلدانالآسيويةمنخلالإتباعبرامجعملياتالخصخصةلجذبأكبرقدرممكنمنالا ستثماراتالأجنبيةالمباشرة،ولكييتحققذلكيجبتوفيرالبيئةالاستثمارية الملائمة،ورفعكفاءةأداءمؤسساتها،وتوفيرورفعمعدلاتتم والاستثمارفيقطاعالخدماتالاجتماعيةوالمواردالبشريةوالبنية
الأساسيةأيإحداثقدرمنالتغييرفيالإطارالمؤسسيوالقانونيفيها،بهدفتحقيقنموهاالاقتصاديالمطلوبوالمعتمدعلىآليةالسوق[3].

رابعا: عواملجذبالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةفيظلالخوصصة

1_الأسواقالجديدة:

تمنحالخوصصةالمستثمرالأجنبيفرصةدخولهأسواقجديدةوذلكيتضحفيأغلبالبلدان،وينعكسأثرهفيرفعمعدلاتنموناتجهاالمح ليالإجمالي،وزيادةعوائدهذاالنوعمنالأسواق،وتوفيرعمالةماهرةبأجورمنخفضةمقارنة بتوفيرالأيديالعاملةغيرالماهرة ،وتسهمالخصخصة
أيضاًفيتحقيقفرصجديدةلتصديرالمنتجاتالتيأنتجتهافيالمشاريعالمعدةللتصدير ,وذلكيعدهدفارئيسالعديدمنالدولالنامية الهادفةللمنافسةفيالأسواقالعالمية،وتشغيلالمشاريعالخاسرة،ويتضحذلكخلالمدىقصيرمنبدءالاستثمارالأجنبيفيالبلدالمتحولنحوا لخصخصة.
فضلاًعنذلك،تعملالخصخصةعلىتوفيرمتطلباتالتكاملوالترابطبينالأسواقالمحليةوالعالميةوبينتداعيالاستثمارالأجنبيالمب اشروغيرالمباشرمنخلالتطويرالأسواقالعالميةللبلدالمضيف،وهذابدورهيعدعاملجذبلتدفقاتالاستثمارالأجنبيالمباشر ،لاسيما عبرعملياتالاندماج. [4]

إندورالاستثمار الأجنبيالمباشرقدلايكوندورااحتكاريافيالدولالمضيفةله, إذقديتمثلدورهفيعمليةالمشاركةمعالشركاتالمحلية،ومنثمتقاسمالعوائدعلىأساسالحصصوهيالصفةالتيسادانتشارهافيالعديدم

---

[1] الدكتور انمار امين حاجي , الخصصخةوأثرهافيجذبالاستثمارالأجنبيالمباشر دراسةمقارنةلعينةمنالدولوبحسبمستوياتالتصنيع, كليةدارةوالاقتصاد,جامعةالموصل, تنميةالرافدينالعدد97,مجلد32, سنة2010,ص338.

[2] مؤتمرالأممالمتحدة،للتجارةوالتنميةتقريرالاستثمارالعالمي،الشركاتعبرالوطنيةوالقدرةالتنافسيةالتصديرية,سنة2003ص26.

[3] الدكتور انمار امين حاجي, مرجع سبق ذكره, ص239.

[4] العكيدي،رجاءعزيزبندر،تقييممحدداتوسياساتجذبالاستثمارالأجنبي
المباشرفيالدولالنامية،رسالةماجستير،كليةالإدارةوالإقتصاد،جامعةبغداد.سنة2000. ص138.

نالدولالآسيوية،لأنهاتعكسرغبةالبلدانفيحصولهاعلىالمواردالتكنولوجيةوالقدراتالإداريةالتيتمتلكهاالشركاتمتعددةالجنسية،م ندونتخليالدولالمضيفةعنحقالرقابةوالسيطرةعلىالمشروعالمشتركمعالشركاتالأجنبية.

2_قلةالحواجزأمامدخولالأسواق:يعدالاستثمارفيالشراكاتالمعلومةمنجانبالدولةحالةأفضلمنإقامةمشاريعصناعيةذاترؤوس أموالضخمة،وتظهرأهميةهذهالإستراتيجيةفيالدولالتيتعانيمنسوءتوزيععوائدعواملالإنتاج،وفيتدنيكفاءةالأداء لقنواتالتمويل إنالرؤية

المستقبليةلطبيعةعملالاستثمارالأجنبيالخاص،تتمثلفيوجوداتفاقيتمبموجبهمساهمةالقطاعالخاصبدورفاعلفيالنشاطالاقت صاديمنخلالمشاركةمعظمالأنشطةالاقتصاديةوتحسينقدراتهاالتنافسيةداخلالبلدوخارجهلضمانتحقيقالتنميةالمستدامة،و رفعمستوىالمعيشةللمواطنمعتحقيقهدفهالأساسالمتمثلفيجنيأكبرقدرممكنمنالأرباح،وتخفيفمعدلاتالتكاليف.[1]

المطلب الثاني: دراسةحالة الجزائر في خوصصة البنوك وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تطور النظام المصرفي تطورا طفيفا" منذ سنوات عدة و أراد قانون النقد والقرض تفعيل دورالبنوك في الوساطة المالية تماشيا مع نمط اقتصاد السوق, وقد شجع هذا القانون على الاستثمار الاجنبي وقام بحماية المستثمر الأجنبي داخل الوطن.

أولا:نقاط القوة والضعف للبنوك العامة في الجزائر:

حيث نذكرها في النقاط التالية[2]:

1_نقاط القوة: تتمثل في:

_لكثافة الجيدة و التنوع الجيد لشبكات البنوك.

_شهرت بعض البنوك على الساحة الدولية مثل البنك الخارجي ... الخ.

_تطهير محفظة البنوك الذي يؤمن لها الاستمرار و تدارك الأمور للعمل بأكثر مردودية.

_تكاثر الموارد المجمعة التي تسمح بوضع سياسة اقتراضية ديناميكية و فعالة.

_تنوع السوق وذلك بتكاثر الزبائن.

_اعتماد برامج تحديث مؤسسية وفق المقاييس الدولية المعمول بها.

_تحضير مجموعة من الأعمال البنكية مع ضرورة إيجاد وظائف و خلق منتجات بنكية جديدةتتوافق و المهمة المصرفية المعمول بها في الدول المتقدمة.

_تصميم شبكات لتوصيل هذه الشبكات بعضها البعض بصفة تدريجية مع ضرورة التطبيق الفعليللإجراءات المتخذة في هذا المجال.

_تجديد الشبكات المعلوماتية الداخلية.

---

[1] عبدالفضيل،محمود، 2000 ،العربوالتجربةالآسيوية،مركزدراساتالوحدةالعربية،ط1 ،بيروت ,ص360.

[2] الهاشمي جيلاني طارق الإصلاحات المصرفية في الجزائر – مجلة آفاق اقتصادية ,العدد 04. سنة2005, ص70.

_استقطاب الاختصاصات و الكفاءات الخاصة بالعمل البنكي ووفق معايير دولية.

2_نقاط الضعف:وتتمثل في:

_إنتاجية في العمل غير كافية تنقصها الدقة و الجودة و التنظيم.

_البيروقراطية و الرشوة والفساد الإداري الذي ظهر في البنوك في الآونة الأخيرة مما يؤدي إلى تذمر المجتمع وخاصة الساحة البنكية من هذه الأمور المشينة للعمل المصرفي و هذا ما يؤدي إلى انعدام الثقةو بالتالي قد يؤدي إلى سحب المودعين لودائعهم مما يؤدي إلى تعرض البنك للإفلاس.

_ضعف هيكل محفظة البنوك بسبب سيطرة السندات العامة على ديناميكية البنوك.

_ضعف الرقابة على البنوك إذ لابد من تشديدها وإيجاد صيغة لها وفق المقاييس الدولية المعمولبها.

ثانيا:الإجراءات التشجيعية لجلب المستثمرين للجزائر: بعد أن هيئت الجزائر الظروف القانونية والتشريعية بموجب قانون 12/93 "قانون الاستثمار" والقانون الذي يله قانون تطوير الاستثمار لسنة2001.نذكر الامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب في الجزائر.

قد عرف المرسوم التنفيذي رقم 94/319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الحوافز و الامتيازات بأنها مجموعة الإغراءات و التشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمار في مجال معين و قد يأخذ شكل الامتياز باعتباره عقد يخول بموجبه للدولة حق انتفاع بقطعة أرض متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة ، سواء بالنسبة لشخص معنوي أو طبيعي يخضع للقانون الخاص مقيما أو غير مقيما أو مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون الخاص وتستعمل تلك الأرض أساسا الإقامة المشروع الاقتصادي في منطقة خاصة وتظهر الامتيازات والحوافز الممنوحة و التي تعد هامة جدا في[1]:

-إنشاء الوكالات و المجالس الخاصة بالاستثمار.

– كلفت الوكالات بمقتضى المادة 08 من المرسوم التنفيذي بمساعدة المستثمرين في تحقيق الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و بالسهر على احترام الآجال القانونية.

–يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما من حيث حجم المشروع و مميزات التكنولوجيا المستعملة ، و ارتفاع الإنتاج الذي يجري تطويره ، و ارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل من امتيازات إضافية ، و يترتب عليها إبرام اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر ، و تبرم الاتفاقية بعد موافقة مجلسالحكومة.

_حدد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين ، لاسيما الإعفاءات و الحوافز الجبائية نذكر منها مايلي:

إعفاءلمدة (03) سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من كل الضرائب والرسوم.

الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الاستثمار.

[1]منصوري زين ,واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر – مجلة شمال إفريقيا – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الشلف.الجزائر, سنة2018, ص59.

تحديد ثابت و مخفض في مجال التسجيل تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال تطبيق نسبةمخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة فيإنجاز الاستثمار.
وهناك امتيازات خاصة تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و المصنعةكمناطق للترقية و التوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية ، و كذا الاستثماراتالمنجزة في المناطق الحرة.

_الحوافز المالية والتجارية تتمثل في:[1]

يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطنية و يمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارداالطاقوية تعادل أو تفوق 50%.

تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به و تدفعالحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد.

تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، و مسعرة من البنك المركزيالجزائري.لتسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على حقوقهم المالية ، يمكن لهم بكل حرية فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطة المعتمدة ، و تسدد المدفوعات مقابل السلع و الخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية و التي هيضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

تخضع طبقا لنظام الصرف الخاص بالمناطق الحرة حركات رؤوس الأموال في المنطقة الحرة سواءبينها أو بين التراب الجمركي و بين طرف يوجد خارج التراب الجمركي.

ثالثا:فرصالاستثمار والمنافسة في القطاع المصرفي:

إستنادا إلى مؤشرات السوق المصرفية يلاحظ أن المؤسسات المصرفية العمومية لا تغطي حاجيات السوق الوطنية سواء من جهة عددها وتنوع خدماتها أو من جهة شبكة فروعها وانتشارها، خصوصا إذ علمنا بأن نصف كتلة النقد يتم تداولها حاليا خارج الجهاز المصرفي، كما لا تزال مشاركة البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية جد

[1]خير قدور ,الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين الإصلاح و الواقع رسالة ماجستير –غير منشورة – ,كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر ، الجزائر,سنة 2002/2003,ص23.

محدودة لكي تنافس القطاع العمومي، فالمستثمر الأجنبي لا يمكنه التعامل مع نظام مصر في عديم الفعالية إن التعاون والشراكة في المجال المصرفي، وخوصصة البنوك العمومية أمر ضروري، لما يلعبهالرأس المال الأجنبي في ديناميكية البنوك العمومية وجعلها أكثر فعالية وذات نشاط واسع ومدقق وفق مقاييس عالمية معمول بها.[1]

يمكن أن نشير إلى أن رأس المال الأجنبي إلى قسمين أساسيين: [2]

_رؤوس الأموال الرامية لتحقيق الإرباح وهي تولي أهمية كبيرة للسيولة المالية ويوظف هذا الرأسمال في السوق المالية (البورصات).

_رؤوس الأموال الصناعية وهي التي تخضع لإستراتيجية المواقع والأسواق وهو رأس المال الذي تحتاجه الجزائر ،ولا يمكن تعبئته ما لم يتم توفير الشروط لممارسة النشاط مع تقدير حظوظ النجاح بدقة، ولن يقبل هذاالرأسمال التعامل مع قطاع مصرفي عمومي يعتبر نفسه جزءا منالدولة.

بما أن المستثمر الأجنبي الذي يتوقع دخوله إلى الجزائر كمستثمر في القطاعات المختلفة، الإنتاجية والخدماتية منها، سيحتاج بدوره إلي مصارف كبرى توفر له الخدمات المتنوعة المحلية والدوليةومن المتوقع أن أي مشروع مصرفي جديد سيجد مجالا لتحقيق مردودية عالية تفوق بكثير ما هو وف في الأسواق الخارجية، وأن أول المستثمرين في القطاع البنكي سيحصل على أكبر حصة منها.

وذلك نظرا لما تملكه الجزائر من مؤشرات إقتصادية مريحة في الآونة الأخيرة نتيجة تحسن الوضعالسياسي والأمني والمتمثل في:

_سوق مصرفية مفتوحة على المنافسة الداخلية والخارجية.

_تشريعات اقتصادية حديثة ومستقرة 90/10 وتعديلاته... الخ.

_إجراء مجموعة ثانية من الحوافز والضمانات المقدمة للخواص سواء المحلي أو الأجنبيدون تمييز.

_تحسن المؤشرات الإقتصادية العامة و استقرارها في السنوات الأخيرة.

_قطاع مصرفي ينمو يتطور ويتنوع باستمرار و يخضع لعملية تحديث شاملة.

[1] قندوز فاطمة الزهراء - الإستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعيناترسالة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2001-2002

[2] محدادي محمد نور الدين – الجهاز المصرفي و إصلاحات نظام التمويل رسالة ماجستير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر,الجزائر,السنة الجامعية 2001–2002, ص121.

لقد أصبحت المصارف الجزائرية غير بعيدة عن المنافسة و أصبح بإمكان رؤوس الأموال الأجنبية التوصل إلى داخل القطاع المصرفي نظرا لصيغ التعاون الشراكة و الخوصصة التي تعتمدها السلطات المصرفية لتفعيل هذا القطاع، كما سمح قانون النقد و القرض بإنشاء بنوك خاصة (أجنبية أو محلية)، مما أدى إلى دخول العديد منالمصارف الدولية ذات القدرات العالية، مما يجعل البنوك العمومية فيموقف الدفاع عن النفس مع ضرورةالتقيد بالمقاييس الدولية للتعاملات المصرفية حتى تقدر علىمواجهة تحديات المنافسة.

لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن البنوك العمومية مازالت تسيطر على حصة الأسد في التمويلات الاقتصادية، وهذا قد يعود إلى أن البنوك الخاصة مازالت في طور الانطلاق و كذا لانتشارفروع ووكالات هذه البنوكالعمومية عبر كامل التراب الوطني.

إن سياسة الانفتاح المصرفي التي انتهجتها الجزائر تعمل على تنويع الخدمات البنكية وفق أساليب علمية محكمة تعمل بعناصر أساسية أهمها:[1]

_أنظمة مصرفية ومعايير سليمة و جديدة تنسجم بشكل عام مع الأنظمة المصرفية العالمية الحديثة ، وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدها القطاع المصرفي خلال الفترة الانتقاليةللاقتصاد الجزائري.

_قوانين و تشريعات تضمن الاستقلالية المطلقة للسلطات النقدية ومؤسساتها، عن السلطةالتنفيذية (الحكومة) الأمر الذي يساعد على انتهاج معايير اقتصادية حازمة تنسجم مع الأوضاعالاقتصادية.

رابعا:تشجيع إنشاء البنوك الأجنبية في الجزائر:

إبتداءا من صدور قانون 90-10 أصبح بإمكان المؤسسات المالية و البنوك الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وقد حدد النظام رقم 93/01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية و من بين الشروط المذكورة ما يلي[2]:

_تحديد برنامج النشاط.

_الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.

_القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

كما أكد هذا القانون على ما يلي[3]:

[1]محمد بن بوزيان – فتحي بلدغم – التحرير المالي و البنكي والتنمية الاقتصادية – المتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق – جامعة تلمسان.الجزائر. يومي 29.30 سبتمبر 2024. ص7.

[2]طاهر الطرش – تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثانية – الجزائر 2023.ص203

[3]قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض المادة 144 - المؤرخ في 14 أفريل 1990 – الجريدةالرسمية للعدد 16.ص5.

_أنه لا يمكن فتح تمثيل لمصرف أو مؤسسة أجنبية إلا بترخيص ممنوح من قبل مجلس النقد و القرض و يشترط في ذلك أن يخضع الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل أي تمكين الرعايا الجزائريينبفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية في الخارج.

_ينبغي أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركاتمساهمة.

_أن يكون رأس مال هذه المؤسسات المالية و البنوك يساوي على الأقل المبلغ الذي يتم تحديده من طرفالمجلس بموجب قرار يصدره هذا الأخير انطلاقا من الصلاحيات المخولة له في إطار قانون النقد و القرض و لاسيما المادة 45 منه المحددة لصلاحية المجلس في الترخيص بإنشاءالبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية.

_ينبغي على هذه الوكالات قصد الحصول على الترخيص بممارسة النشاط المصرفي في الجزائر أن تقدم للمجلس برنامج العمل وكذا الإمكانيات المالية و المهنية إضافة إلى قائمة المسيرين والنظام الداخلي المعمول به.[1]

_يمكن سحب هذا الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض في الحالات التالية[2]:

بطلب من البنك أو المؤسسة المالية.

في حالة عدم استيفائها لشرط من الشروط التي منح الاعتماد على أساسها.

إذا لم تستغل هذا الاعتماد لمدة 12 شهرا.

إذا توقفت المؤسسة عند النشاط لمدة 6 أشهر.

ففي ظل المحيط الدولي الجديد و عولمة النظام المالي و تحرير التجارة والخدمات المالية لا بد منالتعامل مع المصارف و الشبكات البنكية العالمية للاستفادة منها، ويتم ذلك بالإسراع في الإصلاحات ورفع العراقيل الإدارية ، النقدية والمالية كما يؤدي فتح القطاع البنكي و المصرفي على المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى إعادة هيكلة وتنظيم القطاع تدريجا ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاعقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات.

أما في سنة 1995 فقد سجل النظام المصرفي خلق عدة مؤسسات مالية,التي ولا تزال ناشطة منها:

_إنشاء صندوق وطني للسكنCNL

_إنشاء شركة إعادة التمويل العقاريSRH

_إنشاء صندوق ضمان القروض العقاريةCGCI

_إنشاء صندوق أموال ضمان الترقية العقاريةCFGPI

_صندوق ضمان الأسواق العامة. CGMG

[1]بورزامة الجيلالي – أثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات – رسالة ماجستير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر .سنة2001.

[2]محمد بن بوزيان – فتحي بلدغم–مرجع سبق ذكره,ص52.

و تماشيا مع إنشاء هذه الصناديق و المؤسسات المالية منذ 1995 ظهر عدد كبير من المؤسسات الماليةالخاصة محلية منها أو أجنبية) ، و التي سمحت في بداية الأمر بمتابعة التطورات الحاصلة فيالساحة الاقتصادية الجزائرية و ظهور مكاتب تمثيل لها في الجزائر تتمثل هذه البنوك فيما يلي: [1]

❖ البنوك العمومية وهي:

_البنك الوطني الجزائريBNA

_البنك الخارجي الجزائري– BEA

_القرض الشعبي الجزائريCPA

_بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADK

_بنك التنمية المحلية BDL

_الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP

وقد أصبح CNEP بنكا من خلال النظام رقم : 01/97 المؤرخة في 6 أفريل 1997 و أصبحبإمكانه القيام بكل الوظائف التقليدية للبنوك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنوك كلها كانت موجودة قبل صدور قانون 90/10 الذي أعاد تأهيلهاوفق نمط اقتصاد السوق معتمدا على تحقيق المردودية والفعالية المصرفية.

و تتمثل البنوك المعتمدة للنشاط وفقا لقرار بنك الجزائرفي: بنك الجزائر الخارجي و البنك الوطنيالجزائري و القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية المحلية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوقالوطني للتوفير والاحتياط (كناب–بنك) و بنك البركة الجزائري و سيتي بنك الجزائر (فرع بنك) و المؤسسة العربية المصرفية –الجزائر و نتيكسيس الجزائر و سوسيتي جينرال الجزائر و البنك العربي الجزائر (فرع بنك) و بي آن بي باريبا –الجزائر و ترست بنك –الجزائر و بنك الاسكان للتجارة و التمويل –الجزائر– و بنك الخليج – الجزائر و فرنس بنك –الجزائر و "آتش آس بي سي – الجزائر" (فرع بنك) و مصرف السلام – الجزائر.

أما المؤسسات المالية فهي بعدد تسعة (9) وهي شركة إعادة التمويل الرهني و الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (سوفيناس شركة ذات أسهم) و الشركة العربية للإيجار المالي و المغاربية للإيجار المالي – الجزائر و سيتيلام الجزائر و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والشركة الوطنية للإيجار المالي و شركة إيجار ليزينغ الجزائر و شركة مؤسسة الجزائر إيجار.[2]

تمارس هذه البنوك نشاطها في الجزائر، بصفة عادية وهي الآن في طور التوسع والانتشار نتيجةلتهيئة المحيط المصرفي تدرجيا.

---

[1]غويني العربي واقع وآفاق الاستثمار في الدول العربية دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ,سنة 2000/2001, ص255–256–257.

[2]https://www.aps.dz/ar/economie/53070-20-916-05-2024_على 15:05 تاريخ الدخول الى الموقع

إن هذا القدر المقبول من البنوك والمؤسسات المالية وخاصة الأجنبية منها، قادرة على توفيرالخدمات الضرورية للزبائن وتنويع المنتجات، وهو أمر ضروري لخلق منافسة شريفة في السوق المصرفية.

المبحث الثالث: تأثير خوصصة البنوك العمومية على المخاطر في القطاع المصرفي

تمثلالمخاطربالبنوكجزءاًرئيسياًمنالعملالمصرفي،وتعتبرمنالموضوعاتالهامةالتيتستحوذعلىاهتماماتالأكاديميينوالممارس ينعلىحدسواء،نظراًلأنكفاءةالبنكفيإدارةالمخاطرالماليةوالمتمثلةفيمخاطرالائتمانومخاطرالسيولةوكفاءةاستخداماتالأموالينعك سعلىأداءالبنوكبشكلمباشر،وإنالنجاحفيالاحتفاظباستثماراتجيدةيتوقفعلىتخفيضحجمالمخاطرالائتمانيةوالقدرةعلىتوفيرالس يولةلمواجهةالالتزاماتالمتوقعةوالمفاجئة.

فمنخلالالأهميةالكبيرةالتيتلعبهاالبنوكفيأياقتصاد؛فالبنوكالجزائريةالعموميةلهاذاتالأهميةفيالاقتصادالوطني ؛وتعدإدارةالمخاطرالمصرفيةمناهمالإداراتالتيعلىالبنوكالرفعمنكفاءتهافكفاءةإدارةالمخاطرالمصرفيةوسيلةمناجلتحقيقأهدا فالبنوكوذلكمنخلالالتنبؤبالمخاطرالمستقبليةومواجهةالخطر.

المطلب الأول: مخاطر القطاع المصرفي

اولا:تعريف المخاطر:منالمعروفأنأيقراراللاستثماريرافقهشيءمنعدم التأكدبشأنالنتائجالمحققةمنذلكالقرار؛وان التأكدهيعدممعرفةماالذيسيحدثفيالمستقبلبضبط؛وانعدمالتأكدموجودفيغالبالأمورالتييقومبهامدراءالمالية،بسببعدممعرفتهما لدقيقةبالتغيراتالتيستحدثمثلقوانينالضريبة؛طلباتالزبائن؛معدلاتالفائدة[1].

يمكنتعريفالمخاطربشكلعاملانهأيحدثمنشانهان يحول دون

تحقيقالمؤسسةلأهدافهاجزئياوكليا؛ويقاسذلكبارتفاعاحتمالاتالانخفاضفيقيمةالأصولالماليةاوالمعنويةأو

الماليةبسببعواملغيرمتوقعةقابلةلتغيربشكلموضوعي[2].

ثانيا:المخاطر المصرفية:

المخاطرالمصرفيةموجودةبشكلموضوعيوهذهالمخاطرتنشأمنجميعالأعمالالتيتديرهاالبنوك,المخاطرالتيتواجههاالبنوك أثناءتشغيلهاتتضمنالعمليةبشكلرئيسيلمخاطرالائتمان؛المخاطرالتشغيلية؛لمخاطرالسيولة؛لمخاطرالسوق؛المخاطرالقانون ية؛لمخاطرالسمعة,ولمخاطرالمنطقةالجغرافية.[3]

ثالثا:أنواع المخاطر المصرفية:تتعددالمخاطرالمصرفيةوهناكنوعانمنالمخاطر؛المخاطرالتقليديةوالمخاطرالالكترونيةوفيمايليأهمهذهالمخاط ر:[4]

الجدول رقم V :أنواع المخاطر المصرفية

نوعالمخاطر	المؤشراتالمستخدمةفيالقياس

[1].د.عدنافتايةالنعيمي؛د.اسامةعزميسلاود.شقرينوريموسى .مداخلة بعنوان الادارةالمالية بينالنظريةوالتطبيق. عمان.دارالمسيرة, سنة2017, ص25.

[2] باباحمدعبدالمجيد.كفاءةادارةالدخاطرفيالبنوك التجاريةالجزائرية . جامعةاحمددرايعيةادرارالجزائر : جامعةادرارالجزائر.سنة2021.ص134.

[3]احمدالطيبي, عبدالقادريحياوي.مجلة الاقتصاد والمالية, المجلد10,العدد01, جامعةاحمددرايعيةادرار,الجزائر.سنة2024,ص85.

[4]مقاللزناقيبشير؛غربيصالح؛معاريفمحمد, مجلةالتنويعالاقتصاديجامعةبالحاجبوشعيبعين تموشنتالجزائرالعدد02, ص25.

المخاطرالائتمانية	-صافيأعباءالقروض / اجماليالقروض _مخصصالديون المشكوك فيتحصيلها / إجماليالقروض -مخصصالديون المشكوك فيتحصيلها / القروضالتياستحقتولدتسدد
مخاطرسعرالفائدة	_الأصولالحساسةتجاهسعرالفائدة / إجماليالأصول _الخصومالحساسةتجاهسعرالفائدة / إجماليالخصوم _الأصولالحساسة/الخصومالحساسة.
مخاطرأسعارالصرف	-المركزالمفتوحفيكلعملة / القاعدةالرأسمالية. _إجماليالمراكزالمفتوحة / القاعدةالرأسمالية.
مخاطرالتشغيل	-إجماليالأصول / عددالعاملين _مصروفاتالعمالة /عددالعاملين
مخاطررأسالمال	-حقوقالمساهمين/إجماليالأصول -الشريحةالأولى منرأسالمال / الأصولالمرجحةبأوزان المخاطرة _القاعدةالرأسمالية /الأصولالمرجحةبأوزان المخاطرة

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على مقال زناقي بشير

رابعا:آليات إدارة المخاطر:بصفةعامةيمكنتصنيفآلياتالمتبعةلإدارةالمخاطرإلىأربعةآلياترئيسيةوهي:[1]

_تجنبالخطر :ويقصدبهالابتعادعنالخطرولكنهذهالطريقةقدتفوتفرصةللتقدموالرقي؛لذالايجبتجنبالخطرإلافيحالةتجنبه قبلوقعهاوتعذرمواجهته.

_تقبلالخطر :ويقصدبهقبولالخطروالنتائجالمتًتبعةعنه إماقصراأوطواعيةأوجهلا.

_تحويلالخطر :ويقصدبهنقلالخطرإلىجهاتأخرىمثلتحويلالعملأوجزءمنهإلىجهاتأخرىلتقومبتنفيذهاونقلهعنطريقالتامين.

تخفيضالخطر :وتستخدمهذهالآليةغالبافيالأخطارالاقتصاديةالطبيعيةويقصدبهاتقليلالشعوربظاهرةعدم التأكدالناتجعناتخاذالقرارات؛ويخفضالخطرباستخدامأدواتالرقابةالمناسبةمعاخذالتدبيراتاللازمةلذلك

_تخفيضالخطر :وتستخدمهذهالآليةغالبافيالأخطارالاقتصاديةالطبيعيةويقصدبهاتقليلالشعوربظاهرةعدم التأكدالناتجعناتخاذالقرارات؛ويخفضالخطرباستخدامأدواتالرقابةالمناسبةمعاخذالتدبيراتاللازمةلذلك.

خامسا:مفهوم إدارة المخاطر البنكية:عرفتهالجنةCOSO سنة2004 فيتقريرهابأنهاعمليةتنفيذبواسطةمجلسالإدارةالمنظمة,والإدارة؛وكلالأفرادلتطبيقالإستراتيجيةالموضوعةعبرالمؤسسةوالم

[1]الدائمالطيبيوسفالحاج.دورإدارةالمخاطربكلياتالخليجللعلومالإداريةوالانسانيةفيالحدمنجائحةكورونا علىالتعليمالجامعي. مجلة إدارة المخاطر والأزمات.المجلد3. العدد1. 30مارس2021. ص7.

صممةلتحديدالأحداثالمحتملةالتيربماتؤثرعلىالمؤسسةوإدارةالمخاطر ؛لكييكونضمنالمخاطرالمقبولةوتأكيدمعقولبالنسبةلل إنجاز ؛أيأنهاجميعالتدابيروالترتيباتالإداريةالتيتهدفإلىحمايةأصولوإرباحالبنكوذلكمنخلالالتقليلمنفرصالخسائرالمتوقعةسوا ءتلكالناتجعنالطبيعةأوالأخطاءالبشريةاوالأحكام القضائية[1].

سادسا:اهدافإدارةالمخاطرالبنكية:مناجلالفهمالحقيقيلإدارةالمخاطرلابدلنامنمعرفةالأهداف التيتسعىلهاالبنوك منخلال هاتهالإدارةحيثتتمثلأهدافإدارةالمخاطرالبنكيةفيمايلي[2]:

_المحافظةعلىأصولكافيةلحمايةمصالحالمستثمرينالمودعين والدائنين.

_تعزيزالرقابةوأحكامالسيطرةعلىالمخاطرالتيترتبطبالأوراقالمالية,والقروضوغيرهامنأدواتالاستثمار.

-تحديدالحلالأمثللكلنوعمنأنواعالمخاطروعلىجميعمستوياتها.

-العملالمستمرعلىالحدمنالخسائروتقليلهاإلىاقلمستوىممكنمنخلال الرقابةالدائمةوالآنيةاومنخلالنقلهاإلىجهاتأخرى.

-العملعلىإعدادد راساتدوريةوذلكقبلالخسائرأوبعدهاوذلكمناجلالتقليل من الخسائرالمحتملةمعتعيناية مخاطر يجبالسيطرةعليها.

-حمايةالاستثماراتوذلكمنخلالالرفعمنقدرتهاالدائمةعلىزيادةالأرباحرغمإمكانيةحصولخسائرعارضة.

-

ترتبطإدارةالمخاطربالتخطيطمناجلاستمراريةالعملوكماأنهماعمليتينمترابطتينبعضهماالبعضولايمكنفصلهماحيثأنعمليةإد ارةالمخاطرتوفّرالكثير منالمدخلاتلعمليةالتخطيطمناجلالتسييرالحسنللعمل.

-تعملإدارةالمخاطربإصدارتقاريردوريةبخصوصحجمالمخاطرالتييمكنأنيتعرضلهاالاستثمار.

-إدارةالمخاطرتكونقبليةوبعديةومتزامنةمناجلتجنبالمخاطرقبلوقوعهاوالتعاملمعهافيحالةحدوثهافعلامنخلال تحويلهاأوتحملهاثماتخاذالتدابير المناسبة.

سابعا: أنواعالمخاطرالبنكية:يمكنتقسيمالمخاطرإلى نوعين وهماالمخاطرالنظاميةوهيالتيتنشأمنالاقتصادالكليمثلالتغيراتالاقتصاديةوالسياسيةوالاجتماعيةوالتضخم .... الخ؛أماالمخاطرغيرالنظاميةوهيالمخاطرالخاصةبالمؤسسةأوالصناعةوهناكمنيصنفهاإلىثلاثةأنواعوفيمايليالشكلالذييوض حالأنواعالثلاثة[3]:

[1] حاجقويدرقورينوأبوبكرالصديققيداونوعمرعبو. مساهمةالتدقيقالداخليفيإدارةالمخاطرالمصرفيةفيظلالمعاييرالدولية للتدقيقالداخليوقواعدالسلوكالمهنيدراسةميدانيةللبنوكالجزائرية. مجلة الباحث. سنة2019. ص420.

[2] الدائمالطيبيوسفالحاج.مرجع سبق ذكره.ص10.

[3] بنمعمرعليوجيلاليعمير .إدارةالمخاطرفيالبنوكومواجهةأزمةفيروسكورونا الجزائر نموذجا. مجلة التراث. سنة2021. ص166.

شكلرقم II :أنواعالمخاطرالبنكيةالغيرالنظامية

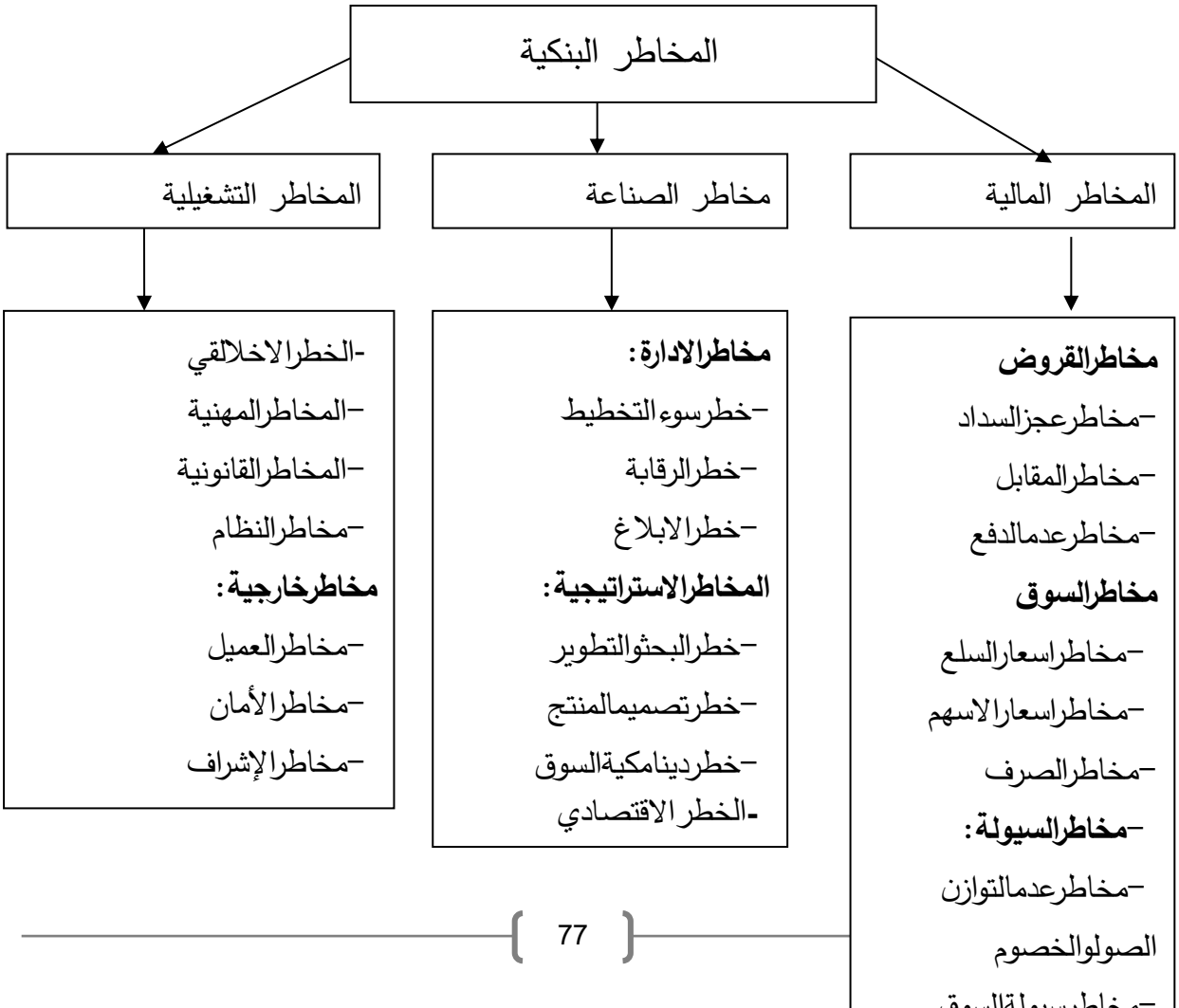

المصدر : باباأحمدعبدالمجيد ؛مذكرةتخرجلنيلشهادةدكتوراجامعةأحمددرايعيةأدرارالجزائر

تنقسمالمخاطرالمصرفيةالنظاميةإلىثلاثةأنواعكماهومبينفيالشكلالسابقوهي:

1_المخاطرالمالية :وتظمالمخاطرالماليةثلاثةأنواعمنالمخاطر:

_مخاطرالقروض :

وتتمثلمخاطرالقروضفيالعجزعنالسدادأوعدمالقدرفيالوفاءبديونالمودعين؛ومخاطرعدمالاستطاعةفيدفعمقابلمايستحقهالدائنين أوالوفاءبمستحقاتالمدنينوالمتمثلةفيمخاطرعدمالدفع.

_مخاطرالسوق:وتضممخاطرتقلبأسعارالسلعومخاطرتذبذبأسعارالأسهمومخاطرسعرالصرف

_مخاطرالسيولة :وتنتجعنمخاطرعدمالتوازنفيالأصولمقابلالخصومومخاطرسيولةالسوقالمالية

2_مخاطرالصناعة :وتضمنوعينمنالمخاطروهي:

_مخاطرالإدارة :

وتتمثلفيمخاطرسوءالتخطيطفيمعالجةالمخاطرالتيتواجهالمؤسسةومخاطرالرقابةعلىالخططالمتخذةمناجلمواجهةالخطروالإبلاغعنالاختلالالذييشوبتنفيذالقراراتالتيمنشانهاالحدمنالمخاطر.

_المخاطرالإستراتيجية :وتشملمخاطرالبحثوالتطويروخطرتصميمالمنتجأوالخدمة؛خطرديناميكيةالسوق والخطرالاقتصادي.

3_المخاطرالتشغيلية :وتعتبرمنأهمالمخاطرالمعاصرةوتضم:

_الخطرالأخلاقي :والمتمثلفيعداحتراماالأخلاقالمهنيةمثلإفشاءالسرالمهنيعدماحتراماالسلمالإداري ....الخ.

_المخاطرالمهنية :والمتمثلفيالصعوباتالتييواجهاالعنصرالبشريفيأداءمهامهالمرتبطةبه.

_مخاطرالنظام :مثلصعوبةالتأقلممعالنظام الخاصبالمؤسسةأوالتطوراتفيالأنظمةمناجلمواكبةالعولمةالإدارية.

_مخاطرخارجية :وتشملمخاطرالعميلوالصعوبةفيالتعاملمعهومخاطرالأمان ومخاطرالإشرافيحالةالمناولة وغيرها.

ثامنا:أهمية إدارة المخاطر المصرفية: هناكأهميةكبيرةلإدارةالمخاطرفيالمصاريفبالنسبةللمودعينوالمساهمينوالعاملين فيالمصارفبالنسبةللمودعين تعملإدارةالمخاطرعلىالحدمنالمخاطروتجنبهاوتقبلهاحتىلاتؤثرعلىأموالالمودعين؛وبالنسبةللمساهمينتؤديإلىزيادةالعائدمن الاستثمارات؛وبالنسبةللعاملين

فيالمصاريفتضمنلهمالمحافظةعلىوظائفهم؛فالهدفالرئيسيلهؤلاءكلهمهواستمرارنموالمصرفوتحقيقهلأرباحوانيكونلهكفاي ةفيرأسالمالتتلاءممعاحتياجاته[1].

تتمثلأهميةإدارةالمخاطرالمصرفيةفيحمايةالبنوك

منالأخطارالغيرالمتوقعةوغيرهامنالمخاطرالروتينيةواليوميةفالعائدالمترتبعنقضاءساعةفيإدارةالمخاطريؤديإلىعائدأكبرمما قدتحصلعليهالمؤسسةفيقضاءساعةفيالبحثعنفرصجديدة،وتكونأكثرفائدة

للعمل؛وذلكلانالإدارةالجديدةللمخاطرتتعاملمععواملميمكنالتحكمفيهاوبالتاليالمساعدةفيتحقيقعائدأكبر.[2]

المطلب الثاني: تحليل تأثير خوصصة البنوك العمومية على المخاطر في عدة بنوك

لإجراء هذه الدراسة إلى تحليل إدارة المخاطر ر خلال الفترة 2019-2021، مع التركيز على مخاطرالسيولة ومخاطر الائتمان.حيث اخذنا نفس العينة السابقة من البنوك التي كانت ولا زالت جاهزة للخوصصة.

الجدولرقم V :نسبة المخاطر المصرفية في البنوك المستهدفة

البنوك	السنوات	مخاطر السيولة	مخاطر القروض
البنك الوطني الجزائري BNA	2019	64.70	71.42
	2020	31.81	33.33
	2021	61.11	50
القرض الشعبي الجزائري CPA	2019	29.41	44.44
	2020	25	33.33
	2021	50	43.75
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	2019	53.84	65.51
	2020	25	33.33
	2021	63.51	57,14

[1] د .عبدالمطلبعثمانمحموددليلود .إسماعيلمحمدأحمدشبو .أهميةكفاءةإدارةالمخاطرفيتقويمأداءالماليوالاداريبالمصارف التجارية " دارسةحالةمصرفالمزارعالتجاري.المجلةالعربيةللنشرالعلمي،سنة2021. ص136.

[2] حاجقويدرقورينوأبوبكرالصديقيداونوعمرعبو.مرجع سبق ذكره.ص17.

الوحدة:%

المصدر: منإعدادالباحثبالاعتمادالقوائم المالية للبنوك المأخوذة من المواقع الالكترونية لهذه البنوك

منخلالاستقراءالجدولأعلاه يلاحظ أن:

سنة 2019 جاءبنك BNA كأكبربنكعليهالتخفيضفيمخاطرالسيولةومخاطرالقروضحيثكانتالنسبعلىالتوالي % 64.70 و % 71.42 وهينسبمرتفعةجدا؛وجاءبعدهابنكالتنمية الفلاحية والريفية BADR بنسبةتخفيضشبه مماثلةفيمخاطرالسيولةوكانت % 53.84 ومتقاربةجدافيمخاطرالقروض % 65.51 علىالتوالي .وجاءفيالأخيربنك القرض الشعبي الجزائري CPA حيثجاءتنسبالتخفيضفيمخاطرالسيولةوالقروضعلىالتوالي لهذهالسنة % 29.41 و % 44.44وهينسبمقبولةمقارنةبحجمالتخفيضاتفيالمخاطربالنسبةلبقيةالبنوك العمومية.

إمافيسنة 2020 شهدجميعالبنوك تحسنفيإدارةالمخاطرالمصرفيةمنحيثمخاطر السيولة ومخاطر القروض فقدانخفضتالنسبتقريباإلىالنصفمقارنةبسنة 2019

لمخاطرالسيولةومخاطرالقروضفقدجاءتاعلينسبةتخفيضمناجلالوصلإلىكفاءةإدارةالمخاطرللبنكين BADRو CPA بنفسالنسبةللتخفيض بالنسبة لمخاطر السيولة وهي % 25 .أمامخاطرالقروضفقدجاءت الثلاثبنوكبنفسالنسبة،وجاءتالنسبة% 33.33 .

أمابالنسبةلسنة 2021 فقدشهدتنسبللتخفيضفيمخاطر السيولة ومخاطر القروضمناجلوصلإدارةالمخاطرإلىالكفاءةفيالبنوكالعموميةارتفاعمقارنةبسنة 2020 وجاءتمماثلةلسنة 2019 تقريبافقدكانتأعلىنسبةلبنك BADR بنسبةلمخاطرالسيولةومخاطرالقروضوكانتالنسبعلىالتوالي % 63.15 و 57.14 %واقلنسبةكانتلبنك CPA ولمخاطر القروض والسيولةوجاءتالنسبتوالتُ % 50 و% 43.75 .

خلاصة الفصل:

الكفاءةهيالاستغلالالأمثللمواردالمتاحةمناجلتحقيقأهدافأي

مؤسسة؛أماإدارةالمخاطرالمصرفيةهيالتيتساعدفيالتنبؤبالمخاطرالمستقبليةوالتحضير لهامناجلالتقليلمنأثارهامنخلال تقبلهاآونقلهاأوالتخفيفمنأثارهاالسلبية.

أماقياسكفاءةإدارةالمخاطرالمصرفيةفهيتحددمستوىهذهالإدارةمقارنةبإدارةالبنوك الأخرىمناجلالرفعمنكفاءةالمصرف؛

أنالاستثمار الأجنبيالمباشر انجذب إلى الجزائر بعد صدور قرارات الخوصصة في البنوك وذلك للتسهيلات الممنوحة بعد قانون النقد والقرض والقوانين التي جاءت بعده وذلك من اجل جذب الاستثمار الأجنبي،

فالمؤسساتالكفؤةتسعىإلىالاستمراريةفيالصدارةمنخلالتطويرالأساليبوالتقنياتمناجلالرفعمنكفاءةإدارةالمخاطر ؛أماالبنوكالغ ير الكفؤةتسعىجاهدةإلىاللحاقبالبنوكالكفؤةمنخلالالسعيإلىتغييرالاستراتيجياتوالمناهجالمتبعةومواكبةالتطوراتالمسارعة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

جاءت الخوصصة بدفعة قوية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية في ثمانينات القرن الماضي وتزامنا مع أزمة الريع النفطي، وقد برزت بشدة حين عانت الدول النامية والتي في طريق النمو من أزمة المديونية الخارجية والانخفاضالشديد في أسعار السلع التصديرية وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع أسعار الفائدةوخلل موازين المدفوعات الخارجية وازدياد الفقر.لهذه الأوضاع اضطرت الدول إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها على معالجة ترديالأوضاع الاقتصادية من خلال تنفيذ برامج الخوصصة.

وموضوع الخوصصة في القطاع البنكي يكتسي طابع خاص ذو حساسية أكبر من القطاعات الأخرى لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك العمومية في مجال التنمية والإصلاح الاقتصاديخاصة في ما يتعلق في إدارة الأزمات.والجزائر كغيرها من دول العالم، وفي ظل هذه التغيرات، فان النظام المصرفي الجزائري يجد نفسه مجبرا على رسم استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية، خاصة فيما يتعلقبتنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية، ولهذا فان البنوك العمومية مطالبة بوضع خططوسياسات تمكنها من الصمود والتأقلم والمواجهة من خلال الخوصصة والاندماج، لأنه ورغم كل لإصلاحات التي قامت بها الجزائر في القطاع المصرفي ومنذ استقلالها إلا انه لا يزال يعاني من إحباط في طرق التسيير السابقة، وعليه فإن تبني سياسات الخوصصة يمكن أن يحسن أداء المنظومة المصرفية. ولهذا كان للخوصصة والاندماج آثار عديدة وعلى عدة جوانب خصوصا ما تعلقبالجانب الاقتصادي.

وحسب الدراسة التي تمت توصلنا إلى عدة نتائجوتوصيات نذكرها كما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات

توصلنا من خلال دراستنا إلى الإجابة على الفرضيات المطروحة في المقدمة العامةوالتي نوضحها كما يلي:

- من خلال الدراسة استطعنا تأكيد الفرضية الأولى، والتي مفادها أن خوصصة البنوك العمومية الجزائرية سوف يؤثر على كفاءة النظام المصرفي الجزائري من خلال تحسينه وتطويره، ذلك أن نتائج البحث بينت أن هناك الكثير من الآثار الايجابية لخوصصة البنوك العمومية على البنوك الجزائرية، سواء من ناحية الآثار الايجابية المتوقعة على الاقتصاد وعلى التمويل وعلى الجهاز المصرفي بحد ذاته.وبالرغم من ذلك فان هناك مخاوف وتوقعات حول بعض الآثار السلبية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها على البنوك تتعلق بتضارب الأهداف والأوضاع الاقتصادية بين البنوك العمومية والبنوك الأخرى، ناهيك عن فقدان فرص العمل، وكذلك مشاكل تعثر البنوكالكبيرة التي تؤدي إلى مشاكل في الاقتصاد ككل.

- واستطعنا والتأكد من صحة الفرضية الثانية، حيث أنها تؤدي عمليات الخوصصة إلى وجود كيانات كبيرة تساهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيزه.
- أما عن الفرضية الثالثة، فهي صحيحة وذلك بأنه بعد عملية الخوصصة فانه سيتم تبادل الخبرات بين البنوك وبذلك سيؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تواجه البنوك لأنها ستصبح أكثر كفاءة.

نتائج الدراسة:

- نظرا للأهمية الكبرى التي يتمتع بها الجهاز المصرفي، فيجب تكييفه مع كل التغيراتوالظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق، والذي يستدعى رفع القيود الحكومية على نشاطاته وتصرفاته.
- من أهم أسباب التحول نحو خوصصة البنوك العمومية ، السياسات الاقتصادية الحديثة التي بدأت تنتشر وتتوسع بشكل كبير، خاصة ما تعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والتي كان الهدف منها هو تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء.
- للخوصصة العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها نقل الملكية .ويتوقف نجاح الخوصصة المصرفية إلى حد كبير على القائمين به وعلى المتولين مسؤوليته وعلى كفاءة ومهارة المشرفين عليهما وما يتطلب ذلك من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة.
- إن خوصصة البنوك العمومية تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، كما تؤدي إلى تطوير وظائف البنوك التقليدية، وزيادة قدرة البنك على التنويع في مجال الخدمات المصرفية من خلال تنويع مصادر التمويل والتنويع في مجال الاستثمار.
- إن تطبيق الخوصصة مع بنوك أجنبية يساعدها على الحصول على التقنية، وإيجادمصادر خارجية للتمويل، وضمان التسويق الخارجي للبنوك.
- في خطوة تعتبر جد مهمة، ونظرا لعدة اعتبارات، فان المشرع الجزائري ومن خلال التشريعات والقوانين الصادرة في هذا المجال وبعد عدة إصلاحات، قرر التخلي عن القطاع العام وفتح المجاللانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ويبدو أن الحكومة قررت بعد عدة خطوات برنامجا لخوصصة البنوك العمومية أكثر طموحا وأكثر جدية من مساره السابق الذي بدأ منذ 2001 ، إذا اعتبرنا أن المشكل الجوهري في وقف المسار هو الأزمة المالية العالمية، كما أن نياتها في البدء في مشروع لخوصصة البنوك العمومية يعطي تنافسية أكبر لدى البنوك الأخرى لتحسين وضعياتها المالية لمقاومة الخوصصة وإيجاد مكان لها في السوق المصرفي الجزائري.
- كما أن آفاق خوصصة البنوك العمومية تبقى مرتبطة بمدى تجذر القناعة السياسية في جدوى تركيز اقتصاد السوق وفي تحقيق الخوصصة دون التمسك بفكرة تواجد الدولة وبكل قوة في البنوك العمومية مما يغير في فلسفة وأهداف خوصصة البنوك العمومية يجعل منها سياسة ترمي إلى تدعيم البنوك العمومية والتحسين من أدائها وكفاءتها.

التوصيات المقترحة:

- عدم الاعتماد المطلق على عملية الخوصصة ، بوصفها المصدر الوحيد للتمويل بعد تقلص مصادر الإقراض المختلفة، بل البحث عن بدائل محلية مثل تطويرالصادرات التقليدية من السلع والخدمات.
- قبل الشروع في تطبيق التحول نحو الخوصصة والاندماج، على الدول الحرص على القيام بالدراسات المناسبة لتشخيص الانعكاسات المحتملة على اقتصادياتها، لأن فشل أي تجربة فسوف يتحمله الاقتصاد الكلي، وبذلك على الدولة ضمان أن يكون المالك الجديد يتميز بمركزمالي قوي وإدارة محترفة.
- عدم المبالغة في بيع البنوك العمومية التي تعتمد عليها الدولة، بل نوصي بإبقاء بنوك عموميةترجع إليها الدولة في حالة حدوث أي أزمات أو كوارث.
- إصدار قوانين تمنع الاحتكار، وتمنع سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي، وتطبق أحكامهاعلى عمليات الخوصصة باتخاذ الإجراءات اللازمة.
- التدرج في طرح البنوك للخوصصة ، وان لا تتم بشكل مكثف، وأقصد بذلك أن تكونهناك فترة كافية بعد أي عملية خوصصة حتى تظهر نتائجها، ومن ثم تتمكن الدولةمن الخروج باستراتيجيات جديدة في الخوصصة التالية سواء من حيث طريقةوأسلوب الطرح، أو من حيث فرض شروط جديدة للمستثمرين.
- اتخاذ التدابير اللازمة والنظم التشريعية المواتية لامتصاص الآثار السلبية للخوصصة والاندماج خاصة آثارها على العمالة، الحماية للأجراء الذين يمكن أن يمسهم التسريح أو التقاعدالمبكر.
- دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال خوصصة البنوك ، من اجل أخذ الدروس من التجارب الناجحة للاستفادة منها لاكتشاف نقاط القوة، وكذلك التجارب الفاشلة المعرفة أسباب فشلها، وهذا دون إهمال المقارنة في مجال البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومدىتقدم الجهاز المصرفي في البنوك محل التجربة.
- ضرورة تطوير الأسواق المالية حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية، كما يجب أن تتمعمليات الخوصصة بكل شفافية وبإستراتيجية وخطة واضحة المعالم.
- حسن استخدام عوائد الخوصصة من قبل الحكومة، وذلك بتحديد أهداف مسبقةللعوائد التي يمكن أن تجنيها الدولة، مثل معالجة مشكلة الديون الخارجية، أو القيام باستثماراتمحلية، أو توضع كاحتياطي لمواجهة الظروف الطارئة.

_التدرج في طرح البنوك للخوصصة ، وان لا تتم بشكل مكثف، وأقصد بذلك أن تكونهناك فترة كافية بعد أي عملية خوصصة حتى تظهر نتائجها، ومن ثم تتمكن الدولةمن الخروج باستراتيجيات جديدة في الخوصصة التالية سواء من حيث طريقةوأسلوب الطرح، أو من حيث فرض شروط جديدة للمستثمرين. اتخاذ التدابير اللازمة والنظم التشريعية المواتية لامتصاص الآثار السلبية للخوصصة والاندماج خاصة آثارها على العمالة، الحماية للأجراء الذين يمكن أن يمسهم التسريح أو التقاعدالمبكر.

_دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال خوصصة البنوك ، من اجل أخذ الدروس من التجارب الناجحة للاستفادة منها لاكتشاف نقاط القوة، وكذلك التجارب الفاشلة المعرفة أسباب فشلها، وهذا دون إهمال المقارنة في مجال البيئة الاقتصادية والاجتماعية ومدىتقدم الجهاز المصرفي في البنوك محل التجربة.

_ضرورة تطوير الأسواق المالية حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية، كما يجب أن تتمعمليات الخوصصة بكل شفافية وبإستراتيجية وخطة واضحة المعالم.

_حسن استخدام عوائد الخوصصة من قبل الحكومة، وذلك بتحديد أهداف مسبقةللعوائد التي يمكن أن تجنيها الدولة، مثل معالجة مشكلة الديون الخارجية، أو القيام باستثماراتمحلية، أو توضع كاحتياطي لمواجهة الظروف الطارئة.

_في خطوة تعتبر جد مهمة، ونظرا لعدة اعتبارات، فان المشرع الجزائري ومن خلال التشريعاتوالقوانين الصادرة في هذا المجال وبعد عدة إصلاحات، قرر التخلي عن القطاع العام وفتح المجاللانتقال إلى اقتصاد السوق.

_ويبدو أن الحكومة قررت بعد عدة خطوات برنامجا لخوصصة البنوك العمومية أكثر طموحا وأكثر جدية من مساره السابق الذي بدأ منذ 2001 ، إذا اعتبرنا أن المشكل الجوهري في وقف المسار هو الأزمة المالية العالمية، كما أن نياتها في البدء في مشروع لخوصصة البنوك العمومية يعطي تنافسية أكبر لدى البنوك الأخرى لتحسين وضعياتها المالية لمقاومة الخوصصة وإيجاد مكان لها في السوق المصرفي الجزائري.

كما أن آفاق خوصصة البنوك العمومية تبقى مرتبطة بمدى تجذر القناعة السياسية في جدوى تركيز اقتصاد السوق وفي تحقيق الخوصصة دون التمسك بفكرة تواجد الدولة وبكل قوة في البنوك العمومية مما يغير في فلسفة وأهداف خوصصة البنوك العمومية يجعل منهاسياسة ترمي إلى تدعيم البنوك العمومية والتحسين من أدائها وكفاءتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

1. مجيد،ضياء،الخصخصةوالتصحيحاتالهيكلية، مصر :مؤسسةشبابالجامعة، 2008 م.
2. الفاعوري،رفعتعبدالحليم،تجاربعربيةفيالخصخصة،مصر :المنظمةالعربيةللتنميةالإدارية، 2004 م .
3. ماهرأحمد،دليلالمديرفيالخصخصة،الإسكندرية :الدارالجامعية، 2003 م.
4. محمد عبد القادر ،عطيةعبدالقادروآخرون، قضاياااقتصاديةمعاصرة،مصر :جامعةالإسكندرية، 2005 م.
5. عبدالمطلب،عبدالحميد،العولمةواقتصادياتالبنوك، مصر :الدارالجامعية، 2003 م.
6. الامر95_22 المؤرخ في 26اوت1995 المتعلقبخوصصةالمؤسساتالعمومية،الجريدةالرسميةالعدد48 لسنة1995.
7. الامر01_04المؤرخ في 20اوت2001 المتعلقبتنظيمالمؤسساتالعموميةالاقتصاديةوتسييرهاوخصصتها,العدد47.
8. هنديمنيرإبراهيم، الخصخصة :خلاصةالتجاربالعالمية، مصر :منشأةالمعارف، 2004 م.
9. عباسصلاح، الخصخصة: المصطلح – التطبيق،مصر :مؤسسةشبابالجامعة، 2008 م.
10. أبوصبحا،سليمانوآخرون،الخصخصةوالآثارالاجتماعيةوالاقتصاديةعلىإنسانالخليج، الإماراتالمتحدة : دارالقراءةللجميعللنشروالتوزيع، 1996 م.
11. حبشمحمدحبش،الخصخصةوأثرهاعلىحقوقالعامليناالقطاعالعام،لبنان :منشوراتالحلبيالحقوقية، 2011 م.
12. القويز،عبداللهإبراهيم،التخصيص،المملكةالعربيةالسعودية :مركزالملكفيصللبحوثوالدراساتالإسلامية، 1999م.
13. بنحبتورعبدالعزيزسالم،إدارةعملياتالخصخصة،عمان :دارصفاء، 1997 م.
14. مهدي شرقي ، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة غرداية، الجزائر، العدد 1، سنة2015م.
15. الدكتورة بتول نوري، والدكتور علي سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة (دراسة جامعية) – فروض نظرية الوكالة، العراق: الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة.
16. مدحت،صادق،أدواتوتقنياتمصرفية،مصر ،دارغريبللطباعةوالنشروالتوزيع،السنة 2001 م.
17. حسين حريم، ،السلوك التنظيمي ، سوريا، دار حامد2013
18. شاكرالقزويني،محاضراتفياقتصادالبنوك،ط 4 ،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر,سنة2004م.

19. ضياء مجيد موسمي،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2001م.
20. الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،ط6،الجزائر ،2007م.
21. ضياء مجيد موسمي،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2001م.
22. الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،ط6،الجزائر ،2007م.
23. جريدة الخبر اليومية،العدد5،1998/8/2261.
24. أحمدغنيم،الديونالمتعثرةوالائتمانالهارب،دارالنشروالمكانوالسنةغيرموجودة.
25. طارقعبدالعالحماد،إندماجوخصخصةالبنوك،الدارالجامعية،الإسكندرية،،2003 .
26. دوفى قرمية, طرق واجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها–دراسة تجربة فرنسا,مصر , الجزائر , المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة, تاريخ النشر جوان 2018م.

الرسائل الجامعية

1. حبار،عبدالرزاق .
النظاماالمصرفيالجزائريومتطلباتلجنةبازلبينالواقعوالتحديات،رسالةماجستيرفيالعلومالاقتصادية،جامعةالشلف,2 004_2005م.
2. عليبطاهر ،إصلاحاتالنظاماالمصرفيالجزائريوأثارهاعلىتعبئةالمدخراتوتمويلالتنمية،أطروحةدكتورادولةغيرمنشو ر،جامعةالجزائر، 2005 م.
3. محلوس،زكية .
أثرتحريرالخدماتالمصرفيةعلىالبنوكالعموميةالجزائرية،رسالةماجستيرفيعلومالتسيير،جامعةورقلة، 2009 م.
4. بنعامرماسينيسا، ذويبعمارة.الخوصصة كمدخل لاصلاح النظام المصرفي الجزائري.مذكرة ماستر اكاديمي في علوم الاقتصادية جامعة تبسة.2017.
5. محمدسحنون،مباركبوعشة،تقييمهياكلودوراتالتمويلفيالجزائر ،ورقةمقدمةفيالملتقىالدوليحولسياساتالتمويلوأثرها ع لىالاقتصادوالمؤسسات – دراسةحالةالجزائروالدولالنامية – ،جامعةبسكرة، 22 – 21 نوفمبر 2006 م.
6. نوال بن عمارة،محاسبة البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسةالاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،يومي:22–23 أفريل 2003.

7. امينة ايدري،دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية–الجزائر وكالةحاسي مسعود،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2012/2011.
8. ناهد ناهض .فؤاد الهبيل .قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية .دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين .مذكرة ماجستير غير منشورة .الجامعة الاسلامية بغزة.فلسطين. ..2013

المجلات والملتقيات

1. دغمان زوبير،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية، العدد19،جوان2015.
2. بنعلي،بلعزوز .عاشور،كتوش .
"دراسةلتقييمإنعكاساالإصلاحاتالإقتصاديةعلىالسياياتالنقدية"،مداخلةمقدمةبأعمالالملتقىالدولي حولالسياساتالإقتصاديةفيالجزائر،الواقعوالآفاق،) جامعةأبوبكربلقايد – تلمسان،يومي29 ، 30أكتوبر 2004م.
3. بنعلي،بلعزوز .محاضراتفيالنظرياتوالسياساتالنقدية،الجزائر :ديوانالمطبوعاتالجامعية، 2006 م.
4. احلام معيزي، الإجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل كوفيد19.مجلة إضافات اقتصادية،مجلد7، عدد1، سنة2023.
5. احلام معيزي ،الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل ادارة المخاطر في ظل كوفيد19،مجلة اضافات اقتصادية،مجلد7،عدد1 ، سنة2023.
6. وهيبة خروبي, تطور النظام المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب البليدة, الجزائر, جوان2005م.
7. كمال رزيق, تقييم تجربة إسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية, ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية, الخرطوم ,السودان, النسخة 4, يومي5–6افريل2012.
8. كمالرزيق،رحمونبوعلام،تقنياتوأساليبخوصصةالمصارف،مداخلةمقدمةإلىالملتقىالوطنيحولالمنظومةالمصرفية فيالألفيةالثالثة–منافسة،مخاطر،تقنيات،جامعةجيجل،يومي، 6 و 7 جوان2005 .

9. بعلوج بولعيد،إشكالية خوصصة البنوك في الجزائر،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة-منافسة،مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل،يومي،6-7جوان2005م.

10. احمدالطيبي, عبدالقادريحياوي.مجلة الاقتصاد والمالية, المجلد10,العدد01, جامعةاحمددرايعيةادرار,الجزائر .سنة2024,ص85.

11. مقاللزناقيبشير ؛غربيصالح؛معاريفمحمد, مجلةالتنويعالاقتصاديجامعةبالحاجبوشعيبعين تموشنتالجزائرالعدد02, ص25.

12. الدائمالطيبيوسفالحاج.دورإدارةالمخاطربكلياتالخليجللعلوماإلداريةوالانسانيةفيالحدمنجائحةكورونا علىالتعليمالجامعي. مجلة إدارة المخاطر والأزمات.المجلد3. العدد1. 30مارس2021

13. عبدالمطلبعثمانمحموددليلود .إسماعيلمحمدأحمدشبو . أهميةكفاءةإدارةالمخاطرفيتقويمأداءالماليوالاداريبالمصارف التجارية " دارسةحالةمصرفالمزارعالتجاري.المجلةالعربيةللنشرالعلمي،سنة2021.

14. بلغرسة عبد اللطيف، التساؤل حول خصخصة البنوك العمومية في الجزائر، مراجعة العلوم الإنسانية، دورية علمية مع لجنة القراءة تصدر عن جامعة محمد لخضر،بسكرة- الجزائر، العدد 11، مايو 2007م.

15. .عدنافتايةالنعيمي؛د.اسامةعزميسلاود.شقرينوريموسى .مداخلة بعنوان الادارةالمالية بينالنظريةوالتطبيق. عمان.دارالمسيرة, سنة2017.

المراجع باللغة الأجنبية

1. James A. O'Brien (1995), " Les systèmes d'information de gestion ", Edition du renouveauPédagogique, Québec,

2. Banque of Algeria, Rapport 2001, Rapport 2001, évolution Economique et Monétaire en Algérie, juillet 2002,:.

االمواقع الالكترونية

https://www.amazon.com/prime-video/actor/Robert-Musgrave/amzn1.dv.gti.f5f549a6-0e50-48b0-8643-099c70a5e27a

https://gemini.google.com/%3C0%3Ehttps://www.cambridge.org/core/books/institutions-institutional-change-and-economic-performance/AAE1E27DF8996E24C5DD07EB79BBA7EE . تاريخ الدخول 27 افريل2024, على الساعة 7:10ص._https://mawdoo3.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9#cite_note-nFIpqFroFx-1 بتاريخ 25 ابريل 2024 الساعة 23:07

3. النظام 20_02ل04نوفمبر 2018'على: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf

4. سليم بن عبد الرحمان،خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة2007، مقال منشور المنشور في الموقع التالي:http://www.echoroukonline.com, consulté le.تاريخ الولوج:2024-05-05على 00:23.